في هذا العدد

سيرغي لافروف، وزير خارجية روسيا
الدبلوماسية الروسية وتحديات القرن الحادي والعشرين

اندريه دينيسوف، النائب الاول لوزير الخارجية الروسي
روسيا في العالم المتغير : استمرارية الاولويات والامكانيات الجديدة

غريغوري كاراسين، نائب وزير الخارجية الروسي
لا بديل عقلاني لرابطة الدول المستقلة كتجمع تكاملي

سيرغي ريابكوف، نائب وزير الخارجية الروسي
امريكا اللاتينية تتطلب مسلكا خاصا

ايغور ايفانوف، رئيس المجلس الروسي للشؤون الدولية
«إعادة تشغيل» العلاقات الروسية الامريكية:
خطوة تكتيكية أو اختيار استراتيجي ؟

اوليغ اوزيروف، سفير روسيا في المملكة العربية السعودية،
الممثل الدائم لروسيا الاتحادية في منظمة التعاون الاسلامي
«الربيع العربي» في سياق العولمة أو إعادة تشغيل المصفوفة

سيرغي ناريشكين، رئيس دوما الدولة
روسيا والجمعية البرلمانية لمجلس اوربا: آفاقنا المقبلة

يفغيني فورونين، موظف علمي اساسي في معهد الدراسات الدولية
التابع لجامعة موسكو الحكومية للعلاقات الدولية لدى وزارة الخارجية الروسية،
سفير فوق العادة كامل الصلاحيات
مشكلة شرعية التدخل المسلح. Casus belli (حادثة لأجل الحرب) الليبية

فلاديمير بيلياكوف، مختص علمي اساسي في معهد الاستشراق في اكاديمية العلوم الروسية،
بروفيسور في الجامعة العسكرية التابعة لوزارة الدفاع الروسية وفي الجامعة الانسانية الحكومية
مصر: ولادة «الجمهورية الثانية»

International Affairs
A Russian Journal of World Politics, Diplomacy and International Relations
In This Issue
BRICS: A New-Generation Forum
Libya Without Qaddafi
Europe: Identity Crisis or Schizophrenia?
Russia's New Arctic Strategy
Afghanistan at the Threshold of Change
Russia-Ukraine-Belarus: A Roundtable
The Russian Council on International Relations
east view

Digest 2011
LA VIE INTERNATIONALE
Politique étrangère, diplomatie, sécurité nationale
www.INTERAFFAIRS.ru

Digest 2011
الاحداث السياسية الدولية
قضايا السياسة الخارجية، والدبلوماسية، والأمن القومي
www.INTERAFFAIRS.ru

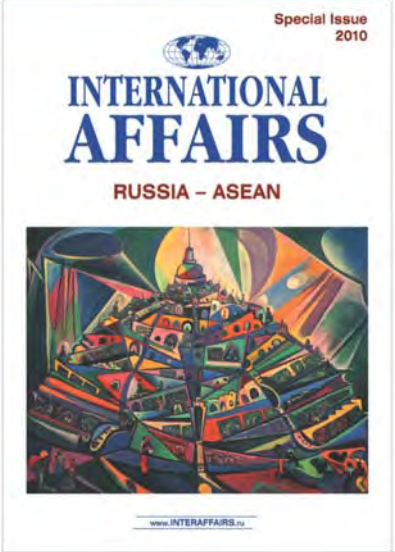
Special Issue 2010
INTERNATIONAL AFFAIRS
RUSSIA – ASEAN
www.INTERAFFAIRS.ru

90
1922
2012
عاما

Digest 2011
VIDA INTERNACIONAL
Temas de política internacional, diplomacia y seguridad nacional
www.INTERAFFAIRS.ru

文摘 2011
国际生活
俄罗斯对外政策、外交和国家安全
BRICS Leaders Meeti
www.INTERAFFAIRS.ru

90 лет
Июнь 2012
МЕЖДУНАРОДНАЯ ЖИЗНЬ
Проблемы внешней политики, дипломатии, национальной безопасности
Россия в меняющемся мире
Совещание послов и постоянных представителей РФ-2012
Москва. Издается с марта 1922 г.

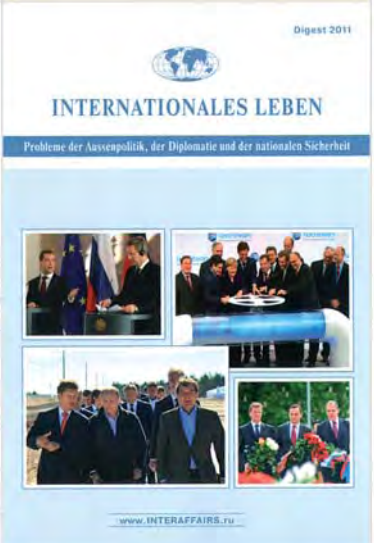
Digest 2011
INTERNATIONALES LEBEN
Probleme der Aussenpolitik, der Diplomatie und der nationalen Sicherheit
www.INTERAFFAIRS.ru

ولا شك في ان الشهادة العليا في مجال الطاقة مطلوبة وتعتبر محرك تطور التعليم.

وفي يوم 23 جرى في جامعة دلفت للتكنولوجيا Delft University of Technology (تعرف أيضا باسم TU Delft) هي أكبر وأقدم جامعة متخصصة في التكنولوجيا في هولندا،عقد مؤتمر تأسيس هام لتكوين ما يسمى قاعدة الطاقة الاوربية وفيها دخلت 169 جامعة اوربية من 29 دولة ويبلغ حجم التمويل 8ر5 مليار يورو في المرحلة الاولى. وتم الاعتراف بها من قبل اللجنة الاوربية ومن قبل الادارة العامة لشؤون الطاقة في اللجنة الاوربية، كهيئة رئيسية في اوربا في مجال تطوير التكنولوجيات الجديدة. وهناك تجري عملية صياغة واعداد البرامج التعليمية وفي مجال الدراسات والبحوث العلمية لضمان ظهور تقنيات وتكنولوجيات جديدة وتطبيقها وخاصة فيما يخص توفير الطاقة ومصادر الطاقة البديلة.

مختصر فيمكن القول ان «عائدات المحروقات والعملة الصعبة» يجب ان تكون احد المصادر الرئيسية لتمويل عملية تحديث روسيا.

سيرغي فاسيليف نائب مدير معهد سياسة والدبلوماسية الطاقة لدى جامعة موسكو الحكومية للعلاقات الدولية التابعة لوزارة الخارجية الروسية: «لاشك في ان مدى عظمة روسيا في مجال الطاقة يكمن في حجم احتياطي الموارد والتكنولوجيات. وهناك عنصر اخر هام وهو المقدرة والمهارة في الادارة واعداد الكوادر والتعليم. وجدير بالذكر ان معهد الدولي لصناعة الطاقة والدبلوماسية في معهد موسكو الحكومي للعلاقات الدولية التابع لوزارة الخارجية الروسية يقوم حاليا باعداد الكوادر في 5 اتجاهات رئيسية واساسية:دبلوماسية الطاقة والاقتصاد العالمي وكذلك نقوم باعداد الاقتصاديين في مجال صناعة الطاقة وموارد الطاقة والاداريين في مجال صناعة الطاقة وPR في هذا المجال.

وفي الوقت الراهن توجد لدينا عدة برامج ماجستير في هذه الاتاجهات بالتعاون مع كبرى الجامعات العالمية. ومن بين هذه الجامعات نذكر – جامعة بوكوني (ايطاليا) ونحن نتعاون معها في مجال الاقتصاد والتوقعات الاقتصادية وتطوير مجمع الوقود والطاقة .ويتطور التعاون مع جامعات النرويج في مجال العمل الاداري وبالذات في مجال الادارة الدولية وفي مجال النشاط الدولي في مجال النفط والغاز. وهذا البرامج موجهة نحو الاستفادة من المشاريع التي الهادفة لاستثمار موارد بحر بارنتسفو وبحر الشمال وبحر كارسك.وهناك مشاريع مشتركة نقوم بتنفيذها مع النرويج بمشاركة شركة «ستات اويل» من النرويج وشركة «روس نفط» الروسية كذلك هناك برنامج MBA . وهناك تعاون مع جامعة لابزيغ الالمانية وهناك كذلك برنامج كبير حول الاقتصاد العالمي والادارة العملية في مجال مجمع الوقود والطاقة وكذلك بعض المارع والبرامج الاخرى.

واعتبارا من 1 ايلول (سبتمبر) من عام 2012 باشرنا بتنفيذ برنامج مع جامعة سان اندريوس من اكبر الجامعات البريطانية (وهو في مجال «التطوير المستقر والادارة الاستراتيجية لصناعة الطاقة).

وهناك اعتقاد باننا نتقدم على الجامعات الاخرى بما في ذلك الاوربية منها وفي بعض الحالات باتت شهاداتنا العليا وفق اعلى المستويات العالمية. ويدل على ذلك قدوم العديد من الطلاب الصينيين واليابانيين والبريطانيين والكنديين والامريكان للدراسة عندنا.

وخلال ذلك قام الآخرون (وبالذات الامريكان) بتحقيق قفزة نوعية كبيرة في تطوير التكنولوجيات الحديثة اللازمة لانتاج غاز حجر الأردواز شكل مربح. بهذا الشكل تمكن الامريكان من ضمان امن الولايات المتحدة في مجال الطاقة وكذلك وفروا الرظوف للدخول الى سوق الغاز العالمية كلاعب مستقل ومؤثر. والان جاء دور الاوربيين الذين ايضا بمقدروهم وبفضل هذا النوع من الغاز — غاز حجر الأردواز- حل مشكلاتهم بما في ذلك ضمان حل المهمة الاستراتيجية المتعلقة بتنويع مصادر الطاقة وبالتالي حل معضلة الاستيراد من مصدر واحد (وهو روسيا).

وهناك طبعا وجهة نظر اخرى مغايرة تقول ان موضوع غاز حجر الأردواز مختلف وليس بالجديد بتاتا. وتشدد على ان الضجة الحالية حول هذا الموضوع من ابتداع الجهات المنافسة لروسيا الاتحادية وكل ذلك ليس لا فقاعات صابونية تهدف الى تحقيق امر واحد فقط وهو ضرب وخفض اسعار الغاز ونقل عملية تحديد الاسعار الى مجال الفترات القصيرة وليس الفترات الطويلة الامد كما في العقود الحالية.

طبعا هذا الموضوع مهم جدا ويجب التحقق منه بشكل دقيق ومفصل بدون تحامل.أن كان موضوع غاز حجر الأردواز عبارة عن خدعة كبيرة وليس لها اساي كبير على ارض الواقع هذا امر. ولكن ان كان الحديث يدور فعلا عن ثورة تحققت في مجال الطاقة وفي مجال الغاز فيجب علينا ان نعثر على طريق لابداء رد الفعل على ذلك والا فنحن نخاطر كثيرا وقد نفقد اسواق التصريف وقد نصبح متخلفين من الناحية التكنولوجية. وهذا بدوره سيتسبب بفقدان الخزينة الروسية لموارد طائلة وهو ما سينعكس سلبا على كل مجالات الحياة الاخرى في دولتنا.

واخيرا – لا بد من القول ان العائدات الكبير من بيع النفط والغاز يكون لها قيمة حقيقية فقط عندما يتم استخدامها لتطوير البلاد والا فان ذلك لن يكون الا التهام عادي للموارد الطبيعية وجلب الفقر للاجيال المقبلة وتوفير الظروف المثلى للفساد وازدياد التفاوت الطبقي في البلاد بشكل غير مبرر وهو ما قد يؤدي الى زعزعة الاستقرار السياسي الاجتماعي.

يجب طبعا ان يتم استثمار والاستفادة من عائدات بيع الثروات الطبيعية وبالذات المحروقات ويجب توظيفها في الاقتصاد الوطني لتطوير قطاعات الانتاج الحقيقية فيه ولخدمة التقدم العلمي والتقني بما في ذلك استغلال المصادر الجديدة للطاقة في المستقبل. وان تحدثنا بشكل

وتصدير المحروقات بل وفي مجال وجود البنيات المتكاملة في مجال الطاقة والتي يعتبر النفط والغاز وكذلك الطاقة المائية والنووية، العناصر الاساسية فيها.وتملك روسيا الاتحادية شبكات متشعبة من خطوط نقل المحروقات وموارد الطاقة الى المستهلكين ويضمن ذلك الكثير من أنابيب نقل النفط والغاز التي يبلغ طولها الآلاف الكثيرة من الكيلومترات وخطوط التوتر العالي المتشعبة لنقل الكهرباء.

ولكن السؤال يكمن في مجال اخر وهو كيف يمكن بشكل عقلاني ولمصلحة تطور وازدهار دولتنا ومصلحة مواطني روسيا، استخدم هذه الثروة الطبيعية وكيف يمكن تطوير وتقوية وزيادة وتكبير مجمع الطاقة الروسي المعقد والمتعدد المستويات والاتجاهات.

طبعا نحن لا نستطيع ولا يجوز لنا الاسترخاء ويجب القول ان النظرة نحو روسيا وعلى اعتبارها «المجمع الاحتياطي» للخامات الاستراتيجية، كانت دائما معقدة ومبهمة. وفي معظم الاحيان يظهر الاغراء لدى بعض اللاعبين الكبار على الساحة الجيوسياسية العالمية لمحاولة تعديل هذا «الظلم التاريخي» (حسب قول بعض المحللين الغربيين). وهذا الاغراء سيكون دائما من العوامل الحساسة وقد يتحول في بعض الظروف المعروفة الى العامل الحاسم في تصرفاتهم نحو روسيا الاتحادية.

وهناك وجهة نظر منتشرة بشكل كبير وواسع وهي تقول انه لا يوجد بديل بالنسبة لاوربا فيما يخص المحروقات الروسية وان حاجة المناطق الاخرى في العالم بالمحروقات الروسية ستزداد في المستقبل وهذا الامر بالذات دفع شركات الطاقة الروسية الكبرى الى الاسترخاء والعمل وفق القواعد القديمة والاعتماد على أنابين النقل كافضل طريق مقبول بالنسبة لها لنقل المحروقات.

وفي النتيجة بقيت مهملة الكثير من الاتجاهات الهامة مثل توفير الظروف الضرورية اللازمة لتصدير الغاز المسيل وكذلك موضوع انتاج غاز حجر الأردواز في روسيا.

وهنا يجب القول ان موضوع غاز حجر الأردواز يعد من المواضيع المتميزة. وحسب ما يمكن ان نتصور – تطرح عادة وجهتي نظر متعاكستين حول هذا الموضوع.

الاولى – تقول اننا (روسيا) انشغلنا لفترة طويلة في بناء خطوط النقل وعملنا على إقامة منظومتنا في مجال انتاج ونقل المحروقات خلال ظروف طبيعية ومناخية معقدة وصعبة

ستحتاج الصين في تلك الفترة لاستيراد 40 مليار مترك مكعب. ومع حلول 2020 (ووفقا للمعطيات التي تم نشرها في 2009 في تقرير «حول تطور صناعة الطاقة» لاكاديمية العلوم الشعبية في الصين) سيبلغ حجم النقص في مجال الغاز 110-70 مليار مترمكعب في العام. ومع حلول عام 2030 قد يزيد حجم حاجة الصين على 240 مليار متر مكعب ونصفه من الاستيراد.

وجدير بالذكر ان «غاز بروم» لا تزال حتى الان غير مستعدة للتعاون بشكل كبير مع الصين في مجال تنفيذ المشاريع الكبرى في مجال الغاز.ولكن تدهور الوضع الحالي في سوق الغاز الاوربية وتقلص حجم الطلب هناك سيدفع بالشركة الروسية العلاقة نحو التفاهم مع الصين وتعجيل التعاون بين الطرفين.هذا ويجب القول ان الوقت الراهن يشهد ليس فقط تزايد الطلب في اسيا ل وكذلك تزايد العرض من جانب المنتجين الكبار الجدد.

حتى الان لا تزال الاسواق في حالة اتزان –لا يوجد زيادة في العرض ولا يوجد نقص في الغاز. لكن الدول المستهلكة للغاز تبذل الجهود الكبيرة للعودة الى الوضع الذي كان قبل عام 2008 عندما كانت سوق المستهلكين تملي طلباتها في مجال عقود البيع.

ولا بد من الاشارة الى ان العمل في مجال توحيد جهود ومصالح الدول المنتجة للغاز لضمان مصالح الدول الموردة للغاز،كلن مفيدا جدا لروسيا. لقد تم تأسيس منتدى الدول المصدرة للغاز وسارع البعض الى تسميته «منظمة أوبيك الغاز». ولكن في الحقيقة كان من المستحيل على ارض الواقع تنسيق جهود الدول الاعضاء في المنتدى والذات روسيا ووايران وتركمانيا و كازاخستان وقطر والجزائر وأذربيجان في مجالات سياسات الاسعار والتسويق والنقل على الرغم من هذه الدول تملك احتياطي اجمالي من الغاز يبلغ حجمه حوالي 60% من الحجم العالمي. لا بد من القول انه لو تمكنت هذه الدول من حقيق ذلك لكان الوضع في سوق الغاز العالمية اكثر توازنا وتحديدا.

الكسندر اورلوف مدير معهد الدراسات الدولية في جامعة موسكو الحكومية للعلاقات الدولية التابعة لوزارة الخارجية الروسية: « هل تعتبر روسيا دولة عظمى في مجال الطاقة؟ الرد على هذا السؤال يبدو واضحا ولذلك اي نقاش حول ذلك يحمل على الاغلب طابع المدرسية أو السكولائية — فلسفة المدرسة. وروسيا طبعا تعتبر دولة عملاقة ليس فقط في مجال انتاج

الان هناك الكثير من الكلام عن مصادر الطاقة الجديدة. يجب التفكير بذلك بشكل جدي. ولتنذكر القول: « لقد انتهى العصر الحجري ليس بسبب نفاذ الحجر» .وعصر المحروقات الهيدروكربونية سينتهي ليس بسبب نفاذ هذا النوع من المحروقات. في الظروف الحالية يمكن القول ان الذي يملك التكنولوجيات سيملك العالم. وان تطورت التكنولوجيات التي ستسمح باستخدام موارد الطاقة التقليدية شكل فعال ونقلها كذلك الى مسافات بعيدة فهذا سيعني انها سستمر بالوجود لعشرة سنوات جديدة ولكن ان تطورت تكنولوجيات استخدام انواع الوقود المحلية بوتيرة سريعة سباقة فهذا سيعني انه يجب نسيان بنية التجارة العالمية لموارد الطاقة المعاصرة.

ايغور تومبيرغ رئيس مركز دراسات الطاقة والنقل في اكاديمية العلوم الروسية: «بالنسبة للسياسة الروسية في مجال الطاقة من الهم جدا ان تتم عملية إعادة تقييم الاولويات المتعلقة بتصدير المحروقات وذلك خلال تغير اشكال الاسواق العالمية التقليدية.

في القرن الحادي والعشرين الحالي باتت ملحة كثيرا المشكلات المتعلقة بنفاذ الموارد الطبيعية وخاصة موارد الطاقة وتزايد الصراع على موارد المحروقات والثروات الباطنية .

وتثير التوتر الخاص والكبير الاحداث الجارية في شمال افريقيا والشرق الاوسط التي تهدد امن الطاقة للكثير من الدول وبالذات الاوربية.وجدير بالذكر ان الدول التي لا تزال تشهد الاضطراب وعدم الاستقرار قوم بتوفير 30% مما تستورده اورا من الغاز وتبلغ حصتها 60% من صافي الاستيراد الاوربي. قبل فترة شهدت اليابان هزة ارضية شديدة تسببت بحدوث تسونامي وكذلك عطل وخلل في محطة «فوكوشيما1-» الكهروذرية.وتسبب كل ذلك بتغيرات جذرية في كل المخطط العالمي في مجال الطاقة. وجعل ذلك الكثير من دول العمل تعيد النظر في سياستها في مجال الطاقة وتبدي الحذر عند النظر في تطوير الطاقة النووية والتركيز اكثر على مصار الطاقة المتجددة وزيادة حصة الغاز في موازنة الطاقة .يمن القول اليوم ان الطلب على المحروقات الهيدروكربونيةياتي من جانب عمالقة اسيا الاقتصاديين وبالذات من جانب الهند والصين.

وتفيد وقعات وكالة الطاقة الدولية بانه ومع حلول عام 2015 سيضاعف مستوى استهلاك الغاز في الصين تقريبا وسيبلغ حجم 140 مليار متر مكعب في العام ولتغطية احتياجاتها

ولذلك يجب تسويق هذه المنتجات باي شكل وثمن كان. وأخذت قطر تبيع الغاز في أوربا بسعر 89 و79 دولارا لكل ألف متر مكعب اي بخسارة لكي تبقى المعامل شغالة.

الآن وكالة الطاقة الدولية وفي كل تقاريرها وتوقعاتها تركز وتشير الى غاز حجر الأردواز: الولايات المتحدة مكتفية وتستطيع تصدير هذا الغاز وسد حاجة الصين بشكل كامل.وهنا يظهر السؤال:هل كان ذلك عملية دورية جديدة محكمة الإعداد والتنفيذ من اجل حشر الصين في طريق مسدود عن طريق فتح امامه هذه «القمة المضيئة» من غاز حجر الأردواز؟ وهنا اود القول انه لا يجوز بتاتا الحديث بشكل جدي عن وجود موارد لهذا النوع من الغاز خارج حدود الولايات المتحدة.

الناحية الثانية المتعلقة بهذا النوع من الغاز التي اود التطرق لها هي ما يلي- قامت اليابان بالتوقيع على 3 عقود مع الولايات المتحدة بخصوص استيراد الغاز المسيل المنتج من حجر الأردواز في تكساس. في الولايات المتحدة يبلغ سعر غاز حجر الأردواز 76-75 دولارا لكل ألف متر مكعب.وهو ينتج هناك حيث يستخدم اي ان نفقات النقل تبلغ الصفر وهذا بالذات العامل الحاسم. ولكن للتصدير يجب بناء معامل لتمييعه وهذا يزيد قيمته بنسبة 50%.كيف يمكن بيع هذا الغاز بسعر 120 دولارا لكل الف متر مكعب؟ لا بد من القول ان غاز حجر الأردواز حصل على هذا الشكل من الانتشار بفضل ارتفاع اسعار النفط الخام ولذلك ظهرت استثمارات فيه.

لقد جرت العولمة في السنوات العشر الاخيرة تحت رايات نقل منشآت الانتاج القذرة الى الدولة النامية. والمقصود في ذلك هو ان دول «المليار الذهبي» ستولد الافكار وعلى حساب ذلك ستحافظ على مستوى حياة مرتفع ولكن وبشكل مفاجئ ظهرت امكانيات جديدة لتصنيع جديد على اساس موارد الطاقة الرخيصة وامكانيات جديدة لتطوير الكيمياء والصناعات التحويلية الاخرى.

وكل السياسة في مجال الطاقة خلال السنوات العشر الاخيرة جرت تحت راية القول بوجود نقص في موارد الطاقة في العالم والتأكيد على انه سيزداد مع الزمن وهذا بحد ذاتها اعطى دفعة لتطوير تكنولوجيات جديدة بما في ذلك في مجال توفير الطاقة .وهذا سمح وبشكل فعال بوضع توازن وظهرت ما نسميها الان بمصادر الطاقة غير التقليدية.

القضية لا تكمن في ظهور مصادر جديدة للطاقة او لاعبين جدد لان هذه المصادر قد تكون مملوكة من قبل اي كان.هناك تغيرات عالمية شاملة في بنية السوق العالمية وبدلا من وجود دول منتجة ودول مستهلكة (على غرار منظمة الدول المنتجة للنفط «اوبك» وغيرها) اخذا العالم ينتقل الى التكامل الاقليمي. والمثال الساطع على ذلك التعاون الاقتصادي الاوراسي الذي تقع في اساسه البنى التحتية للطاقة. واعتد ان البنى التحتية بالذات بات حجر الاساس في التشكيلات الجديدة في الهيكل الجيوسياسي الجديد للعالم.

الكسي ماستيبانوف نائب مدير معهد مشكلات النفط والغاز في اكاديمية العلوم الروسية: «لا شك في ان روسيا وكأكبر دولة تملك وتنتج موارد الطاقة في العالم تعتبر دولة عظمى في مجال الطاقة.ولكن هذا مفهوم متدني وهو يتعلق بمستوى الموارد فحسب. اما ان تحدثنا عن مستوى استهلاك الطاقة فيمكن القول ان روسيا لا تشغل المرتبة الاولى وان تحدثنا عن نوعية هذا الاستهلاك (حسب التقديرات المختلفة 35-45% من الطاقة المستهلكة داخل اللاد تهدر بسبب التدني الواضح للفعالية في مجال الطاقة) فسيبدو الوضع قاتما اكثر. على ماذا يقوم انتاج موارد الطاقة في روسيا؟ بشكل اساسي يقوم على تكنولوجيات باتت قديمة ظهرت قبل 30-40 او حتى 50 عاما او على التكنولوجيات المستوردة لهذه الاسباب كلها يمكن اعتبار موضوع «الدولة العظمى» في حكم المنتهي.

اما فيما يخص غاز حجر الأردواز فاود تحديد اتجاهين.اولا – لقد «غفلنا» ولم ننتبه الى هذا الموضوع وهذه المشكلة واعتقد ان الامر يكمن في ان ليس فقط المختصين الروس اهملوها بل في انه تم التعتيم عليه بشكل متعمد ومقصود. ففي كل توقعات وكالة الطاقة الدولية وعمليا حتى عام 2004 كان يشار الى ان الولايات المتحدة ستكون المستورد الاكبر في العالم للغاز المسال في القرن الحادي والعشرين. وتحت هذا الواقع والاساس قامت دولة قطر بتكوين منشآتها الانتاجية لهذا النوع من الغاز وباشرت روسيا كذلك. والفارق هو ان الظروف في قطر اسهل ولذلك تمكنت من السير قدما في هذا المجال بخلاف روسيا.

ما سبب قيام قطر بإغراق السوق الاوربية بالغاز وجعلها تنهار؟ لقد تبين وفجأة ان الولايات المتحدة لا تحتاج للغاز المسيل في الوقت الذي أخذت فيه تعمل مصانع تمييع الغاز في قطر

اما الاساس الجيوسياسي الثاني فيكمن في ان الموضيع الاجتماعية باتت تحتل مرتبة الصدارة.انها مرحلة «نيو اندوستريالية» (الصناعية الجديدة) التي يتحدثون كثيرا في اوربا وهي تعني دخول الدول المتطورة صناعيا في مرحلة جديدة من التصنيع أي انه يجب توفير فرص عمل جديدة في المدن باي ثمن كان.

النقطة الثالثة تتعلق بالتغيرات المالية في بنية العالم .لن اتعرض لهذا الموضوع ولكن هو بالذات الذي يحدد والى حد كبير الوضع في سوق الطاقة العالمية وذلك عن طريق رفع الاسعار والمحافظة عليها عند المستوى المطلوب وهذا قبل كل شيء سياسة.انه موضوع العرض والطلب وهو ايضا سياسة مهما تحدثنا عنه بشكل اخر.

لقد انجزنا حاليا عمل تحت عنوان «حضارة الطاقة الجديدة» واود ان اتقاسم معكم بعض الافكار. ماذا تعني الحضارة؟ انها تعني امتلاك الطاقة. وبعد ذلك الطاقة المعلوماتية.هذا الطريق العام للتطور.وحضارة المحروقات تشغل مرحلة من مراحلها وهي لم تبدأ اليوم وطبعا لن تنتهي اليوم. ولكن العمر الغالب لهذا المورد او ذلك 200-150 عام. وهذا العمر شارف على الانتهاء ولذلك يبدو واضحا ان حضارة المحروقات ستتخلى عن مكانها في اواسط القرن الحالي لحضارة اخرى. وهذه ستكون حضارة الطاقة المعلوماتية. او ما يسمى بالطريق نحو العالم الكهربائي.اي كل شيء سيساعد في في تطوير المادة المستهلكة النهائية – الطاقة الكهرائية. وسيعمل النقل على الكهرباء ولن يستخدم النفط للحصول على الطاقة الكهربائية. سانتقل الى السؤال – هل نعتبر نحن دولة كهربائية عظمى.

لا شك في ان مقام العظمى يتحدد طبعا ليس بكمية المورد الموجود او المحصول عليه بل بالافكار التي تسبق زمنها وتشجع وتجذب الدوال الاخرى للسير خلفها.وان لم تتوفر هذه الافكار فلا يجوز بتاتا الحديث عن العظمة. لقد اعجبتني كلمات «غ. بوبوف الذي قال ان مستقبل روسيا يكمن في التحول الى مركز عقل العالم ولا يوجد مستقبل اخر لروسيا.

واعتقد انه يجب تفهم الدور الجيوسياسي والسياسي الاجتماعي بل وحتى القدري .روسيا ليست الجسر بين الشرق والغرب بل الجسر بين الارض والفضاء الكوني ولذلك يجب ادراك هذا الدور بالذات عن الحديث عن الدولة العظمى. واود كذلك التطرق الى موضوع اللاعبين العالميين في اسواق الطاقة الدولية.

تطور خطط الولايات المتحدة واستراليا اللتين تستخدمان السفن العملاقة لنقل الفحم الى اسيا تخنق صناعة الفحم الروسية.

فحم الكوكس الذي ينتج في روسيا يباع بشكل اساسي للصين. ولكن هذه الدولة اخذت تغلق افران الصهر على اعتبارها قليلة الفعالية وهذه ضربة جديدة بصناعة الفحم الحجري الروسية. ما العمل في هذه الحالة؟ اليوم الحديث يدور عن انقاذ اقتصادنا الوطني.يجب على الدولة ان تلعب دور ضابط التسعيرات. ويجب على الدولة ان تبنى كذلك مرافئ وموانئ تستقبل سفن حمولة 180 الف طن في الشرق الاقصى. والمستقبل بدون شك يكمن في ان اقتصاد الصين يقوم في غالبيته على طاقة الفحم و المانيا تستهلك ايضا الفحم (67%) والولايات المتحدة (48%) اما روسيا ففقط 25%.

فيتالي بوشويف مدير معهد استراتيجية الطاقة: «لا اود ان تختزل مناقشة مشكلة عالمية شاملة مثل صناعة الطاقة والجيوسياسة في مشكلات خاصة بالقطاع فقط. ولا اوافق بتاتا على ان غاز حجر الأردواز هي كلمة جديدة في السياسة العالمية.هناك عشرات الاحتمالات التي لم نفكر نحن بها في الوقت المطلوب ولا نفكر بها اليوم وهي التي يمكنها ان تغير غدا صناعة الطاقة والجيوسياسة.

اليوم عند اتخاذ القرارات الاستراتيجية في في الاقتصاد العالمي والسياسة تبقى السياسة هي الحاسمة.

هناك ثلاثة اتجاهات اساسية: الاول – المستهلكون هم اليوم الذين يحددون اللهجة في السوق العالمية وليس المنتجين. والمستهلكون هم اليوم الذين يقررون موضوع هل يجب عليهم ممارسة الامن الاقليمي او الامن العالمي.فعلى سبيل المثال الولايات المتحدة على اعتبارها من اكبر ممثلي قطاع المستهلكين اتخذت لنفسها قرارا حكيما وعادلا تماما: بما ان الوضع في المناطق التي تورد لها مصادر الطاقة لا يتسم بالاستقرار يجب الاعتماد على موارد الطاقة الاقليمية الذاتية. وهي عثرت على غاز حجر الأردواز فاخذت تستخدمه. لو عثرت على مصدر اخر للطاقة كانت حتما ستستخدمه (كما تحاول اوربا الراهان على مصادر الطاقة المتجددة). يجب القول ان مصادر الطاقة في العالم كثيرة جدا وهي مختلفة وموزعة في مناطق مختلفة جغرافيا ولكن اليوم السواد للمصادر القريبة من المستهلك وسيبقى الامر كذلك لاحقا.

قبل ايام عدت من منطقة «كوزباس» حيث حضرت احتفالات يوم عمال مناجم الفحم وهناك قالوا لي ان صناعة الفحم الحجري شهدت تغيرات هائلة. ولكن الوضع يبدو وكان فيه ازدواجية. لقد تم هناك تحقيق رقم قياسي: خلال شهر تقريبا تم انتاج حوالي مليون طن من الفحم الحجري من اسفل المناجم .كان هناك نوع من التشاؤم. بعض المناجم ارسلت عمالها في اجازات اجبارية في الوقت الذي نرى ان الامريكان الذين بحثوا وعلى مدى 20 عاما عن تكنولوجيات انتاج غاز حجر الأردواز عثروا عليها اخيرا والنتيجة هبطت الاسعار الى حد انهم قاموا باتخاذ القرار بوقف عمل حطة توليد كهرباء تعمل على الفحم الحجري طاقتها 33 ميغا واط وتحويلها للعمل على غاز حجر الأردواز.ومن المعروف ان ميت رومني المرشح في الانتخابات الرئاسية الامريكية خطاب عمال مناجم الفحم وقال لهم ان الرئيس باراك اوباما سيتركهم دون عمل ولكن الرئيس اوباما لم يجلس مكتوف اليدين . قام الامريكان ولاول مرة منذ سنوات بعيدة بجلب الفحم الحجري من بلادهم الى اوربا . في الوقت الذي كانت في روسيا ولا تزال تبيع الفحم في اوربا .

على الرغم من كل استراتيجيتنا التي تم اقرارها في مجال الطاقة هناك تراجع في صناعة الفحم في روسيا. في امريكا اتخذوا القرار ببناء مينائين لتصدير الفحم سيستقبلان سفن حمولتها 180 الف طن لنقل الفحم الحجري الى اوربا والى اسيا. وهذا يعني اننا لم نعد نستطيع منافسة الامريكان في مجال الفحم الحجري.

اود الشرح لكي تصبح الامور مفهومة اكثر. يمكن القول ان حوض انتاج الفحم الحجري الرئيسي في بلادنا الذي يتم تصدير الفحم منه هو حوض «كوزباس» ومن هذا الحوض يجب نقل الفحم لمسافة 4 الاف كلم بالسكك الحديدية سعر نقل الطن الواحد يبلغ اليوم 45 دولارا وبالاضافة الى ان اجور التحميل في الميناء تبلغ 17-16 دولارا للطن والنتيجة حوالي 63 دولارا لنقل كل طن داخل روسيا .ويجب القول ان حجم تعبئة الفحم في الموانئ الروسية تبلغ 6 الاف طن في اليوم. وللمقارنة — في استراليا 60 الف طن في اليوم. واما سعر تكلفة الانتاج لدينا اليوم في حدود 90-87 دولارا للطن. نحن في بعض مؤسساتنا لم نعد نحصل حتى على سعر التكلفة وفقط تبقى عائمة على السطح المؤسسات التي تستخدم طريقة الانتاج المفتوح. سابقا كان لدينا في صناعة انتاج الفحم مليون شخص من العاملين اما اليوم ففقط حوالي 80 الف شخص. نحن لا نستطيع المنافسة بتاتا. 60% من فحم «كوزباس»موجهة للتصدير ولكن

الجواب يكمن في معظمه في مدى وجود مشاريع استثمارية روسية وفعالية استثمارية روسية. حتى الان لا تزال جاذبية المشاريع الاستثمارية الروسية في قطاع الطاقة متدنية. الدولة وبفضل تأثيرها تسمح لشركة «غازبروم» وشركة «نوفوتيك» وشركة «روس نفط» بتنفيذ مشاريع كبرى ولكن على الرغم من ذلك تنعدم الدينامية الايجابية العامة وتزداد الاسعار على المحروقات داخل البلاد وهذا يتسبب بمشكلات اجتماعية. وبالتالي يمكن القول انه يجب زيادة الفعالية الداخلية لشركة «غازبروم» عدة مرات على الاقل. وعن سياسة الاسعار يمكن القول اننا نستطيع خفض التسعيرة داخل روسيا فقط عن طريق تنفيذ مشاريع استثمارية كثيرة من قبل المنتجين الصغار للنفط والغاز. ويمكن القول ان السوق الخارجية «تضغط» علينا في مجال الاسعار بشكل عام ونحن من جانبنا تحدثنا عن ذلك منذ فترة بعيدة وبعض الحاضرين هنا كتبوا عن ذلك. وحتى بدون حدوث انحسار في اسعار النفط سنعاني عامين او ثلاثة اعوام.

يجب علينا حل مشكلاتنا الداخلية في مجال الطاقة وخاصة وان الوضع الجيوسياسي ليس بالسهل.

يوري مالشيف مدير متحف «فيرنادسكي» للجيولوجيا، اكاديمي في اكاديمية العلوم الروسية:

«قبل عامين لفتت انتباهي معلومات ظهرت في وسائل الاعلام عن غاز حجر الأردواز وبما اني لست مختصا في هذا المجال تحدثت عن ذلك مع نائب رئيس اكاديمية العلوم الروسية ن.ب لافيروف ومع بعض الاكاديميين الاخرين وحصلت على الرد الذي يقول انها تكنولوجيا تتطور بسرعة. عندها اتصلت بالهاتف مع رئيس جمعية الغاز الروسي ف. ا يازوف وسئلت عن وضع الاحال في مجال تصميم تكنولوجيات لانتاج غاز حجر الأردواز. كان ذلك مفاجئة بالنسبة له ولذلك قمنا بعقد طاولة مستديرة حول هذا الموضوع. وقالت لنا وزارة صناعة الطاقة حينذاك: «لا تعقدوا الطاولة المستديرة الان، نحن لسنا على استعداد بعد...».

اعتقد ان روسيا التي تملك من حيث المبدأ امكانيات هائلة في مجال مؤسسات البحث والتحليل،اضاعت الوقت فيما يخص موضوع تكنولوجيات انتاج غاز حجر الأردواز. واود القول ان الاراء في تلك «الطاولة المستديرة» انقسمت. واصر ممثلو احدى شركات الغاز الحكومية الكبرى على ان هذه التكنولوجيات لا مستقبل لها وهي عبارة فقاعة لا اكثر.

لانه يبدو واضحا اننا لا نستطيع تخطي الارتباط بكيفية استخدام الموارد المالية وكيف تستخدم اليات التأثير المتبادل الاقتصادية مع قطاع الخامات داخل روسيا. وهنا يوجد الكثير مما يمكن انتقاد سياستنا فيه. على مدى سنوات طويلة نحن لم نشهد اي تغير مستقر في هذا الاتجاه. هذا يجري في بعض القطاعات المنفردة ولكن الارقام العامة تجبرنا راسا على التفكير العميق.

تقوم وزارة الخارجية الروسية وبالاشتراك مع مجلة «الاحداث السياسية الدولية «بتنظيم لقاءات (مشروع «المجموعة الذهبية» للمجلة — **ملاحظة المحرر**) مع بعض المنظمات والمؤسسات مثل «سيوز نفط غاز»ومع السفراء والسلك الدبلوماسي للدول الاجنبية وهذه الممارسة في غاية الفائدة وتبرر نفسها كثيرا.وهي تساعد طبعا في تحديد علامات التوجيه والاسترشاد ولكن خلال احدى هذه اللقاءات سمعنا ان «غازبروم» تعتزم بناء مجمع لاستقبال الغاز في الولايات المتحدة. ولكن وبعد ثورة غاز حجر الأردواز تبخرت كل هذه الخطط . وحتى مشروع حقل شتوكمان تجمد ليس بسبب تعقيدات تكنولوجية بل لعدم وجود مستوردين له.

يجب علينا التفكير والتخطيط للمستقبل البعيد وذلك لكي نكون على اطلاع تام عن أي الطرق واي اتجاهات تجتذب سوق الطاقة العالمية واي تحديات جيوسياسية سنقابل وكيف يجب ان يكون سلوكنا خلال ذلك.

يطرح البعض السؤال — هل من الممكن ان تقوم الولايات المتحدة مرة دورية جديدة بدفع اسعار المحروقات نحو التراجع. نظريا هذا ممكن وعمليا يمكن ان تقوم الولايات المتحدة بذلك. ولكن ما الذي سيصيب هذه الدولة نتيجة ذلك. قد يكون سعر النفط المنخفض مفيدا لبعض الصناعيين ورجال المال والسياسة ولكن للبعض الاخر سيكون العكس. الدولة هناك لا تمول ولا تعوض ولذلك لن يسمح أي غاز حجر الأردواز او غيره بفرض اسعار متدنية. اعتقد ان 110 120- دولارا للبرميل في الظروف الحالية يعد مقبولا.

حنن نعتقد انه يمكن الحديث عن وجود استقرار في اسعار النفط والغاز خلال المستقبل القريب طبعا ان لم تحدث امور خارقة للعادة.

ما هو مستوى الارتباط المتبادل بين روسيا والعوامل الجيوسياسية الخارجية؟

جرف القطب الشمالي ستبقى سائدة حسب اعتقادي. التكنولوجيات هنا موجدة وهي تتطور بسرعة ولكن ذلك لن يتم غدا.واني لامل بانه لن تحدث اية حروب في منطقة القطب الشمالي ولا في مجال الطاقة ولا اكثر «سخونة» من ذلك.

يوري شافرانيك رئيس مجلس مدراء معهد استراتيجية الطاقة: اود طرح بعض الاراء والتصورات. لقد حدث انزياح ما عالمي في اساسه يقع تغير الطاقة في الولايات المتحدة ومشكلة غاز حجر الأردواز .وفي هذا المجال يثير استغرابي مواقف بعض الموظفين والعلماء الروس. وكأن الولايات المتحدة تمكنت خلال يوم واحد فقط من تحقيق «ثورة حجر الأردواز». لا شك في ان هذه العملية كانت واضحة ودقيقة وعن ادراك . لقد حذر العديد من الخبراء من التغيرات الجارية خلال السنوات العشر الماضية.

النقطة الثانية – هي اوربا وسياسة الغاز. يمكن القول ان اوربا تسير وبشكل مطرد (بغض النظر عن صحة ذلك او عدمه) كقطار على سكة حديد ممدودة. ولكن لا يمكن حاليا وفي هذا العالم المترابط فيما بينه اقامة الازدهار في منطقة ما واحدة. ولكن ونحن لا نبدو افضل منهم. لاننا لا نرغب باصرار رؤية التغيرات في سياستهم بمجال الطاقة ونصر على استمرار في خط واحد في سياسة التصدير.

والان لنتحدث عن الوضع الاقتصادي العام في العالم. يمكن القول ان كميات النفط والغاز تكفي خلال السنوات العشر المقبلة. يمكن القول في فترة ما ان ذروة انتاج النفط في العالم مر وانقضى. ولكن الان من الخطأ القول ان احتياطي النفط والغاز سينتهي خلال 20-10 عاما.

وهناك عامل اخر هام جدا – الوضع في دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا. على الرغم من كل التعقيد والتوتر في هذه المنطقة الحساسة لن تصعد اسعار النفط الخام حتى 200 او 300 او 400 دولار للبرميل. هذه عوامل خارجية ولكن خلال الحديث عن معادلات جيوسياسية جديدة اود فرز والتركيز على قيمة العامل الداخلي الروسي. لانه مع التفكير بالوضع الجيوسياسي نبقى نفكر كيف يجب علينا التصرف؟

قرأت في احدى المقالات انه وخلال الفترة 2011-2001 ازداد حجم تصدير منتجات بناء الماكينات في روسيا بمقدار 14 مرة لدى الحساب بالدولار. قد يكون هناك بعض التهويل والكاتب أخطأ بعض الشيء ولكن خلف هذا الرقم يقف بدون شك عامل الطاقة. لماذا؟

تركز عليه وللاسف الكثير من شركاتنا .واود القول انه يوجد لدي امل بان اللجنة الخاصة بشؤون الطاقة التابعة لرئيس الدولة ستتخذ قراراتها في هذا المجال لكي تعدل اتجاه السياسة لدى الدولة ولدى شركاتنا في هذا المجال.

وارغب هنا بشكل مختصر التطرق الى التساؤلات الاهم. هل تقف البشرية عند حدود ثورة جديدة في مجال الطاقة؟ يجب القول ان هذه الثورة تجري واليوم يقارب استهلاك الطاقة في المنازل في اوربا من حدود الصفر. فعلى سبيل المثال تسمح التكنولوجيات الحديثة عمليا بعدم استخدام اجهزة التسخين التي تعمل على المحروقات. وهناك ما يسمى «بالبيت الذكي»حيث يجري استخدام طاقة الارض والاكتفاء بذلك. ومن غير المستبعد ان يستمر هذا التطور في مجال الترشيد في استخدام اطلاقة وتوفيرها. ولكن يجب الاشارة الى انه وعلى الرغم من ذلك ستبقى هناك حاجة للمحروقات الهيدروكربونية ولن يكون من الممكن في المستقبل القريب استبدالها بشيء اخر. لقد فقدت في الوقت الراهن وبشكل حاد انيتها المحاولات الجارية لاستبدال هذه المحروقات بمختلف انواع الوقود من مصادر نباتية وذلك لان برنامج الامن الغذائي يقف بشكل حاد في الوقت الراهن اكثر من اي وقت كان بسبب المحاصيل السيئة في الولايات المتحدة واستراليا وكذلك لدينا وفي اوربا ولذلك يرى اللاعبون العالميون انه يجب اطعام البشر وعدم السماح لافريقيا ان تموت جوعا وبعد ذلك فقط التفكير بانتاج الايثانول الحيوي وغيره من انواع الوقود من مصادر نباتية.

هل تعتبر روسيا دولة عظمى في مجال الطاقة؟ من جانبي انا لن اطلق على روسيا تسمية دولة عظمى في مجال الطاقة. انها تسمية مدوية وجيدة ولكن في الحقيقة نحن نرتبط بعائدات الطاقة ولا ندري ما يجب عليه عمله وكيف يجب التصرف. اقتصادنا احادي الطرف وهذا مصدر خطر ويجب علينا التخلص من ذلك لكي لا نتعرض لازمة من نوع تلك التي عانينا منها عام 2008.

الان وضعنا لا يزال بعيدا عن الجودة والمثالية. ولكي نصبح دولة عظمى يجب على اقل حد العمل بشكل كبير. اما فيما يتعلق بمنطقة القطب الشمالي فطبعا هذا حقل جديد للمنافسة ونحن طبعا سنناضل في سبيل الجرف القاري هناك. ولكن قصة حقل «شتوكمان»تظهر بشكل واضح ان الفعالية في مجال الطاقة والاستخدام الفعال لتلك الحقول الموجودة قبل التوجه الى

وفي هذا الوسط التنافسي لم تعتد «غازبروم»للاسف على العمل ولكنها وبالتدريج بدأت تتأقلم وتعتاد.

على اي من الاحداث التي وقعت في العام الجاري يجب تركيز الانتباه. حسب اعتقادي هذا يتعلق بتشكيل لجنة خاصة تابعة لرئيس الدولة خاصة بالسياسة في مجال الطاقة. هذه الخطوة التي ناضلت من اجلها وزارة الخارجية الروسية على مدى 15 عاما.

وعلى الرغم من ان المبادرة انطلقت من وزارة الخارجية للاسف لم تتم دعوة وزارتنا للعمل في اللجنة المذكورة. ولكن على الرغم من ذلك اعتقد ان قرارات اللجنة لن تتسم بالطابع العملياتي الميداني فقط بل وستمس علامات الارشاد التي سيتوجب علينا العمل وفقا لها. وهذه العلامات تبدو دقيقة وواضحة الى حد كبير وهي تتعلق بازدياد التنافس وسياسة اسعار اكثر مرونة وكذلك وحسب اعتقادي التنافس على الاسواق.

ومن بين الحاضرين ارى بعض الزملاء الذين شاركوا بفعالية في تدوين الاستراتيجية الدورية لتطوير صناعة الطاقة في روسيا واود هنا وبشكل ودي توجيه الانتقاد لان في كل مشاريع الاستراتيجية التي بلغت 600-500 صفحة تم تخصيص فقط 3 صفحات لموضوع تأثير السوق الخارجية على مجمع الطاقة في بلادنا. في الاستراتيجية القبل ماضية تمت الاشارة الى ضرورة صياغة استراتيجية منفصلة لسياسة دولتنا وشركاتنا في الاسواق الخارجية. ولكن بهذا انتهت وللاسف كل الامور في هذا المجال. هذا على الرغم من ان حالة ووضع الاسواق العالمية تعتبر حاسمة في هذه الحالة حسب اعتقادي.

لا ارغب بتاتا بانتقاص من قيمة تلك الاقسام من الاستراتيجية حيث تم بشكل دقيق وصحيح سرد احتمالات وسيناريوهات تطور صناعة الطاقة في بلادنا وحيث جرى الحديث عن اية مناطق بالدرجة الاولى يجب ان تتطور وكيف يجب التصرف لاحقا. ولكن على الرغم من ذلك ايها الزملاء نحن دائما ننسى ان التنقيب والحفر والاستثمار سيتعلق بالوضع الخارجي والان اصطدمنا وجها لوجه مع هذه المشكلة. في ظروف استمرار الازمة ومع احتمال حدوث موجة جديدة منها من غير المستبعد ان يتقلص ويتراجع الطلب على المحروقات. ومع ظهور بعض البدائل مثل — غاز حجر الأردواز (بالإنجليزية :Shale gas) حتما سيزداد حجم التنافس وهنا بالذات تصبح ملحة مهمة النضال في سبيل الاسوق وليس النضال في سبيل ربح اليوم وهو ما

المهمة الهامة التي تقف امامنا – تحديد العوامل التي على اساسها سيتم في المستقبل القريب والمتوسط المد تحديد الاسعار في اسواق الطاقة العالمية.

عادة نحن نصادف على صفحات الصحف والمجلات عناوين من نوع «روسيا دولة عظمى في مجال الطاقة». ما الذي يقف خلف هذه الكلمات وفي ماذا يكمن مفهوم»عظمى»بالنسبة لروسيا في مجال الطاقة؟ وهل ستتمكن روسيا في المستقبل المنظور المحافظة وتعزيز دورها الرائد في هذا المجال؟وماهي المهمات التي يفرضها ذلك امام دولتنا في الساحة الدولية وفي المجال الداخلي لكي تملك الموارد اللازمة لذلك؟

الكسندر غوربان مدير شعبة التعاون الاقتصادي في وزارة الخارجية الروسية: في السابق كانت المعلومات عن صناعة الطاقة تذكر «بالانباء من الميدان» اما الان فهي ذكر اكثر «بالتقارير من ساحات القتال». وهذا يتعلق قبل كل شيء بالشركة المساهمة المفتوحة «غازبروم» حيث تستمر منذ حوالي العام عمليات تحقيق قوية في اطار الاتحاد الاوربي ترافقت بمصادرة الوثائق. لقد حدث ذلك بطريقة حضارية ولكن على الرغم من ذلك تعرضت قيادة «غازبروم» لضغط كبير نسبيا من جانب الاتحاد الاوربي.

وتم تقييم هذه التصرفات من جانب قادة دولتنا ومن جانب اوساط الخبرة ايضا. ماهو هدف كل عمليات التفتيش هذه؟ يمكن القول ان ذلك يعتبر بالدرجة الاولى وسيلة من وسائل الضغط لدفع «غازبروم» الى تغيير سياسة الاسعار التي تنتهجها. طبع عاجلا ام اجلا سيتم حل كل هذه الامور على الرغم من انه سيواصل في المستقبل التاثير بشكل جدي الى حد كبير على نشاط شركات الطاقة الروسية العاملة في الاتحاد الاوربي. وطبعا لا يجوز بتاتا استبعاد حدوث ذلك في مناطق اخرى من العالم. من جانبها بدأت «غازبروم» تدرك ان سياسة الاسعار يجب ان تكون مرنة اكثر.وبما انه توجد امكانية الاختيار:اما تحقيق اكبر حجم ممكن من قدوم الموارد المادية بفضل التجارة او المحافظة على السوق. اليوم نحن نلاحظ ظهور لاعبين جدد اقوياء نسبيا على ساحة الطاقة العالمية مثل قطر واستراليا. هاتان الدولتان باشرتا بالدخول الى صفوف الجهات المصدرة لموارد الطاقة.وفي المستقبل لا يستبعد ان تتمكن الولايات المتحدة وبفضل مواردها الذاتية من تغطية سوقها الداخلية والخروج الى السوق الخارجية. وهذا كله يشكل مستويات جديدة مغايرة تماما للتنافس.

صناعة الطاقة العالمية:
المعادلات الجديدة في المجال الجيوسياسي

مع و ضد

ارمين اوغانيسيان رئيس تحرير مجلة «الاحداث السياسية الدولية»: التقدم العملي الفني والأحداث العاصفة السياسية في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا التي تعتبر من المناطق الرئيسية في العالم في مجال انتاج المحروقات، تهدد بحدوث تغيرات جدية ودرامية في في مجال صناعة الطاقة العالمية وفي مجال التزويد والامداد العالمي بالطاقة وفي مجال التجارة بموارد الطاقة العالمية. لذلك نحن جمعنا كبار المختصين لمناقشة نزاعات واتجاهات تطور صناعة الطاقة العالمية خلال الظروف الجيوسياسية الحديثة.

اود سماع الآراء حول هل اقتربت البشرية من حدود ثورة جديدة في مجال الطاقة واين الحدود السياسية والتكنولوجية «لحضارة المحروقات «المحيطة بنا» ومن اجل تفهم العمليات الجارية من المهم تقييم توزع اللاعبين العالميين: والنظر هل ظهرت اتحادات جديدة او ان اللعبة تجري الجميع ضد الجميع.

النفط والغاز في روسيا يوري شافرانيك. ومن جانبه القى وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف محاضرة بعنوان «حول موضوع وطرق الدبلوماسية الحديثة» وجاء ذلك في المجموعة الذهبية اليوبيلية المخصصة للاحتفال بالذكرى السنوية االخامسة والخمسين لظهور المجلة .

واليوم تتحول هيئة تحرير المجلة الى ما يشابه الشركة الاعلامية القابضة (ميديا هولدينغ) وذلك للتوافق مع متطلبات الزمن وهي تتسلح في عملها باحدث منجزات التكنولوجيات الاعلامية. وتصدر المجلة بشكل طباعي انيق ليس فقط باللغة الروسية بل وباللغات الانكليزية والصينية والالمانية والفرنسية والاسبانية والعربية. وتشارك المجلة في التصدي لعمليات تزوير التاريخ وتصدر كل عام اعمال تحت عنوان «التاريخ بدون تزوير». ويثير الاهتمام الكبير كذلك الاعداد الخاصة المتعلقة بالمسائل الانية في السياسة الدولية.

ويحظى موقع المجلة بالانترنت بشعبية كبيرة وهو يعمل وفق نظام «اون لاين».

الامريكي السابق شليسينجر وغيرهم من الشخصيات المعروفة. وتم خلال ذلك تسليم شهادات تقدير («دبلوم «الاحداث السياسية الدولية») وقال رئيس تحرير المجلة في كلمته: «نحن نقول ما تقولونه الان – الشر يجب ان يعاقب».

واعتبارا من عام 1989 ظهر حملة شهادات «الاحداث السياسية الدولية» وهي عادة تمنح لاصحاب المقالات التي تثير اكبر اهتمام بين الجمهور. ومن بين هذه الشخصيات هناك جاك ديلور وجون ري وكارولين كندي وجون مروز وغيرهم.ومن بين المواطنين الروس هناك م. شتاروف وا. دوبرنين وا. كوزريف وس. لافروف وغيرهم. وهناك الكثيرين من الذين كتبوفي المجلة ولم يحصلوا على الشهادة المذكورة على الرغم من كونهم معروفين بشكل كبير في الوسط الدولي ومن بينهم – بطرس غالي وبرونو كرايسكي وغ.غينشر ومارتي اختساري وغيرهم.

واود حتما تذكر بعض الزملاء الذين عملوا سنوات طويلة في هيئة تحرير المجلة. قبل كل شيء السيدات – ت.إيفليفا معلق رائع وعملت في سنوات الحرب في مفوضية الشؤون الخارجية ورافقت كمترجمة في عام 1943 مجموعة من المراسلين الاجناب الى ستالينغراد المحررة لتوها من الالمان.

ن. خوموتوف وهو انسان رائع من الجيل القيدم وعثر على روابط قرابة بينه وبين اللورد هاميلتون. وكان من بين المعلقين ماكلين – الجاسوس السوفيتي الاسطوري من مجموعة اوكسفورد التي عملت لصالح الاتحاد السوفيتي.

وكذلك يمكن ذكر ي. ساموتكين مساعد ليونيد برجنيف الذي عمل بعد ذلك في مجلتنا.

ويمكن القول باختصار ان العمل مع الغالبية العظمى من الزملاء في المجلة كان يثير الرضا في النفس ونفس الشيء يمكن قوله بخصوص القوام الحالي لهيئة التحرير. لقد حدثت تغيرات وتجديد في المجلة وترأس هيئة التحرير أ. اوغانسيان وهو صحفي محنك وصاحب خبرة وباع طويل في هذه المهنة.

ومن بين المستجدات الجيدة ظهور «المجموعة الذهبية» «للاحداث السياسية الدولية». واول محاضرة في هذه المجموعة كانت من قبل السكرتير العام للامم المتحدة بان كي مون. وشارك في المشروع المدير العام لمنظمة «فاو» جاك ضيوف والمدير العام لليونسكو كويتيرو ماتسورا ووزير خارجية المانيا فرانك فالتر شتينماير ورئيس جمهورية كرواتيا ستيبان ميسيتش والمديرة العامة لبرنامج الغذاء العالمي جوزيت شيران والمدير العام لمنظمة الامم المتحدة للتطوير الصناعي (يونيدو) كاندي يومكيلا ووزير خارجية الجزائر م. ميدلسي ورئيس اتحاد العاملين في صناعة

وتم عقد لقاء اخر مع رئيس ليس امريكي وجرى اللقاء في ظروف مختلفة. في تشرين الثاني عام 1989 توجه رئيس التحرير الى كابول لمقابلة زعيم افغانستان نجيب الله وكان لديه تكليف من وزير الخارجية بذلك.

وكانت امكانيات «الاحداث السياسية الدولية» مطلوبة خلال عملية «عاصفة الصحراء». وشاركت موسكو بشكل كبير في تلك الفترة في النشاط الدبلوماسي.

وظهرت فكرة بالتحدث مرة اخرى مع شخصية مؤثرة جدا في العالم العربي — العاهل الاردني، حول امكانية الحيلولة دون تعرض العراق للضربة الامريكية. لقد لدى الملك الاردني الراحل علاقاته المتميزة مع القيادة العراقية حينذاك وكان من المفيد توصيل مزاجنا الى بغداد عبر هذه القناة.

وتم تكليف رئيس تحرير «الاحداث السياسية الدولية» للعب دور الرسول الى عمان.

وقبيل راس السنة عام 1993 تم تنظيم حفل لقاء من قبل نائب وزير الخارجية سيرغي لافروف ومجلة «الاحداث السياسية الدولية» في قصر «سبيردونوفكا» بموسكو (التابع لوزارة الخارجية) حضرة حكام المنطاق الروسية ورجال الاعمال في مجال النفط في منطقة غرب سيبيريا وحضره كذلك ممثلو الصحافة السلك الدبلوماسي المتعمد في موسكو. وعقد اللقاء المذكور بمناسبة صدور عدد خاص من مجلتنا تحت عنوان «نفط سيبيريا في سياسة واقتصاد روسيا والعالم».

هذا فتح الطريق لمجموعة من الفعاليات التي يجب الاشارة بعضها وبالذات الفعالية الخاصة بجمهورية ياقوتيا بمشاركة رئيس هذه الجمهورية ف.شتيروف. وشملت الفعاليات كذلك اريليا ورمقاطعة روستوف وغيرها من المناطق.

يجري تضييع الكثير من جهود المجتمع الدولي عن طريق وبسبب المخاطر والتحديات الجديدة .والرمز الأسود المقيت لذلك بات مجموعة الارقام «9.11» أي 11 ايلول عام 2001 (تعرض الولايات المتحدة للهجمات الارهابية الجسورة التي تسببت بانهيار مبنى التجارة العالمية المؤلف من ناطحتي سحاب في نيويورك والهجوم على مبنى البنتاغون). وبعد عدة ايام من هذه المأساة جمعت مجلة «الاحداث السياسية الدولية» مجموعة من اعضاء الكونغرس وممثلي المؤسسات الحكومية والاوساط الاكاديمية في واشنطن في فندق «مونارخ». وتحدث خلال اللقاء تحدث وزير الخارجية الروسي ايغور ايفانوف والجنرال الكسندر هيغ ووزير الدفاع

هناك روابط اعمق. هناك اهتمام كبير من جانب قيادة الوزارة والعاملين فيها نحو المجلة. خذوا اي عدد من اعداد «الاحداث السياسية الدولية» ستعثرون هناك على مقالات لموظفي الوزارة والسفراء من الوزير وحتى الملحق في السفارة. وهذا الامر يجعل المجلة فريدة من نوعها. كمصدر اساسي اولي للمعلومات عما يجري في الدبلوماسية الروسية.

وخلال السنوات العشرين الاخيرة رافقت المجلة عملية ظهور 7 وزراء خارجية: ادوارد شيفاردنادزه والكسندر بيسميرتنيخ ووبوريس بانكين ومن ثم من جديد ادوارد شيفاردنادزه وبعده اندريه كوزريف ويفغيني بريماكوف وايغور ايفانوف.

واعتبارا من 9 اذار عام 2004 استلم منصب وزير خارجية روسيا سيرغي لافروف.

وكل المذكورين اعلاه شخصيات كبيرة وقوية لكل منهم خصائصه ومقدراته وكل منهم عمل في ظروف سياسية مختلفة. ولكن هناك امر واحد كان مشتركا لديهم جميعا- الاهتمام الكبير بمجلة «الاحداث السياسية الدولية» وذلك لانهم كانوا يدركون ان هذه المجلة يمكنها ان تلعب الدور المفيد جدا في الجهود العامة. واني لعلى ثقة ان هذه النظرة مشتركة لدى جميع العاملين في الوزارة.

في مجلس المجلة الذي يصيغ سياسة المجلة دخل كل وزراء خارجية روسيا. نحن نعرب عن الامتنان ليفغيني بريماكوف الوزير والاكاديمي الذي وخلال عمله في منصب وزير الخارجية الذي من خلال قدرته الذهنية العالية وجاذبيته الانسانية تمكن من دفع الجميع للعمل بشكل متزن والاندفاع والتخلي عن اللامبالاة .

وسيرغي لافروف وخلال كل السنوات وحتى الان لا يزال يقدم كل الدعم والمساعدة اللازمة باقصى الحدود الممكنة. وشعرنا بالسعادة لانضمام وزير الثقافة الكسندر افدييف الى المجلس فهذا الشخص يبدي الاهتمام الكبير بمجلتنا.

وخلال عمله في منصب الوزير قدم الكثير للمجلة ايغور ايفانوف.

وبشكل عام يمكن القول ان المجلس بتشكيلته يبدو كتجمع هام ومؤقر يضم شخصيات عالية التأهيل الهمني في مجال السياسة الخارجية.

بفضل مساعدة وزارة الخارجية الروسية كانت «الاحداث السياسية الدولية» اول مطبوعة روسية التقت مع الرئيس الامريكي رونالد ريغن.

وفي ختام المناقشات ظهرت حزمة كبيرة من المقترحات 70- وثيقة. وعدنا الى موسكو وقدمنا التقرير للوزير الذي شكرنا على العمل. وبعد عدة ايام تمت دعوة اجتماع هيئة الرئاسة حيث قام رئيس الوفد بتقديم تقريره عن نتائج منتدى لندن.

وفي نهاية 1989 تم صدور قرار مجلس الوزراء «حول الاجراءات الاضافية في المجال الاعلامي». الاعلامي». ويجب ان نتذكر ما تمكنا من تحقيقه:

تم السماح :

– بتوسيع حجم والمطبوعات الاجنبية التي يسمح بيعها في الاتحاد السوفيتي.

– بتنظيم الاشتراك في الصحف والمجلات الاجنبية مع الدفع بالعملة الصعبة من الموارد الذاتية.

– ضمان الوصول الحر الى المطبوعات الدورية الاجنبية في المراكز الثقافية ودور المطالعة العامة والمكتبات العامة.

– صياغة مقترحات حول نصب لواقط لالتقاط البرامج التلفزيونية عبر الاقمار الصناعية.

ومن ثم — وارجو الانتباه هنا — جاء بند يسمح باستخدام آلالات النسخ (صور طبق الاصل) وهو امر كان ممنوعا في العهد السوفيتي بالنسبة للعموم.

وظهرت علائم الوصول الى الحرية في المجال الاعلامي. ولكن على الرغم من ذلك لم يكن هناك خيال. بقيت الصحافة اسيرة لرغبة السلطة الشديدة والعديمة المسؤولية. واني اتحدث عن ذلك فقط لكي يرى القارئ اليوم في ظروف كانت تعمل وسائل الاعلام في تلك الفترة. خطوة الى امام وخطوتين الى الخلف ولكن على الرغم من ذلك كان هناك حركة واضحة.

وهذه الحركة كانت ستكون طويلة ومملة لولا حدوث احداث اب عام 1991. حدوث الانقلاب ضد غورباشوف واعلان قيام لجنة الدولة للطوارئ. وبعد ذلك حدث انهيار الاتحاد السوفيتي والاعلان عن ذلك رسميا في اتفاقية «بيلوفيجيفسكايا بوشه» حيث قرر 3 اشخاص وضع نقطة النهاية في وجود الاتحاد السوفيتي.

وتغيرت امور الصحافة والاعلام في روسيا وبعد تخلصها من رقابة السلطات جاء الارتباط باصحاب رؤوس المال الاوليغارشيين الذين بسطوا سيطرتهم على الصحف وقنوات التلفزيون.

ولكن «الاحداث السياسية الدولية»بقيت مرتبطة بقوة بوزارة الخارجية الروسية. وليس فقط لان النظام الداخلي للمجلة يتضمن الاشارة الى وجود التزامات من جانب الوزارة نحو المجلة.

في بداية التسعينيات من القرن الماضي شهدت روسيا تغيرات وهزات عظيمة وهو ما تسبب بتغيير الكثير وظهرت على السطح دولة جديدة اخرى وظهرت نظرات اخرى على الحياة – داخل روسيا وفي الحياة الدولية خارج حدود بلادنا.

واندرثت الجمعية الاتحادية «زنانيه» واختفت في عام 1992 مع الاتحاد السوفيتي وظهرت بنية ما حاولت ان تعلن نفسها الوريث.ولكن بقيت وزارة الخارجية وبقيت هيئة تحرير «الاحداث السياسية الدولية».

وقمنا من جانبنا بتحديد خط تعمل عليه هيئة التحرير. وهو يتلخص في اننا سنكتب عن كل شيء لان السياسة الداخلية والاقتصاد والبيئة والثقافة لها علاقة مباشرة مع السياسة الخارجية والعكس صحيح ايضا. وحتما سنروج وسننقل للخط الذي اتخذته رئيس الدولة والحكومة ووزارة الخارجية فيما يخص المشكلات العالمية والعلاقات الثنائية. ولكن نحن هنا لا نضع نقطة النهاية.سننشر المقالات مع عرض مختلف المسالك نحو المسائل والقضايا الدولية. ونحن سنعرض التصرفات التي تختلف عن الطرح الرسمي. وسنعرض الانتقادات طبعا بدون إساءة. الدبلوماسية لا يمكن ان تكون ناجحة من خلال الركض في دائرة مفرغة في محاولة للقبض على الظل الذاتي.

طبعا لا توجد او تقريبا لا توجد مقالات صحيحة بشكل تام. في مناقشات هيئة التحرير يشارك اشخاص من اصحاب مختلف الاراء وفقط يجب ان تكون لديهم المعرفة اللازمة والحس بالسؤولية. لقد اراد القدر لمجلة «الاحداث السياسية الدولية « ان تشارك في عملية ظهور وسائل الإعلام بشكلها الحالي.

في اطار قرارات هلسنكي عقد في لندن في نيسان-ايار عام 1989 منتدى اعلامي كبير كان يجب عليه النظر في المشكلات الرئيسية في الحقل الاعلامي. ووصلت الى العاصمة البريطانية وفود من 35 دولة اوربية. وتم تعيين رئيس تحرير مجلة «الحياة الدولية»رئيسا للوفد السوفيتي الذي ضم العددي من الزملاء الكبار المعروفين. نائب رئيس الوفد كان شخصا رائعا وهو ا.ليبديف نائب رئيس القسم العقائدي في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي الذي بدأ عمله سابق في مجلتنا. والنائب الثاني كان طبها من ممثلي المخابرات وضم الوفد رؤساء وكالتي «تاس» و»ا ب ن» ومن هيئة الاذاعة والتلفزيون وبعض المنظمات الاخرى.

للمجلة – هو لم يرفعها الى مقام النجوم العليا ولكنه في ذات الوقت لم يسمح بخنقها. لقد حولها الى مجلة مرموقة ومحترمة – مجلة اعتاد الكثيرون على الاطلاع عليها.

في بداية ايلول عام 1987 عدت من الاجازة الى موسكو وكان يوم الاحد على التقويم. واتصل بي وانا في البيت كبير مساعدي الوزير وقال ان ادوارد شيفاردنادزه يطلبني وكنت على ثقة من ان الحديث سيدور عن كتابة خطاب دوري جديد له او وثيقة ما وهو ما كنت دائما اقوم به.

ولكن الكلام لدى الوزير دار عن امر اخر. وقال ادوارد شيفاردنادزه انه بات من الصعب على غروميكو الجمع بين منصبي رئيس هيئة رئاسة مجلس السوفيت الاعلى ورئيس هيئة التحرير في مجلة «الاحداث السياسية الدولية». وشدد على صعوبة الجمع بين المنصبين وقال: «والمهم انه يجب نفخ روح جديدة في المجلة لكي تلبي مهمات السياسة المعاصرة».

ونوه الوزير بأنه تحدث حول هذا الموضوع مع غورباتشوف الذي وافق على الطرح. واتفق الاثنان الطلب من غروميكو تركيز جهوده على العمل في مجلس السوفيت الاعلى واقتراح تعيين ب.بياديشيف في منصب رئيس التحرير وتعيينه كعضو في هيئة رئاسة وزارة الخارجية. ووافق غروباتشوف على ذلك. ونوه بانه يعرف بياديشيف جيدا ويعتبر الترشيح موفقا.

ومرت عدة شهور وقام غروميكو بإنجاز اعماله المتبقية في المجلة بشكل دقيق وجرى حديث وجه لوجه بيني وبينه. وكنت استعد للتوجه الى نيويورك للمشاركة في جلسة الجمعية العامة للامم المتحدة ومن ثم الى واشنطن لاعداد الزيارة الرسمية التي سيقوم بعا غورباتشوف والمقررة في تشرين الثاني 1987. وبعد ذلك وصلت الى هناك طائرة تحمل كبار الشخصيات المعروفة في الاتحاد السوفيتي في مجالات السياسة والثقافة والاقتصاد. واول من شاهدته يخرج من قاعة الوصول كان بريماكوف الذي قال: «بوريس مرحبا.قبل السفر شاهدت القرار المتعلق بغروميكو وبك.اهنئك «بالحياة الدولية».

لقد ورد ذلك في بروتوكول الجلسة التي عقدتها امانة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في 16 تشرين الثاني عام 1987.

وبهذا الشكل أصبحت الرابع في قائمة رؤساء تحرير المجلة.

الاول جاء مشتقا من اسم سوفيت – التشاور قبل القيام باي عمل وهو ما كانت المجلة تقوم به عادة – كان يكتب تحت هذا الاسم المستعار بشكل منفرد او ثنائي او حتى ثلاثي – كل من كان لا يرغب ان يظهر اسمه في المطبوعات او حاول الترويج لما يكتب عن طريق استخدام طريقة هذا الاسلوب بالذات.

الاسم المستعار الثاني كان يخص هيئة التحرير وجاء مشتقا من عنوان هيئة التحرير: بيريولوك غوروخوفسكي (ارع غوروخوفسكي) وتحت هذا الاسم المستعار كتب كل من ش.ساناكويف ون. كانتشينكو ول. فيدياسوف ون. خوموتوف وغيرهم. ونحن لا نعرف لمن تعود هذه الفكرة ولكن يجب القول ان روح الدعابة كانت موجودة دائما في الوسط الصحفي.

يقال ان غروميكو وعندما تم تعيينه في منصب رئيس هيئة رئاسة مجلس السوفيت الاعلى كان يشغل بالاضافة الى المنصب الوزاري 18 منصبا اخر في عام 1985.وعلى الفور قام بترك 17 منها ولكنه طلب الاحتفاظ بمنصب رئيس تحرير مجلة «الاحداث السياسية الدولية».

في عام 1985 اصبح ادوارد شيفاردنادزه وزيرا لخارجية الاتحاد السوفيتي ولكن اندريه غروميكو بقي على مدى عامين اخرين في منصب رئيس التحرير.

وقال ادوارد شيفاردنادزه انه بات من الصعب على غروميكو الجمع بين منصبي رئيس هيئة رئاسة مجلس السوفيت الاعلى ورئيس هيئة التحرير. ووافق ميخائيل غوربتشوف على ذلك وقرروا الطلب من غروميكو تركيز جهوده على العمل البرلماني وتسليم منصب رئيس التحرير لشخص جديد وجعله عضوا في هيئة رئاسة وزارة الخارجية.

وقام بالتحدث مع غروميكو حول ذلك الكسندر ياكوفليف المسؤول عن الشؤون العقائدية في الحزب الشيوعي. ووافق غروميكو من حيث المبدأ. ونوه بانه يعتز بالمجلة لان قسما كبيرا من حياته ارتبطت معها ولذلك لم يرغب بترك العمل فيها وبعد فترة قال ادوارد شيفاردنادزه: «لقد تحدث باكوفليف مرة اخرى مع غروميكو الذي وافق مجددا ولكنه لم يقدم حتى الان الطلب بترك المنصب بشكل خطي». وبعد الحديث الثالث اضطر العجوز للموافقة نهائيا.ولم ينتظروا الطلب الخطي منه واكتفوا بطلب شفهي من قبله بترك منصب رئيس التحرير. ولا بد من القول انه لا يوجد من يعادل اندريه غروميكو بين الدبلوماسيين في القرن العشرين. وبالنسبة

سلفه بعيد عن الانفتاح وكان يحب التمسك بالتقاليد وبدا ذلك واضحا في الملابس القاتمة التي كان يرتديها وهو ما دفع كل العاملين في الوزارة اقتفاء اثر الوزير وارتداء نفس الزي.

وبدأت مرحلة جديدة طويلة من عمر المجلة استمرت 27 عاما وهي الفترة التي قضاها غروميكو في منصب وزير الخارجية. واعتبارا من عدد تموز (يوليو) عام 1958 لم يعد من جديد يطبع في المجلة اسماء اعضاء هيئة التحرير.وساد الاستقرار في المجلة وسارت الحياة فيها بدون اي قلق وتم تجهيز المجلة بكل ما تحتاجه من الناحية المادية.وكتب في المجلة أشخاص معروفون في المجال السياسي والعلمي والصحفي. وكان الكثير منهم يكتب تحت أسماء رمزية. ولكن المجلة باتت تسير وقف خط محدد ولا يجوز الانحراف ولا خطوة لا الى اليسار ولا الى اليمين. وكان التكابات دقيقة كما في وثائق وزارة الخارجية وفي بيانات الحكومة وغيرها بدون اي خطأ كان.

في 1960-1970 سادت بين الصحفيين والكتاب موضة الكتابة بشكل مبهم بعض الشيء مع محاولة تحميل المواد معاني مبطنة ومع بعض التلميح الذي يفهمه فقط العارفون. ولكن هذه الموضة لم تنتشر قط في «الاحداث السياسية الدولية»- هنا في مجلتنا لم يكن مسموحا قط حتى الابتعاد لو خطوة عن الموقف الرسمي لوزارة الخارجية او عن التفسير الحكومي للحدث اي كان. ولكن لا تسارعو بانتقادنا لان في ذلك كانت تكمن القيمة. وفي نهاية المطاف يمكن القول ان مجلتنا كانت مجلة مخصصة لتعرض وجهات النظر الرسمية بشكل دقيق وجدي وبعيد عن التأويل والغموض. وكان ذلك مفيدا للجميع هنا وهناك — ومكن الاصدقاء والغرباء من اهل السياسة والخبراء والعلماء وغيرهم ان يملكوا المصدر الدقيق والموثوق للمعلومات.

ووفق الامكانيات المسموح بها حصلت المجلة على اعمال مهمة وشيقة من مؤلفين معروفين مثل – س. بيغلوف واو. فاسيلوف و. سفيشنيفسكي وكذلك د. فولسكي وف. زورين وزيكوف وغيراسيموف وايغناتوف وكورتونوف وكودرياتسيف ومايفسكي وماتفييف وميخايلوف ونيكراسوف وبريماكوف وسيفالملوكوف وياكفلوف.

وعن كل منهم يمكن القول انه يملك القلم الذهبي.وكل منهم ترك الاثر الملحوظ في الصحافة الوطنية.

وظهرت مقالات بتوقيع أسماء مستعارة كما ذكرنا اعلاه. ويمكن ذكر اثنين بشكل خاص –ا. سوفيتوف وب.غوروخوف.لقد كانت تلك اسماء مستعارة جماعية لهيئة التحرير.

نائب رئيس القسم الدولي في اللجنة المركزية للحزب.وكل ذلك منح المجلة صبغة دعائية جديدة وباتت المجلة الناقل لتصورات القيادة في تلك الفترة عن التعايش السلمي. ويجب القول ان التعايش السلمي لم يشمل مجال الايديولوجيا وثانيا اعتبرت من اشكال الصراع الطبقي. وكان من الصعب فعلا التوفيق بين كل ذلك.

وفي تلك الفترة بالذات اعلن خروشوف عن النضال ضد الزوائد والكماليات الزائدة وتم التركيز خلال ذلك على عمليات البناء في المدن ولكن الامر شمل الجميع.وتم على سبيل المثال تقليص عدد الموظفين في هيئة التحرير حتى 50 شخصا. وتقلص عدد الاقسام.وتم تقليص اجور المؤلفين.

وانتقل ل. إيليتشيف من المجلة للعمل في اللجنة المركزية للحزب (كرئيس لقسم الدعاية والترويج الذي تحول لاحقا للقسم العقائدي). وفي عام 1960 حصل على لقب حامل جائزة لينين وبعد عام شغل منصب سكرتير اللجنة المركزية للشؤون العقائدية.

وقبل فترة قصيرة من وفاته في عام 1990 عمل المذكور في منصب نائب وزير الخارجية وعاد خلال ذلك للعمل في «الاحداث السياسية الدولية» ولكن في هذه الحالة كمؤلف لمواد تحت عنوان «لنتحدث عن اولئك الذين يمثلوننا في الخارج»وتعلق ذلك بكيفية تحسين عمل السفارات السوفيتية في الخارج.

لقد عاش المذكور 85 عاما وكان شخصا حكيما ومن النخبة المثقفة الروسية واهتم خلال حياته بالفلسفة وجمع اللوحات الفنية وقام لاحقا بإهدائها لمدينة كراسنودار وهي مسقط رأسه وكان من محبي ومشجعي نادي سبارتاك الرياضي بموسكو .

التحول التالي لمجلتنا كان في عام 1958. وعلى الرغم من ان شيبيلوف كان من المعادين لخروشوف إلا انه فقد منصب وزير الخارجية وابعد عن كل ما يتعلق بالوزارة. وعنه يمكن القول أنه شخص ذكي مهذب جدا وكان يجب ان يسرد علينا كيف قاموا بإبعاده 12 مرة من اللجنة المركزية ومن الحزب ومن النقابات ومن الاكاديمية الخ.. وتم شطب اسمه حتى من صفحات العاجم والقواميس الدبلوماسية.

وفي حزيران عام 1958 قامت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي بتعيين وزير الخارجية في منصب رئيس تحرير مجلة «الاحداث السياسية الدولية».والوزير الجديد اندريه غروميكو كان بخلاف

زمن اخر. حينذاك لم تقم دور النشر بطباعة اعمال هذا المؤرخ عمليا وعلى الاغلب تم السماح بطباعة مقالته في «الحياة الدولية» بقصد منحها الطابع النبيل.

واعتبارا من عام 1957 تعدل اتجاه «الحياة الدولية» بعض الشيء. لقد تمكن خروشوف من تعزيز سلطته في الدولة والحزب وباتت السياسة الخارجية اكثر استقرارا في اساسها وباتت موجهة نحو التعايش السلمي مع العالم الرأسمالي وفي تلك الفترة قام خروشوف بالتخلي عن بورت ارتور وبورت دالني في الشرق الاقصى للصين وتخلى عن قاعدة بوركلوود لفنلندا وعقد معاهدة السلام مع النمسا ولم يحصل مقابل ذلك على اي شيء. وكانت تصرفاته عديمة المسؤلية تماما في المجال الداخلي- قام بتقديم شبه جزيرة القرم وهي ارض روسية اصلية كهدية لاوكرانيا وهذا الامر بات وبعد مرور عشرات السنين مصدر البرود في العلاقات بين الشعبين الشقيقين. ومن المعروف انه يوجد قانون مشهور وخاصة في السياسة –»التخلي بدون مقابل غباء بل وقد يكون جريمة».

التعايش السلمي ، نزع السلاح الشامل والتوجه نحو الشرق.هذه عناصر سياستنا الخارجية في تلك الفترة وهي التي تسببت بتغيير الشخصيات على لوحة اللعبة الدبلوماسية. وحل شيبيلوف بدلا عن مولوتوف في منصب وزير الخارجية السوفيتي.ومع شيبيلوف كانت مرتبطة اول محاولات منح العمل الدبلوماسي بعض الانفتاح وبعض الوجه الانساني الحي.لقد حضر المذكور في بعض الاحيان الى مقر العمل ببدلة لون بيج فاتح وهو ما كان يثير ذهول العاملين في مجال البروتوكول في زارة .

وتطلبت كل هذه الظروف الجديدة من «مجلة «الاحداث السياسية الدولية» الكثير من الدينامية. وباقتراح من وزارة الخارجية تم في 25 اب عام 1956 صدور قرار من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي بخصوص تعيين رئيس تحرير جديد للمجلة و كان المذكور ل. إيليتشيف – نجم صاعد في ايديولوجيا خروشوف. وكان هذا الشخص يختزل في ذاته صفات المتمرد والملاح المحنك في سفينة تعصف بها مياه البلطيق الهائجة. وعمل المذكور خلال عهد ستالين في منصب رئيس تحرير صحيفتي «ازفيستيا» و»برافدا» ومن ثم رئيس قسم المطبوعات في وزارة الخارجية.

ومع استلامه رئاسة تحرير مجلة «الاحداث السياسية الدولية» دخل في هيئة التحرير بعض الاشخاص العقائديين ومن بينهم رئيس قسم المطبوعات وزارة الخارجية خارلاموف (عمل لاحقا رئيس لجنة اذاعة والتلفزيون) وهو طبعا من المقربين لخرشوف وكذلك المؤرخ الاكاديمي ي جوكوف ورئيس التحرير السابق لجريدة «النجم الاحمر» ن. تالينسكي. وكذلك ف. كوريونوف

«الاحداث السياسية الدولية». ويجب ان تصدر المجلة عن الجمعية الاتحادية لتوزيع المعارف العلمية والسياسية.

2 – تكلف وزارة الخارجية الروسية بالمراقبة العامة على المجلة»

ولكن لم يتم اصدار المجلة اعتبارا من بداية 1954 وصدر العدد الاول منها في آب (أغسطس)-ايلول (سبتمبر). وكانت متحوياته تتوافق تماما مع فلسفة مولوتوف وكانت المقالات تتسم بالطابع المعادي للولايات المتحدة وحلفائها في الناتو. والعدد الاول من «الاحداث السياسية الدولية» موجود في ارشيف وزارة الخارجية الروسية. وفي 30 تموزر (يوليو) قام ف.خفوستوف بتقديم نص الى مولوتوف تحت عنوان «من اجل تخفيف التوتر الدولي «وقام الوزير بتعديل كل صفحات الوثيقة وكانت بعض الصفحات تشبه ساحة معركة دامية من كثرة التصليح في فيها. وقد يقوم لاحقا طالب دراسات عليا مثابر بالتحقق مما كتب الوزير بقلم الرصاص مصححا ويحدد لنا ما الذي فهمه الوزير من عبارة «تخفيف التوتر» في تلك الفترة التي كانت موسكو تقوم بالخطوات الاولى في مجال سياسة التعايش السلمي. الان يمكن القول ان مجلة «الاحداث السياسية الدولية»لعبت الدور الكبير فعلا في هذا المجال.

لقد تم اجتذاب افضل الكتاب والصحفيين والعلماء السوفيت للعمل في المجلة.ومن بينهم المعلق السياسي المعروف بعد الحرب يو. جوكوف الذي هاجم الامريكان على سياسة التحدث «من موقع القوة». ويمكن ذكر مقالة كتبها د.ميلينكوف تحت عنوان «العسكرية الالمانية – تهديد للسلام». وعلى هذا المنوال كانت المقالات الاخرى.

وصدر العدد الثاني من المجلة (في تشرين الاول – كانون الاول عام 1954 تم اصدار عددين) وجاءت المقالة الرئيسية تحت عنوان «يوسف ستالين – المتابع العظيم لقضية لينين».

وكان ذلك عد مرور حوالي عامين بعد وفاته.وهذا يعني ان القيادة العليا لم تتكمن حتى تلك اللحظات من تكوين نظرات جديدة بل وحتى لم تنضج فيها عملية اعادة تقييم عبادة الفرد.

ولكن على الرغم من ذلك كان من الممكن ومن العدد الاول للمجلة ملاحظة وجود الروح الجديدة واخذ ذلك يتبلور ويتضح اكثر لاحقا وجرى الحديث عن التعايش السلمي وعن الاستعداد للتعاون وعن اهمية نزع التسلح.وجاءت كعلامة مضيئة مقالة المؤرخ الروسي العظيم يفغيني تارل.تم اخذها كموضوع تاريخي وكتبت بلغة مثالية وكانت تقرأ كمقالة من

والطباعة بما في ذلك تحديد نوعية الورق.وتكونت هيئة التحرير من 7 اقسام يعمل فيها 83 موظفا.وتم تخصيص 9 من السائقين للعمل في المجلة. وتم تحديد الاجور – الورقة من الواحدة من عمل المؤلف 5 آلاف روبل (كان مرتب رئيس القسم في ذلك الوقت 5ر3 الف روبل شهريا وكانت الاسعار رخيصة جدا في تلك الفترة). كل ذلك يبدو الان كالخيال.وفقط فيما يخص العملة الصعبة تم رفض الطلب.

وتجدر الاشارة الى بندين هامين من القرار.في الاول منها تعهد مجلس موسكو (بلدية العاصمة) بتخصيص مكان للعمل بمساحة 500 متر مربع. وهو ما تم فعلا ومنحت المجلة موقعا لها مساحته 502 متر (قرار اللجنة التنفيذية لمدينة موسكو رقم 37/38 بتاريخ 24 حزيران /يونيو/ عام 954).

والبند الثاني كان قيام المديرية العامة لحماية الاسرار العسكرية والحكومية للدولة في مجلس وزراء الاتحاد السوفيتي بالتعهد ببتسليم هيئة تحرير المجلة كل المطبوعات التي يتم طلبها والاشتراك بها من الخارج بدون رقابة مسبقة.

وكان ذلك يعني ان مهمة الرقابة ستوضع على هيئة التحرير ذاتها.وكان ذلك امرا استثنائيا في تلك الفترة الصارمة وهو ما كان يعني فرض رقابة ذاتية من قبل هيئة التحرير بشكل كبير جدا. ولهذا السبب تم تكوين مجموعة عالية التأهيل للتفتيش والمراقبة وكان يجب عليها تحمل مسؤولية صحة كل المواد وكان يجب عليها ان تعرف بدقة ما الذي ممكن وما هو الممنوع.

وتوجد لدينا كميات كبيرة من صور عن وثائق اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي المتعلقة بإصدار مجلة «الاحداث السياسية الدولية» كنشرة سياسية خارجية غير رسمية. ويمكن ذكر وثيقتين هامتين منها وهي:بروتوكول رقم 40 بتاريخ 29 تشرين الاول (اكتوبر) ورقم 41 بتاريخ 13 تشرين الثاني (نوفمبر) عام 1953. والوثيقتان كانت تحت «سرية صارمة» اي ليس فقط سرية بل صارمة ايضا. والمستوى اللاحق في هذا التسلسل السري كان ممكن فقط من نوع – «تحرق قبل القراءة».وخلال جلسة يوم 13 تشرين الاول تم اتخاذ القرار التالي:

«1 – بهدف الاستعراض السياسي العلمي لمسائل السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي والمسائل السارية في الحياة الدولية يجب ضمان اعتبارا من بداية 1954 اصدار مجلة شهرية تحت اسم

لم يحضر مولوتوف تلك الجلسة ومثل وزارة الخارجية خلالها نائب الوزير ف .زورين وترأس الجلسة ن بولغانين وتحدث خلالها سابوروف وميكويان وسوسلوف وبيرفوخين.

وتم اتخاذ القرار النهائي في جلسة هيئة الرئاسة يوم 13 تشرين الثاني التي ترأسها مالينكوف وشارك في النقاش حول المجلة (حسب ما ورد في البروتوكول رقم 41 البند 6من جدول الاعمال) كل من مولوتوف وكاغانوفيتش وفورشيلوف وخروشوف.

وتم تعيين في منصب رئيس التحرير ف.خفوستوف (في تلك الفترة رئيس ادارة ارشيف وزارة الخارجية عضو مراسل في اكاديمية العلوم السوفيتية حاصل مرتين على جائزة ستالين في الاعمال التاريخية).

في القرارات المتعلقة بإصدار المجلة تم وضع صفة مزدوجة –علنية وخفية.لقد جاءت كطفل غير شرعي يتمتع بصفة مبهمة اجتماعيا. لقد بدت واضحة احدى الجهات منذ البداية (ومن الصعب القول هل المقصود هنا والد الطفل أو امه) وهي وزارة الخارجية. لقد تم ربط المجلة بالوزارة وجاء في قرار للجنة المركزية للحزب في 13 تشرين الثاني (نوفمبر): «-2 تكلف وزارة الخارجية بالمراقبة العامة على عملية صدور المجلة».

ولكن تحديد الجهة الثانية بدا اكثر صعوبة.جرى البحث عن الجهة اللائقة لذلك.وعرض قسم المطبوعات ما يلي: «تنظيم المجلة كنشرة صادرة عن القسم الدولي في المجلس المركزي لنقابات العمال المهنية لعموم الاتحاد السوفيتي.وقال الوزير مصححا:»يمكن إلحاق المجلة بجريدة «ترود» وهي لسان حال نقابات العمال.وهنا اظهرت هيئة رئاسة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي قدرتها على الابداع وكتبت: «نظيم عملية اصدار المجلة كنشرة عن الجمعية الاتحادية لتوزيع المطبوعات العملية والسياسية».ولكن هذا القرار لم يكن النهائي. ففي يوم 27 اذار (مارس)عام 1954 قالت امانة اللجنة المركزية للحزب: «تكليف دار النشر «زنانيه» («المعارف») بإصدار مجلة «الاحداث السياسية الدولية».

وتطلب الامر 5 اشهر لتحول القرار المبدئي لهيئة رئاسة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي الى قرار مفصل لأمانة اللجنة المركزية للحزب الذي فتح الطريق اخيرا امام المجلة للصدور. وكان ذلك من القرارات المفصلة. وتم فيها تحديد ليس فقط قوام هيئة التحرير التي ضمن حيتان الوسط السياسي والاعلامي بل وكذلك تم تحديد كل التفاصيل المتعلقة بالعمل

شهر. وكانت الفكرة تعود الى مولوتوف الذي كان يشغل في ذلك الوقت منصب وزير خارجية الاتحاد السوفيتي. واقترح هو ايضا التسمية – «الاحداث السياسة
الدولية» وبعد فترة من ذلك تم صدورها باللغة الانكليزية . كان يجب ان يصبح اسمها بهذه اللغة «انترناشيونال لايف». ولكن رئيس تحرير المجلة في تلك الفترة اندريه غروميكو الذي شغل منصب وزير الخارجية اعترض وقال «يوجد لدى الامريكان مجلة «لايف» تعالوا نسمي مجلتنا «Internatonal Affairs». وفعلا تمت تسميتها بهذا الشكل.

وتجدر الاشارة الى ان القرارات كانت تتخذ في تلك الفترة بصعوبة كبيرة وكان الخلاف ليس على التمويل او المواضيع الادبية بل كان بين زعماء الكرملين الذين كانوا يدركون كلهم انه «يجب فتح النافذة على العالم» ولكنهم اختلفوا على مدى هذا الفتح.

في 7 ايلول (سبتمبر) عام 1953 بعث رئيس قسم المطبوعات في وزارة الخارجية السوفيتية ل. ايليتشيف بتقرير الى وزير الخارجية حينذاك مولوتوف وفيها تحدث عن ضرورة اصدار مجلة غير رسمية مختصة بالسياسة الخارجية. وشدد على انها لا يجوز ان تحمل الطابع الرسمي واقترح المحافظة على التسمية المعتادة.

ومن جانبه قام الوزير بتكرار حجج قسم المطبوعات وبعث بطلب يوم 24 تشرين الاول (اكتوبر) الى هيئة رئاسة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي وكذلك الى الرفيق مالينكوف والرفيق خروشوف.وعلى ما يبدو مر شهر ونصف الشهر على التنسيق الشفهي لهذا الموضوع.ومن بين المهمات السياسية الرئيسية للمجلة تم طرح ما يلي: «القيام وبشكل حر اكثر من المطبوعات الرسمية باستعراض وشرح قيمة الاحداث الدولية الهامة جدا وخاصة قيمة نضال الاتحاد السوفيتي في سبيل تعزيز السلام» (ارشيف وزارة الخارجية الروسية – قسم الوزير مولوتوف). وتم اتخاذ القرار بخصوص المجلة في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي.وتم صدور عدة قرارات حول هذا الموضوع. ونظرت هيئة رئاسة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي في موضوع «اصدار مجلة «الاحداث السياسية الدولية» غير الرسمية المختصة بالسياسة الخارجية وذلك في جلستها يوم 29 تشرين الاول عام 1953 (البروتوكول رقم 40 البند 5 من جدول الاعمال). وتم تكليف وزارة الخارجية السوفيتية بتقديم الشكل النهائي لمشروع القرار الخاص بهذا الموضوع.

وجدير بالذكر ان عبارة «الحياة الدولية»ستلعب لاحقا دورا يشبه دور كلمة السر ولكن يبقى مجهولا حتى الان هل تعلم ساسة الغرب حزر هذه القبالة السوفيتية التي خصصت لهم؟

ووفقا لظروف «نيب» وسياسة السوق لم توزع المجلة مجانا على القادة السوفيت كما كان الحال مع النشرتين السابقتين بل كانت تباع بسعر ثابت في بناء مفوضية الشعب للشؤون الخارجية بموسكو.

وتم الاعلان على صفحات المجلة انها تصدر بمشاركة ن. يوردانسكي واي. ليتفينوف وم. بافلوفيتش وك. راديك وغ. تشيشيرين. وتوزيع الاسماء حسب حروف الهجاء لم يسمح بتحديد من الذي من شخصيات الماضي شغل مكانا في هيئة التحرير.ولكن كانت معروفة مناصبهم في المجتمع. تشيشيرين على سبيل المثال كان مفوض الشعب للشؤون الخارجية وراديك كان المشرف العقائدي في كومنترن والباقين كانوا موظفين كبار في مفوضية الشؤون الخارجية. والملفت للنظر ان ليتفينوف فقط كان في فترة قبل الثورة من اعضاء الاشتراكية الديمقراطية اللينينية وأما الباقين فانضموا لها بعد 1918 وقبل ذلك كانوا اقرب الى بليخانوف.

وفي بدايتها اخذت المجلة تخبو مع بدء اندثار سياسة «نيب». وصدر عددها الاخير في عام 1930 عندما سادت في البلاد ظروف «القلعة المحاصرة» وتم ابعاد تشيتشيرين البالغ من العمر 58 عاما عن منصب المفوض الشعبي للشؤون الخارجية وحل محله ليتفينوف.

وباتت المجلة من «مناطق الخطر الكبير» وبعد فترة قصيرة تم ضم أسماء الموظفين الاساسيين في مفوضية الشؤون الخارجية الى «قائمة اعداء الشعب» وغالبيتهم من الذين كتبوا في المجلة. واختفت المجلة لتظهر في اواسط الخمسينيات من القرن الماضي. بعد وفاة ستالين في اذار (مارس) عام 1953 وبعد ان تم بعد عدة اشهر من ذلك التخلص من لافرينتي بيريا (كان رئيس البوليس السري في زمن ستالين». بدأ التفكير في قيادة الدولة كيف يجب مد الطرق نحو الغرب.

وجدير بالذكر ان نيكيتا خروشوف وف مولوتوف وغ مالينكوف ول كاغانوفيتش ون بولغانين وغيرهم من الزعماء السوفيت كانوا مختلفين ولكن جميعهم كانوا يدركون ضرورة خروج الدولة من العزلة واتصالها بالعالم الخارجي. وكل منهم حاول استخدام الوسائل المتوفرة لديه. ومن بين هذه الوسائل كان اصدار مجلة سياسية خارجية جديدة من حيث النوعية مرة كل

مفوضية الشعب للشؤون الخارجية لجمهورية روسيا الاشتراكية الفدرالية السوفيتية»وكانت عبارة عن تجميع لمقالات هامة في الصحافة الاجنبية التي تم نشرها بشكل مختصر.

كان «فيستنك» يصدر مرة كل 3-2 اشهر وبحجم 38 صفحة وهو حجم كان كبيرا نسبيا في تلك الفترة. واما النشرة فقد كانت تصدر كل اسبوع في 1218 صفحة وكانت عمليا المصدر الوحيد للمعومات عما ينشر في الصحف الاجنبية.

وفي اذار (مارس) عام 1922 صدرت بدلا عن النشرة و فيستنك مجلة اسمها معروف جيدا اليوم – «الاحداث السياسية الدولية» (او «الحياة الدولية»). وفي البداية كانت دورية اصدارها مختلفة ولكن بشكل اساسي مرة كل شهرين. وفي العام الاول صدرت المجلة في 500 نسخة ولكن لاحقا بألفي نسخة.

وعنها كتب في العدد الاول لعام 1923 مفوض الشعب للشؤون الخارجية غيورغي تشيتشيرين – ««الاحداث السياسية الدولية»هي الناطقة السياسية باسم مفوضية الشعب للشؤون الخارجية ويجب عليها في مجالها خدمة المهمات العامة في السياسة الخارجية للجمهورية السوفيتية».

وعلى ما يبدو كان صدور المجلة في عام 1922 يعكس الطابع الحاسم لتطور دولتنا في تلك الفترة. بدأت الجمهورية الفتية بتطبيق سياسة «نيب» (السياسة الاقتصادية الجديدة) وعندها قامت بطي راية الشيوعية الحربية داخل البلاد والثورة العالمية في سياستها الخارجية. وتم استبدال الدعوة للنضال بالدعوة للتعاون العملي بما في ذلك عن طريق التنازل في بعض الحقوق للطرف الاجنبي. وبالذات كانت «الاحداث السياسية الدولية» مطلوبة لكي تقوم بتغطية السياسة الخارجية خلال فترة «نيب». وحتى التسمية بحد ذاتها – «الاحداث السياسية الدولية» كانت تحمل في طياتها الجديد وذلك لان في عصر الثورة العالمية كانت ستبدو مناسبة اكثر تسمية «التضامن» او «البروليتاريا» او»الاممية». ولكن بدلا عن ذلك دار الحديث في المجلة عن امور لا علاقة لها بالصراع الطبقي .

ومن المحتمل ان بعض السياسيين المحنكين في مفوضية الشعب للشؤون الخارجية ارادوا من التسمية نفسها إرسال إشارة خفية الى الخارج:انظروا نحن نتغير نحن اليوم نختلف عن الامس وسنختلف يوم الغد.

90 عاما ليست بالعمر الكبير ولدى «الاحداث السياسية الدولية» المستقبل الزاهر...

بوريس باديشيف

سفير فوق العادة كامل الصلاحيات،
رئيس تحرير مجلة «الاحداث السيسية الدولية» (*1987-2009*)
دكتور في العلوم القانونية

بدأ كل شيء في تلك الفترة الرومانسية في 1917 عندما ساد الاعتقاد بان اسرار الحياة الدولية انكشفت وان الانفتاح ساد في الدباوماسية والسياسة. حينذاك تم تكليف البحار العسكري الثوري نيقولاي ماركين بإصدار ونشر للجمهور الاتفاقات والمعاهدات السرية التي عقدتها الانظمة السابقة. وتم في تلك الفترة نشر عدة مجموعات سميت لاحقا «دفاتر ماركين». اعتبرت عملية نشر مواد مفوضية الشعب للشؤون الخارجية من الامور المبررة وتمت المطالبة بنشر الشؤون السارية في الحياة الدولية. وفي عام 1919 ظهرت نشرة «فيستنك ن ك ي د» (بشير مفوضية الشعب للشؤون الخارجية) لجمهورية روسيا الاشتراكية الفدرالية السوفيتية وفيه تم نشر مختلف وثائق المفوضية الشعبية للشؤون الخارجية لروسيا السوفيتية الاشتراكية وكذلك بعض المقالات. وبشكل مواز تم في شباط (فبراير) عام 1920 صدور «نشرة

القول أنه يوجد فقط مخرج وحيد من هذا الوضع:صياغة وتحديد مفهوم «التدخل الانساني» (أو غيره) وإقراره كمعيار قانوني دولي مع استبعاد امكانية تفسيره واستخدامه حسب الرغبة من قبل البعض.بكلمات اخرى يجب القول أنه يجب تحديد الحدود الواضحة لهذه العبارة بالنسبة للجمبع (لأنها لا تزال مبهمة حتى الان) ووضع خط أحمر عريض تحتها.

ولكن وعلى الرغم من ذلك حتى لو تم العثور على الاجماع فأنه لن يحل محل النقص في «عظمة الدولة» المسؤول الذي تصمت المدافع عند وجوده.

لقد بقيت في ذاكرة الكثيرين حتى الان عبارة «الاشتراكية بوجه انساني». والآن هم يروجون في العالم ويدعون «للحرب بوجه انساني» ويطلقون عليها «التدخل الانساني» او «المسؤولية في مجال الحماية». وخلال ذلك تلعب روسيا والصين دور رجل الاطفاء ومهدئ الاطراف المتنازعة وتلعب دول الناتو دور الموجه الملاحي السياسي والعسكري لأحد الاطراف مع استخدام الاشكال الصريحة والخفية للدعم. ويجري الرهان في الحالة الاخيرة على المعارضة التي تشكك بشرعية السلطة الحاكمة بطرق الاحتجاج المدني والانتفاضة المسلحة. وبالنسبة للغرب يبقى السؤال الملح الاساسي: كم سيكون مدى وحجم شكر وعرفان اصحاب مصادر الطاقة نحو من قدم الحماية والدعم لهم؟

وفي المستقبل المنظور من المستبعد أن تحدث تغيرات في الأدوار والافضليات ولكن أمام روسيا وكذلك امام الصين يظهر السؤال الملح: وماذا بعد؟

ومع منح الاولوية الكاملة بدون شك لعمل حفظ السلام وحل النزاعات عبر الحوار لا يجوز بتاتا استبعاد ان تظهر في العالم اوضاع ستتطلب استخدام القوة. وطبعا ميثاق الامم المتحدة لا يستبعد بتاتا مسلك القوة واستخدامها ولكنه يفترض خلال ذلك وضع حدود عالية لاستخدامها ولكن ذلك لا يعكس وبالقدر الكامل درجة خطورة النزاعات في العصر الحديث.

ومن المعروف تاريخيا أن عدم التصدي للشر بالقوة لم يكن قط من مقولات السياسة الخارجية الروسية. وفي نهاية المطاف ألا يمكن القول أن الحرب الروسية – التركية التي جرت لحماية شعوب البلقان، كانت ومن حيث الجوهر من أشكال «التدخل الانساني»؟.

ولكن وفي ذات الوقت لا يعتبر مقبولا بالنسبة للمجتمع الدولي عندما يقوم البعض بأخذ ومن طرف واحد الحق ببدء عمليات ضد دولة مستقلة ذات سيادة ويطلق على العملية ومن جانب واحد تسمية «الانسانية» و«المسؤولية». ومن نافل

ولكن يمكن التساؤل: هل عمل معيار السيدة ماكوريك في أي فترة ما من تاريخ البشرية أو على الأقل حتى خلال القرنين الأخيرين؟ أجل عمل هذا المعيار. فمباشرة بعد حروب نابليون ساد السلام في اوربا ولعبت روسيا الدور الهام في ذلك. كانت تنتشر في الاوساط الدبلوماسية عبارة تقول إنه لا يمكن لأي مدفع أن «يتكلم» في اوربا بدون إرادة بطرسبورغ.

لقد وضعت حرب القرم النهاية لحالة الهدوء والرخاء. وانهكت هذه الحرب فرنسا وانكلترا اللتين لم تلاحظا ازدياد قوة بروسيا. وفي المحصلة تجرع اولئك الزعماء العسكريين الذين قاتلوا عند أسوار «طروادة الروسية» كأس الهزيمة الماحقة من «البوشيين» (لقب يطلق على الألمان). وبعد ذلك بفترة قال ديغول عن الحرب الفرنسية – البروسية: «لقد بقيت لدى فرنسا فقط العينان لكي تبكي».

ومع تعاظم قوة روسيا خلال حكم القيصر الكسندر الثالث عاد السلام والهدوء الى اوربا وهذه واقعة وحقيقة اقرت بها كل العواصم الاوربية ولكن بدون حماس.

واليوم تظهر الدول العظمى في الغرب فعالية ونشاط عظيم في مجال المشاركة في النزاعات الاقليمية وما ان ينتهي نزاع حتى يقومون بإشعال آخر، الذي يليه عادة وبسهولة النزاع التالي وهكذا. ماذا يعني كل هذا- هل هو تقسيم جديد للعالم؟

في حديث خفي قال أحد أثرياء النفط العرب المعروفين: «إنهم يريدون العودة تحت ذريعة الحماية الى المناطق التي كانت محتلة من قبلهم سابقا».

هل الأمر فعلا بهذه السهولة؟ قد نكون نحن الذين اعتدنا على تعقيد كل الامور ونخدع النفس بالكلمات ونتبادل الثرثرة السياسية والمواقف الفاضلة؟

عمود رئيس التحرير

النقص في «عظمة الدولة»

ارمين اوغانسيان

رئيس تحرير مجلة
«الاحداث السياسية الدولية»

oganessian@interaffairs.ru

«أكثر العلامات دقة وصوابا للعظمة اليوم – ليس القدرة على بدء الحرب بل القدرة على تفاديها». هذا الصوت وهذه الكلمات من القرن العشرين الذي تميز بالنزاعات والحروب الدامية، يعود الى الكاتبة الامريكية أن اوهير ماكوريك التي عاصرت الحربين العالميتين وتوفيت في عام 1954.

ولكن وللأسف باتت العظمة بعد فترة سريعة من ذلك تقاس ليس فقط بوجود الترسانة المرعبة الضامنة للتدمير المتبادل بل وبعدد الحروب الاقليمية التي تستطيع الدولة خوضها في مختلف بقاع الارض في وقت واحد. ومثل هذه العظة والحكمة كانت تتنقل من مذهب عسكري الى آخر. وبقي هذا المعيار موجودا حتى بعد انتهاء الحرب الباردة وهو لا يزال حتى أيامنا هذه.

انطلاقا من نظرية «لعالم الالماني» وكانت هذه الدولة تنظر الى الالمان اينما كانوا كمغتربين يعيشون في الخارج ولهم الحق الاكمل بالحصول على الجنسية الالمانية وكل ذلك لم يمنع من استيراد المانيا لليد العاملة من تركيا ومن يوغسلافيا.

واما روسيا فقط منذ فترة قصيرة اعترفت بوجود واقع ثقافي – سياسي واضح وحقيقي للعالم الروسي.

1. Haass Richard N. The U.S. Should Keep Out of Libya // The Wall Street Journal, 2011. 8 March.

2. Tremonti Giulio. Paura e speranza. Milano, 2008.

3. (Brague, Rémi. L'avenir romain de l'Europe // Communio. IX. 2. № 52. Mars-avril 1984.)

بطرسبورغ الامبراطورية لم تفكر قط اقامة مستعمرات هناك. ولم نفكر نحن قط باحتمال الحصول على اراضي غنية بالموارد في الخارج وذلك باستثناء المغامرة التي جرت في الشرق الاقصى في نهاية القرن التاسع عشر التي انتهت بحرب مع اليابان.

ويمكن القول ان زعماء الاتحاد السوفيتي (باستثناء الزعماء الأوائل من البلاشفة) كانوا يسعون الى امر واحد فقط وهو تحقيق التوازن العسكري — التقني مع القوة المهيمنة على العالم مع الولايات المتحدة وبالشكل الذي يضمن للدولة العيش والاستمرار مع السيادة.

وحتى المارشال يوسف ستالين كان راضيا تماما عن مكانه «في الترويكا الكبرى»ولم يكن يسعى لاية تدخل في الخارج.لقد كان يدرك تماما الواقع الجيوسياسي والجيواقتصادي السائد في العالم في ذلك الحين ولهذا شارك الاتحاد السوفيتي في اتفاقيات بريتون وود عام 1944 التي منحت الدولار الامريكي بشكل رسمي صفة العملة الاحتياطية العالمية التي نجم عنها قيام بنيات دولية مثل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي. ولهذا السبب بالذات تبدو السلطات السياسية الروسية الحالية مهتمة الى هذا الحد الكبير بموضوع السيادة والاكتفاء الذاتي وتنظر بحذر نحو اي طرق يحاول الهيمنة سواء كان ديمقراطيا ام لا. ولكن في العالم الحديث الاكتفاء والاعتماد على النفس السياسي لا يقتصر فقط على الامكانيات الاقتصادية والعسكرية بل وعلى القدرة في استخدام القوة الناعمة للثقافة والايديولوجيا.

روسيا لم تحاول حتى الان اللعب بشكل جدي في هذا الحقل بل حتى لم تهتم كما يجب بالمجال الثقافي السياسي للغة الروسية على الرغم من انه تم على اساس اللغات الاوربية الاساسية الاخرى ومنذ فترة بعيدة تكوين منظمات دولية متشعبة من هذا الطراز. ولكن على الرغم من ذلك يمكن القول ان اللغة الروسية والثقافة الكلاسيكية الروسية تعتبر المصدر الغني للقوة الناعمة بالنسبة لروسيا.

ويجب القول ان التجربة الاوربية في مجال استخدام «القوة الناعمة»للغة والثقافة،مبيرة وواسعة فعلا.فعلى سبيل المثال المانيا قامت خلال عشرات السنين ببناء سياستها الخارجية

وتجدر الاضافة الى ذلك ان الشعور الديني في بلادنا اخذ بالانبعاث (على خلاف ما يجري في الدول الغربية) وبات يمس كل طبقات المجتمع.وفيما يخص القيم الحياتية والروحية التقليدية نحن اوربيين اكثر من الكثير من الدول الاعضاء في الاتحاد الاوربي.

لقد تغيرت اوربا التي كنا نحلم بها ونعرفها عبر الكتب. وكما قال وزير مالية ايطاليا جوليو تريمونتي في كتابه كتاب صدر له قبل فترة :»القرن الاقتصادي الذهبي لاوربا انتهى فور ظهوره /2/. القارة تفقد صناعتها وهذا واقع لا نقاش فيه كما لا يمكن النقاش في وجود ازمة مواليد –وهو نتيجة عقدة الانتحار لهذه الحضارة الليبرالية الثورية التنويرية التي وامام اعيننا فقدت الكثير من قوتها الحيوية وبالتالي قيمتها العالمية. وبعد ذلك بالذات بدأ تاريخ عالمي وهو يختلف عن ذلك «التاريخ العالمي» الذي كان يعتبر قبل مئة عام تاريخ اوربا.

قام مؤلف كاثوليكي فرنسي بتحديد تنوع العالم الثقافي التاريخي الاوربي – عالم روما:

«لكي تكون رومانيا يجب عليك ان قبل القديم وكانه جديد يجب تجديد القديم ونقله الى تربة جديدة وعملية النقل بحد ذاتها تحول القديم الى مبدأ ما او مصدر للتطور الجديد /3/.

التجديد ،تحويل القديم الى مصدر للتطور الجديد واعادة واستئناف خبرة ما تقليدية –ليس فقط عبارة عن «تحديث»بأي ثمن كان.

ولكن ان كانت وظيفة وهدف الاوربي الغربي والانكلوسكسوني تكمن في التبشير وتعليم الاخرين فان فكرة القضية الروسية تكمن في المحافظة على الذات وعلى الهوية الثقافية والسياسية والقيم الاخلاقية الدينية.

كانت روما الثالثة الروسية تسعى دائما للعب دور المحافظ الصلب على الارثوذكسية الروسية ولكن ليس كصفة الموجه للعالم. ولم يتم قط الحديث من قبلنا عن اي اقتحام روحي (ديني – عقائدي). لقد توسعت روسيا تاريخيا خارج حدود الارض الاثنية الروسية بشكل طبيعيلقد اكتشف البحارة الروس الكثير من الجزر المجهولة في المحيط الهادئ في القرن التاسع عشر لكن

على سبيل المثال لدى روسيا اليوم كل الاسس التي تسمح لها بطرح موضوع حل منظمة الامن والتعاون الاوربي او الانسحاب منها.ومن المعروف انه ومن كل مجمل اتفاقيات هلسنكي عام 1975 بقي في جدول اعمال هذه المنظمة فقط تلك التي تمس موضوع الالتزام بحقوق الانسان السياسية اي مواضيع الحزمة الثالثة المخصصة للتعاون الانساني والثقافي. ويمكن القول ان مناقشة مسائل الامن في اوربامالواردة في الحزمة الاولى من اتفقيات هلسنكي (يمكن الان مناقشتها في مجلس «روسيا – الناتو» بدون الرجوع الى المنظمة المذكورة اعلاه) ولمناقشة ما ورد في الحزمة الثانية –المسائل الاوربية الداخلية والاقتصادية والعلمية الفنية يكفي مجلس التعاون بين روسيا والاتحاد الاوربي والعلاقات الثنائية بين روسيا ودالول الاعضاء في الاتحاد الاوربي.

وبالاضفة لذلك يجب القول ان مناقشة مشكلات مراعاة حقوق الانسان في اوربا يمكن ان تبحث وتناقس في منظمة الامن والتعاون الاوربي ذاتها وليس في الجمعية البرلمانية لمنظمة الامن والتعاون الاوربي. ولا يوجد اي دواعي لمشاركة الولايات المتحدة وكندا في كل ذلك (بالذات انضمام الولايات المتحدة وكندا وكذلك الدول الاسيوية في رابطة الدول المستقلة كان الفارق بين هذه المنظمة ومجلس اوربا).

ويجب القول ان عدم التفاهم الروسي – الاوربي الغربي على مدى قرون عديدة هو امر تاريخي لا خلاف عليه على الرغم من انه مؤسف فعلا.وطبعا لم تتمكن اي اتفاقية عن الشراكة الاستراتيجية بين روسيا والاتحاد الاوربي او اي اتفاقية عن الشراكة في سبيل التحديث ان تزيل الخمول الموجود في عدم التفاهم المتبادل.

ولكن الحق يقال يجب ان يكون وضع «الشراكة الاستراتيجية» اكثر طبيعيا بالنسبة لنا من المواجهة او حتى اللامبالاة. لانه لو انطلقنا من التراث الثقافي فيمكن القول ان روسيا هي دولة اوربية قحة وحتى بين سكانها الذي لاينتمون الى اصول اوربية لا يمكن العثور من يرغب العيش في ظروف وعادات مثل الموجودة في العربية السعودية او التيبت.

ومن الواضح جدا ان الغرب سيحاول في السنوات القريبة المقبلة استخدام الطرق الثورية في صراع التنافس العالمي وذلك من اجل تغيير البنيات السياسية في هذه الدولة او تلك بهدف فرض فيها مختلف انواع «الادارة الخارجية» وهذا بالذات ما يفرض علينا تطوير الحوار البديل المذكور اعلاه الذي يصبح فعلا ضروريا في مثل هذه الحالات.

وخاصة مع الاخذ بعين الاعتبار وكننا ضيعنا الوقت الافضل للبدء بالحملة الدعائية الوقائية للثورة المضادة –وبالذات في اواسط العقد الاول من القرن الحادي والعشرين (تم تجريب هذه الطريقة منذ فترة بعيدة:التجربة الاولى لإلغاء نتائج الانتخابات بالقوة كان الإبعاد غير الدستوري لرئيس الفلبين ماركوس عن السلطة في سنة 1986).

اجل وبدلا من المحاولات العقيمة والفاشلة لمنع صدورعن منظمة الامن والتعاون الاوربي في عام 2006 القرار رقم 1481 –»حول ضرورة صدور ادانة من المجتمع الدولي لجرائم الانظمة الشيوعية التوليتارية»،كان يجب علينا في تلك الفترة البدء حملة لادناة كل الجرائم الفرنسية والانكليزية وكل الثورات الاوربية الاخرى التي قامت بتغطيس قارتنا بالدماء بشكل دوري بين فترة واخرى بما في ذلك روسيا.

نحن دولة ضخمة ولدينا افاق كبيرة جدا للسيادة السياسية المتكفية ذاتيا. ولهذا السبب بالذات تستطيع روسيا ان تسمح لنفسها العمل في السياحة الدولية بشكل صريح اكثر مما تسمح به قاعد اللباقة السياسية (في العهد السوفيتي كان الحديث يجري عن «التمسك العقائدي») .ولا يزال الشركاء في الغرب في حالة ذهول بعد الخطاب الشهير الذي القاه فلاديمير بوتين في 2007 (تأثير ما وراء الكوليس لهذه الكلمة يمكن مقارنته مع تأثير محاضرة القاها المنشق السوفيتي المعروف الكسندر سولجينتسين في هارفرد).

ولا بد من القول ان موسكو وخلال السنوات القريبة المقبلة تستطيع السماح لنفسها بالانتقال من سياية رد الفعل في السياسة الخارجية الى السياسة الفعالة التي تجبر هذا الشريك او ذاك على الرد على تحدياتنا.

المتعلق بليبيا (بل وحتى يمكن القول ان الكثير من الشخصيات الجدية الهامة في نيويورك وواشنطن كانت ستبقى راضية جدا لحصولها على اوراق هامة اضافية ضد الخصوم في اللعبة الامريكية الداخلية).

اعتقد انه يجب علينا في المستقبل التخلي عن ابداء الغضب والامتعاض بسبب لقاءات تعقد مسؤولين كبار من الدول الغربية بشكل علني مع ممثلي المعارضة حتى لو كانت من المعارضة المتعنتة وغير» المنهجية».يجب علينا بدلا من ذلك اللجوء الى الحوار البديل مع الغرب اي الانتقال الى ممارسة عقد اللقاءات ايضا بين ممثلي السلطة الروسية والمعارضة في دول الغرب عند زيارة المسؤولين الروس لهذه الدول.على سبيل المثال في الولايات المتحدة يمكن اللقاء مع رون بول او مع انصاره وفي فرنسا مع قيادة الجبهة القومية. نحن لدينا كل الاساس الداعي لذلك لان زعيمة هذا الحزب (الذي حصل على تاييد عدة ملايين من الناخبين خلال الانتخابات) ماري لي بان تعارض بشكل مكشوف انضمام بلادها الى حلف الناتو وهي تدعو الى تحالف دلوماسي مع روسيا. ولكن حتى الان على الرغم من ذلك توجه الدعوة الى قيادة الحزب الفرنسي الوحيد «الموالي لروسيا» للمشاكرة حتى في الفعاليات العلنية التي تقيمها سفارتنا في باريس. على الرغم ان هؤلاء الناس من اعضاء البرلمان الاوربي وهم اكثر جدية من الكسي نافالني (معارض روسي ليبرالي) الذي طالما تحدث معه كبار المسؤولين الامريكان بشكل علني لدى زيارتهم لروسيا. ويجب القول ان الاتصالات المباشرة بين المسؤولين الروس والشخصيات المعارضة في الولايات المتحدة واوربا سيكون الدليل الدامغ على تعدد اتجاهات سياستنا الخارجية في الاتجاه الغربي والاستعداد للعب وفق قواعد السياسة الديمقراطية الليبرالية.

وان كان من المحرج في بعض الاحيان على ممثلي السلطة التنفيذية الروسية القيام بمثل هذه الاتصالات فيمكن على سبيل المثال تكليف بها بعض المنتقدين للسياسات الغربية في مجلس الدوما والاتحاد وهم حتما سيقبلون وسيكونون راضين على القيام بمثل «هذا الحوار البديل».

ولهذا السبب بالذات لا يمكن ان يكون في السياسة الخارجية الروسية اتجاه واحد ما –الاهم بالنسبة لها:روسيا كبيرة للغاية وممتدة على مساحات شتسعة ولذلك لا يمكنها امتلاك اولوية سياسية خارجية واحدة مطلقة .بالنسبة لموسكو يجب ان تكون بالتساوي مهمة علاقاتها مع اعضاء الاتحاد الجمركي (كازاخستان وبيلوروسيا) على سبيل المثال وكذلك مع الدول الاخرى من بلدان رابطة الدول المستقلة وكذلك مع الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة والصين الشعبية. وذلك لأننا على الاقل نملك الحدود مع الاتحاد الاوربي ومع الولايات المتحدة ومع الصين القارية. نحن عمليا نملك العلاقات مع كل العالم ولذلك من المهم جدا بالنسبة لنا الاخذ بعين الاعتبار التعقيدات والاختلافات المتعددة في الثقافة السياسية في هذا العالم. ويجب التشديد والتركيز بشكل كبير على التعقيد الموجود في الثقافة السياسية لجيراننا وشركائنا الغربيين. ويجب الاخذ بعين الاعتبار الطرق المعقدة جدا في اتخاذ القرار وصياغة المسالك السياسية الخارجية التي تميز الانظمة الليبرالية الديمقراطية وهذا بحد ذاته يتطلب منا ابداء ردود فعل مماثلة ومناسبة. ولا يجوز بتاتا اعتبارا الاقول والتصريحات العلنية والتي من وراء الكواليس التي تصدر عن مختلف ممثلي النخبة السياسية الغربية كامر محسوم وكأنها قرار صدر عن المكتب السياسي ولذلك لا يجوز التعامل مع الدول الغربية كما يتم التعامل مع الأنظمة الاسيوية وبالذات الشيوعية في الصين وفيتنام على سبيل المثال.

اتذر انه وقبل 10 ايام من التصويت على القرار الخاص بليبيا في مجلس الامن الدولي نشرت صحيفة «وول ستريت جورنال» مقالة لرئيس مجلس نيويورك للعلاقات الدولية ريتشارد هاس /1/ الذي شرح فيها بشكل واضح ومفصل سبب عدم رغبة الولايات المتحدة للانجراف في عملية عسكرية ضخمة لا تبدو اهدافها قابلة للتحقيق بشكل واضح وذلك في الوضع الذي لا تتعرض له المصالح الحيوية الامريكية لاي خطر. وهذا يعني انه لم يكن هناك توافق في دهاليز السلطة الامريكية حول موضوع التدخل العسكري في ليبيا كما لم يكن هذا التوافق موجودا في كواليس سلطتنا ايضا. وبالتالي لم يكن لروسيا ان تخشى افاق حدوث مواجهة دبلوماسية مع الولايات المتحدة لو ان مندوبنا الدائم في الامم المتحدة صوت في يوم 18 آذار (مارس)2011 ضد القرار

توجهات

افاقنا المستقبلية: ابعاد السياسة الاوراسية الخارجية

الكسندر فومينكو

مؤرخ، مختص بالعلوم السياسية
نائب في مجلس الدوما التشكيلة السادسة

من الواضح ان مقومات السياسة الخارجية لروسيا تتحد وفق معايير وضوعية محددة وليس حسب الآمال والتميات. ومن المعروف ان نابليون كان قد قال ان القيادة السياسية لاي دولة يمكنها ان تغير فيها كل شيء ما عدا الجغرافيا. ولكن القيادة السياسية لا تستطيع السيطرة كذلك على التريخ.ولقد ثبت ذلك بوضوح لا لبس فيه من خلال محاولتين ثوريتين لنا للبدء بالسياسة الخارجية من الصفر. وجرى ذلك في القرن الماضي.

وجدير بالذكر ان روسيا ومن حيث الجوهر هي عبارة عن مجموع لشرق اوربا وشمال اسيا.ولذلك يمكن القول ان العلاقات بين روسيا من جهة والصين واليابان وفيتنام وغيرها من دول جنوب شرق اسيا هي عبارة عن علاقات داخلية اسيوية وبنفس القدر الذي تعتبر فيه علاقتنا مع المانيا او مع ايطاليا علاقة اوربية داخلية.

اعتقد انها اجل حققتها. والوضع في البلاد بات مختلفا تماما عما كان عليه قبل عامين. استرد المصريون كرامتهم وحصلوا على الحرية. تم التخلص وتدمير النظام المقيت السابق والغيت حالة الطوارئ وانتهى التعسف السابق. الغيت الرقابة ويجري تسجيل الاحزاب عن طريق الابلاغ فقط وزاد عددها حاليا على 50 حزبا. تم الحكم على الرئيس المصري السابق وبعض المقربين منه الذي استغلوا السلطة .وجرت بشكل حر الانتخابات البرلمانية والرئاسية. اجل لقد تم انتخاب احد الاسلاميين لمنصب رئيس الدولة – هكذا رغبت اكثرية الناخين. ان لم يكن ذلك ديمقراطية فما هو اذن؟

1. Al-Ahram Weekly on line. No. 1080.

2. Ibid.

3. Ibid. No. 1104.

4. www.ria.ru/arab_eg/20120527/658660319.html.

5. Al-Ahram Weekly on line. No. 1104.

6. www.ria.ru/world/20120701/688993621.html.

7. Московский комсомолец в Египте. 10-23.6.2012.
«موسكوفسكي كومسومولیتس في مصر» رقم 10-23.6.2012.

8. Al-Ahram Weekly on line. No. 1110.

9. Ibid. No. 1112.

10. Ibid. No. 1113.

11. Ibid.

12. Ibid.

13. www.ria.ru/arab_eg/20120702/689956149.html.

14. Ibid.

الذي عاد الى الوطن في اب الماضي:»واني لعلى ثقة انه لا توجد اية اسباب للخلاف والنزاع بين القيادة المصرية الجديدة والولايات المتحدة[11].

ومن جانبه قام المحلل السياسي بسام حسن بالكشف عن معنى هذا التاكيد وقال: «لحسن حظ الاخوان المسلمين لم يتم لمس المصالح الرئيسية للولايات المتحدة في مصر بعد استلام الاخوان للسلطة (قناة السويس ومعاهدة السلام مع اسرائيل والتعددية الحزبية السياسية وتعميق تكامل مصر في النظام الراسمالي العالمي والمحافظة على علاقات وثيقة مع الجيش المصري) بل على العكس تم تعزيز كل ذلك[12].

ومن جانبه يرى علاء الحديدي الذي شغل حتى فترة قريبة منصب السفير المصري في موسكو أن «السياسة الخارجية لمرسي ستكون منفتحة اكثر...ولن يكون اي استرشاد والتركيز على قوة دولية خارجية واحدة[13]. وعلى ما يبدو السفير قصد ان العلاقات كانت تقليديا قوية بين مصر والولايات المتحدة خلال عهد مبارك وهو امر لا يلاحظ حاليا.مرسي لا يبدو مستعجلا لزيارة واشنطن ولكنه تراس الوفد المصري للمشاركة في دورة الجمعية العامة للامم المتحدة. واما فيما يتعلق بالعلاقات مع روسيا «فهي تبقى احد اهم الاتجاهات الاولويو في السياسة الخارجية المصرية[14].

ومن بين اهم مجالات التعاون بين الدولتين ذكر الحديدي استيراد مصر للحبوب من روسيا والساحة. ولكن مجال التعاون لا ينحصر على فقط على هذين المجالين.فالدولتين تتعاونان في الكثير من المجالات الاخرى ومن بين قطاع النفط والغاز والمجال العسكري الفني. واعتقد انه ولتعزيز العلاقات الودية التقليدية بين الدولتين يجب القيام ببادرة رمزية – على سبيل المثال تقديم قرض مالي من روسيا لمصر التي تحتاج لذلك في الوقت الراهن.

وجدير بالذكر ان عملية قيام «الجمهورية الثانية» لا تزال في بدايتها في مصر ولا تزال عملية تكميل بناء صرح الدولة تحتاج للكثير من الوقت. ولكن اليوم يبدو واضحا ان انه وعلى الرغم من احتمال تعدد الاحتمالات فان هذا الصرح سيختلف بشكل كامل عن السابق. وعلى الاقل يمكن القول ان عهد سيطرة العسكر على الحكم انتهت وذهبت مع الماضي.

ولكن ماذا عن الثورة الديمقراطية الليبرالية في 25 يناير؟ هل حققت اهدافها؟

وعلى مدى السنوات الاربع الاخيرة حركة عدم الانحياز. وقام الرئيس المصري بتسليم راية الرئاسة الى الرئيس الايراني. ولم يتم خلال لقاء الرئيسين التطرق الى العلاقات الثنائية بين الدولتين.

ومن المتوقع ان يتم قريبا استئناف العلاقات الطبيعية بين القاهرة وطهران لأنه من الصعب تجاهل الدور الاقليمي الكبير لايران في المنطقة. وعلى ما يبدو تدرك القيادة المصرية ذلك جيدا ويدل على ذلك المبادرة التي طرحها مرسي يوم 16 اب في مكة خلال قمة منظمة التعاون الاسلامي.دعا الرئيس المصري ومن اجل تطبيع الوضع في سورية، لتشكيل رباعي اسلامي من مصر والعربية السعودية وتركيا وايران. وعقدت الجلسة الاولى للرباعي يوم 10 ايلول (سبتمبر) في القاهرة. من الصعب طبعا القول هل سيعطي الرباعي المذكور فائدة ملموسة فعلا ولكن كون ايران دخلت فيه وباقتراح من مصر بالذات يعد امر له مغزى.

من المعروف ان محمد مرسي ينتقد نظام بشار الاسد ويصفه بالطاغية ويقول ان ما يجري في سورية هو «استمرار للربيع العربي» وهذا ليس الغريب لان القوة الضاربة في صفوف المعارضة السورية هي حركة «الاخوان المسلمين» القريبة من مرسي. ولكن الرئيس المصري يعارض التدخل الاجنبي في الشؤون السورية.

ولا شك في ان زيارة مرسي لطهران اثار القلق في الولايات المتحدة ولكن ذلك لا يعني بتاتا ان العلاقات بين الدولتين قد تتعرض لتغيرات جدية. من المعروف ان الامريكان يملكون ومنذ فترة بعيدة علاقات ولهم اتصالات مع الاسلاميين المصريين ومنذ عام 2005 على الاقل قام موظفو السفارة الامريكية بالقاهرة باللقاء مع ممثلي الاخوان المسلمين الذين فازوا في الانتخابات البرلمانية في مصر.في عام 2005 فازت الحركة بـ88 مقعدا واحدها كان لمرسي.

وبعد الثورة ازدادت العملية كثافة وخاصة وان الاخوان خرجوا للعمل العلني. ويبدو واضحا ان هذه الاتصالات كانت ناجحة وبعد استلام مرسي لمنصب الرئاسة رسميا زارت القاهرة وزيرة الخارجية الامريكية هيلاري كلينتون ووزير الدفاع ليون بانيتا.وتلقت مصر الوعد بمواصلة المساعدات المالية من جانب الولايات المتحدة. وقال سامي شكري السفير المصري في واشنطن

الاولوية – الاقتصاد

على الاغلب فرضت ضرورة تحقيق التقدم السريع في حل المشكلات الاقتصادية – السياسية وحددت الاولويات السياسية الخارجية للنظام الجديد في مصر. وكانت زيارته الرسمية الاولى في منصب رئيس الدولة الى الصين في نهاية شهر اب. من المعروف ان العلاقات المصرية – الصينية خلال عهد مبارك كانت لا بأس بها وكانت تتطور بشكل لا باس به ولكن على الرغم من ذلك لم تكن الصين من ضمن الدول الرائدة في مجال الاستثمار في الاقتصاد المصري (فقط 500 مليون دولار) ولا في مجال التبادل التجاري. ولكن اين الان يمكن العثور على المال والتكنولوجيات في ظروف الازمة الاقتصادية – المالية التي تسود الغرب .طبعا في الصين. ذكر وزير الاستثمارات المصري اسامة صالح انه تم خلال زيارة الرئيس مرسي الى بكين التوقيع على اتفاقيات استثمارية بلغت قيمتها الاجمالية 5 مليارات دولار واحد المشاريع يتضمن اقامة 15 مؤسسة صينية في مصر يبلغ رأس مالها الاجمالي 5ر1 مليار دولار وستوفر في السوق 40 الف فرصة عمل[10].

وفي القريب العاجل يخطط مرسي لزيارة ماليزيا واندونيسيا – دولتين اسلاميتين حققتا في السنوات الاخيرة قفزات ملحوظة في التنمية والتطور الاقتصادي – الاجتماعي. وقد لا يجلب الرئيس المال من هناك ولكنه سيطلع وسيتعرف على تجارب هاتين الدولتين وهو ما قد يجلب الفائدة لمصر.

اثارت زيارة الرئيس مرسي لطهران التي دامت يوما واحدا فقط الكثير من الضجة – زار مرسي ايران في 31 اب للمشاركة في قمة حركة عدم الانحياز ومن المعروف ان العلاقات بين الدولتين كانت مقطوعة على مدى اكثر من 30 عاما – بعد الثورة الاسلامية في ايران عام 1979. قطع العلاقات كان بمبادرة من طهران التي ادانت التوقيع على معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية .وزاد من تعقد العلاقات وحالة العداء بين الجانبين قرار الرئيس المصري الراحل انور السادات منح اللجوء السياسي للشاه الايراني المخلوع محمد رضا بهلوي.

وخلال زيارته التقى مرسي مع الرئيس الايراني محمود احمدي نجاد ولكن وكما افادت الصحف المصرية كانت الزيارة تتسم بالطابع الرمزي. ومن المعروف ان مصر كانت تترأس

اللجنة الدستورية يمكن الاستنتاج منها ان مصر ستبقى دولة علمانية. ولكن لا يزال غامضا كيف ستنتهي الانتخابات البرلمانية المقررة في نهاية العام الجاري لاختيار نواب مجلس الشعب.

ولكن يجب القول ان تأثير الاسلاميين بات يبدو واضحا على الحياة اليومية في مصر. واستطيع الحكم بذلك نتيجة زيارتي للقاهرة في تشرين الاول الماضي. ازداد عدد المحجبات في الشوارع ولم يعد هناك الكثير من النساء اللواتي يتجرأن على الخروج الى الشارع بدون الحجاب كالسابق. وزاد عدد المنقبات كثيرا.

واما فيما يتعلق بالدولة فان اي محاولات لزيادة النزعة الإسلامية (الاسلمة) ستتعرض لمقاومة عنيفة من قوى كثيرة. ويجب التذكير ان ان اكثر من نصف الناخبين ف مصر صوتوا في الجولة الاولى من الانتخابات الرئاسية، لصالح المرشحين العلمانيين. ويجب القول ان 10% من المصريين تقريبا من المسيحيين ويلعب هؤلاء في الاقتصاد والثقافة الدور الكبير الذي يفوق نسبتهم في المجتمع بشكل كبير. ومن المستبعد ان تثير أسلمة الدولة السعادة في نفوس العسكر وفي الجيش المرتبط بشكل ثيق مع الولايات المتحدة على الرغم من ان مرسي عين في قيادة الجيش جنرال يتعاطف مع الاسلاميين – الرئيس السابق للاستخبارات العسكرية عبد الفتاح سيسي. ومن بين الذين ينتقدون الاسلاميين هناك عدد كبير من رجال الاعمال وخاصة العاملين في مجال السياحة. لان ذلك سيجلب الضرر الكبير لاعمالهم ونشاطاتهم وسيعيق اجتذاب الاستثمارات الجديدة. وبلا شك ستكون الاسلمة مضرة حتى لسمعة الاسلاميين. من المعروف ان «الاخوان المسلمين» طالما استخدموا شعارهم المحبوب «الاسلام هو الحل» واستخدموا ذلك في نضالهم لتجميع وحشد المصريين لتأييدهم والن بات يجب عليهم اثبات صحة ذلك ويجب ان يثبتوا انهم يستطيعون فعلا حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في مصر.

ولكن يبدو واضحا انه من الصعب جدا تحقيق ذلك بدون اجتذاب استثمارات اجنبية جديدة وكبيرة وزيادة عدد السائحين الزائرين لمصر. ولكن الفشل في تحقيق ذلك سيضع محل الشك احتمال اعادة انتخاب مرسي لفترة رئاسية ثانية وقد يدفن كل المشروع السياسي الخاصة بعملية الاسلمة.

وفي ذات الوقت لا يبدو الفريق العامل مع رئيس الجمهورية متوازنا اكثر من الحكومة من الناحية السياسية. فمن بين 21 شخصا (4 مساعدين و17 مستشارا) هناك 6 من حزب العدالة والحرية و3 من حزب «النور» السلفي و3 من غير الحزبيين الإسلاميين. وفي الفريق هناك 2 من السيدات و2 من المسيحيين الاقباط. ولكن ذلك لا يغير من الصورة العامة ولا يوجد اي ممثل لليبراليين ولا اي ممثل من الشباب الثوريين[19].

مع حل البرلمان اتخذ المجلس الاعلى للقوات المسلحة اضافات للبيان الدستوري المؤقت الساري المفعول منذ اذار(مارس) من العام الماضي. وحسب الاضافات احتفظ العسكر بوظيفة المشرع حتى صدور الدستور الدائم وانتخاب البرلمان الجديد. وبذلك يمكن القول انه واعتبارا من 30 حزيران دخلت مصر ازدواجية في السلطة. ولكن ذلك استمر لفترة ليست بالطويلة. لقد انتقل مرسي الى مرحلة الهجوم بعد ان لمس وجود بعض الخلاف بين الجنرالات وفي 12 اب قام الرئيس مرسي باقالة وزير الدفاع المشير حسين الطنطاوي ورئيس هية الاركان العامة للقوات المسلحة سامي عنان والغى الاضافات في البيان الدستوري وبعد يومين قام باقالة قادة كافة صنوف الاسلحة والقوات الذين تعينوا في عهد مبارك. وبهذا الشكل قطع مرسي رأس المجلس الاعلى للقوات المسلحة واخذ منه صلاحيته الاخيرة وحصر السلطة كلها في يديه.

وسادت حالة غريبة: من جهة تغير احتكار للسلطة وحل بدلا عنه احتكار اخر. واثار ذلك الامتعاض والاحتجاج من قبل القوى الليبرالية واليسارية .وفي يوم 24 اب وكذلك 12 و19 تشرين الاول (اكتوبر) شهدت ساحة التحرير بالقاهرة مظاهرات جماهيرية كبيرة من معارضي الاسلاميين. وتجري مشاورات مكثفة نشيطة بين القوى المتمسكة بالطريق العلماني للتطور في مصر بهدف تشيل تكتل موحد خلال الانتخابات البرلمانية المقبلة.

الى اين تسي ر مصر؟

هل باتت عملية الاسلمة في مصر حتمية لا مفر منها؟ لا يزال هذا السؤال مفتوحا ولا رد عليه حتى الان. الزمن الذي مر لا يزال قليلا منذ لحظة استلام مرسي للسلطة في مصر. لم يتم اقرار الدستور الجديد على الرغم من قيام الصحف المحلية بعرض انباء عن عمل

ولكن قبل شهر من ذلك اكد مرسي في حديث له في جامعة القاهرة على ان «القرآن – دستورنا والنبي قائدنا والجهاد طريقنا والشهادة في سبيل الله هدفنا[17]».

ومن اول الخطوات التي قام بها الرئيس المصري الجديد كان المرسوم الخاص باعادة البرلمان الذي تم انتخابه في نهاية العام الماضي والذي تم حله بقرار من المحكمة الدستورية في حزيران الماضي. لقد اعتبرت المحكمة الدستورية ان قانون الانتخابات الذي تم على اساسه اجراء الانتخابات البرلمانية الاخيرة غير دستوري لانه اعطى الافضلية للاحزاب على حساب المستقلين. وهو ما استغله الاسلاميون وضمنوا لانفسهم ثلثي المقاعد في مجلس الشعب الجديد. ودل مرسوم الرئيس هذا على ان المصلحة الحزبية أهم بالنسبة لمرسي من المصلحة الحكومية العامة. ومن المستبعد ان يتمكن الاسلاميون من تحقيق نجاحهم السابق في الانتخابات المبكرة غير الدورية التي يخطط لاجرائها في نهاية العام على اساس القانون الانتخابي التقليدي. ولكن العسكر وبالاعتماد على قرار المحمكة الدستورية لم يسمحوا باعادة البرلمان للعمل.

وتتضح الافضليات السياسية لدى مرسي عند النظر الى قوام الحكومة التي تشكلت في مصر وكذلك الفريق الرئاسي العامل معه. لقد تم تعيين محمد مكي نائبا لرئيس الدولة وهو نائب رئيس محكمة النقض ومن المصلحين ومن منتقدي المخلين بالقانون خلال عهد مبارك. وكذلك رئيس الوزراء هاشم قنديل الذي كان يشغل في الحكومة الانتقالية منصب وزير الري .والاثنان المذكوران اعلاه ليسا من جماعة «الاخوان المسلمين» ولكن يعرف عنهما تاييدهما للاسلاميين.

وفي الحكومة حصل اعضاء حزب العدالة والحرية على 4 مناصب وزارية من اصل 34 مقعدا ولكنها اهم المناصب على الاطلاق – وزير الاعلام ووزير التعليم ووزير التجارة ووزير الصناعة. وبهذا الشكل سيطر الاسلاميون على المجال الروحي والمجال الاقتصادي. وهناك 5 وزراء يكنون الولاء للاسلاميين وباقي الوزراء هم عمليا من التكنوقراط. ومن الملفت للنظر ان نصف الوزراء 18- من اصل 34 هم من اعضاء الحزب الحاكم خلال عهد مبارك الذي منع بعد الثورة – الحزب الوطني الديمقراطي. وكان البعض منهم يشغل في الحزب المذكور مناصب رفيعة نسبيا[18]. وعلى ما يبدو ان السلطة الجديدة تعاني من مشكلة في الكوادر.

ويظهر السؤال: من هو الرئيس الجديد لمصر؟ لم يكن محمد مرسي معروفا جيدا من قبل الجهور العريض على الرغم انه لو حكمنا عبر سيرته الذاتية فسنرى انه ليس بالشخص الاعتيادي. ابن عائلة بسيطة من دلتا النيل، في آب (اغسطس) الماضي احتفل بعيد ميلاده الـ61. وتخرج الرئيس المصري الجديد بتفوق من كلية الهندسة بجامعة القاهرة وامضى الدراسات العليا في الولايات المتحدة وهناك دافع عن الاطروحة وعمل بعض الوقت في شركة للصناعات الجوية الفضائية.

لديه 5 ابناء 3 منهم ولدوا في الولايات المتحدة ولديهم جنسية امريكية. وبعد العودة الى الوطن مارس مرسي التدريس في جامعة الزقازيق وانغمس في العمل السياسي. وفي 1995 ترشح لاول مرة في انتخابات مجلس الشعب ولكنه لم يفز. ونجح في 2000 و2005. وخلال عمله في البرلمان اثبت براعته ولكنه لم يكن من الشخصيات اللامعة. ويقول الذين يعرفون الرئيس مرسي جيدا انه لا يملك كاريزما الزعيم الشعبي ولكن لديه الالتزام بالقضية التي يؤمن بها والاصرار في تحقيق الهدف. ومرسي يتمتع بالقدرة على تحقيق الاتفاق والقبول بالحلول الوسط[15].

والى جماعة الاخوان المسلمين انضم مرسي في 1977 اي بعد عامين من التخرج من الجامعة وبالتدريج ترفع في سلّمها القيادي وتم انتخابه كزعيم للجناح السياسي للحركة. وقبل عام تم تأسيس حزب العدالة والحرية وتم انتخاب مرسي زعيما له. وبعد الفوز في الانتخابات الرئاسية ترك مرسي هذا الحزب وجماعة الاخوان واعلن انه سيكون رئيس كل المصريين.

رئيس كل المصريين؟

السؤال الذي يتكرر كثيرا في هذه الايام في مصر وخارج حدودها هو التالي: هل يعتبر فوز محمد مرسي في الانتخابات الرئاسية في مصر الدليل على ابتعاد هذه الدولة عن طريق التطور العلماني حتى لو كان الطريق من النموذج التركي ولا الايراني؟ لا يوجد حتى الان الرد الواضح على هذا السؤال.

جدير بالذكر انه يقال بوجود «الازدواجية» لدى «الاخوان المسلمين». ويبدو ذلك واضحا لدى الرئيس الجديد. في كلمته بعد اداء القسم الدستوري اعلن مرسي انه يعتزم بناء «دولة ديمقراطية علمانية وحديثة»[16].

والانتخابات التي فاز فيها مرسي كانت ولاول مرة في تاريخ مصر ديمقراطية بشكل كامل واتسمت بالشفافية المطلقة. واكدت على ذلك بعثات المراقبين الدوليين وخاصة مجموعة كبيرة منهم برئاسة الرئيس الامريكي الاسبق جيم كارتر. في الجولة الاولى من الانتخابات لم يفز احد من المرشحين بالعدد الضروري من الاصوات. وتنافس في الجولة الثانية من الانتخابات مرسي والجنرال شفيق. وحصل مرسي على تأييد 7ر51% من المصريين الذين شاركوا في الانتخابات.[3]

ويؤكد شفافية الانتخابات العقل السليم. من المعروف ان الجنرال المتقاعد كان اقرب للمجلس العسكري الذي حكم البلاد في تلك الفترة، من احد زعماء الاسلاميين. ولان الفارق في الاصوات لم يكن بالكبير ووردت شكاوى كثيرة على انتهاكات من قبل انصار مرسي كان بمقدور العسكر دفع مرشحهم ولكنهم لم يقوموا بذلك. وبذلك اظهروا الاحترام لارادة الاغلبية من المصريين. وهذا الامر يشرفهم فعلا على الرغم من انه سيجعل حياتهم اللاحقة اصعب.

وكما نرى انقسم الناخبون المصريون الى قسمين متساويين تقريبا – انصار المحافظة على الطابع العلماني للدولة وانصار أسلمة المجتمع. وان حكمنا وفق النتائج المعلنة للجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية المصرية فسنرى ان القسم الثاني اكبر ولو بشكل بسيط جدا. ولكني اعتقد ان الامر ليس بهذا الشكل تماما. لان في المجتمع يوجد انقسام اخر – بين الذين كانوا من المشاركين الفعالين في الثورة الذين لا يقبلون بتاتا بممثلي النظام السابق، واولئك الذين يهمهم بالدرجة الاولى تطبيع الامور في البلاد باسرع وقت ممكن.

وقبيل الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية وقف الثوريون امام الخيار الذي يقال عنه «امران احلاهما مر». اما ممثل النظام السابق شفيق او الاسلامي مرسي .صوت البعض منهم لصالح مرسي وقاطع البعض الاخر الجولة الثانية وهو ما ساعد المرشح الاسلامي في الفوز ايضا. ومن حيث الجوهر يمكن القول ان الثوريين بالذات هم الذين جعلوا مرسي رئيس الدولة. وان قمنا بالحكم انطلاقا من نتائج التصويت في الجولة الاولى فسنرى ان اكثرية المصريين تؤيد الدولة العلمانية: لقد حصل المرشحان الاسلاميان خلال الجولة الاولى – محمد مرسي وعبد المنعم ابو الفتوح على 8ر24% و 4ر17% على التوالي اي معا على 2ر42% في الوقت الذي توزعت فيه الاصوات الباقية على العلمانيين.[4]

لأنه كان يعتبر في عيون الشباب الثوري بل وفي عيون باقي المصرين، ممثلا للنظام البائد ولذلك لم يكن مقبولا.

ولكن السياسيين الجديين وخاصة الاسلاميين كانوا يدركون جيدا مدى قوة شفيق. ليس لان خلفه وقفت بقايا القوى المضادة للثورة من انصار النظام السابق كما قيل. لقد شهدت المرحلة الانتقالية التي طالت الكثير من المظاهرات الجماهيرية التي جرت لاسباب مختلفة والتي كانت تترافق في العديد من المرات بالعنف. وهذه المرحلة تميزت بعدم الاستقرار وبنمو سريع لمستوى الجريمة. إذ تدوهر الوضع الاقتصادي وتعاظم مستوى البطالة وتقلص مستوى المعيشة.

لقد تسببت الثورة بخسارة لمصر قد لا تكون كارثية ولكنها كبيرة. وتدل معطيات المصرف المركزي المصري ان حجم العجز في ميزان المدفوعات بلغ في عام 2011 12ر7 مليار دولار في حين كانت هناك زيادة في الميزانية في العام الذي سبقه لمقدار 719 مليون دولار. وتقلص تيار السائحين الاجانب بمقدار الثلث وتسبب ذلك بخسارة مصر 3 مليارات دولار وعشرات الالاف من فرص العمل. وتقلص احتياطي العملات الصعبة من 36 مليار الى 18 مليار دولار.

في عام 2010 بلغ حجم الاستثمارات الاقتصادية المباشرة في الاقتصاد المصري 5ر7 مليار دولار اما في عام الثورة فبلغ هذا المؤشر فقط 375 مليون دولار. [11] وهكذا دواليك.

ولا شك في ان كل ذلك اثاء ملل وامتعاض العدد الكبير من المصريين. وقبيل الانتخابات الرئاسية قال المحلل السياسي المعروف عبد المنعم سعيد: «الاغلبية الصامتة ليست ضد الثورة. ولكنها تطالب بمرارة واصرار بفرض الاستقرار. ليس ذلك الذي كان خلال النظام السابق فلا احد يريد العودة الى الماضي بل الاستقرار الذي يسمح لمصر بالسير قدما الى الامام». [12]

وكان يبدو واضحا ان الطيار السابق بطل حرب اكتوبر عام 1973 احمد شفيق يصلح اكثر لدور منقذ الامة من الدبلوماسي عمرو موسى.

ولكي يتم منع شفيق من المشاركة في الانتخابات الرئاسية قام الاسلاميون في البرلمان الجديد حيث يملكون الاكثرية بتمرير القانون الخاص بالعزل السياسي الذي يمنع الشخصيات الرفيعة من العهد الماضي من المشاركة في السياسة. ولكن المحكمة الدستورية لم تصادق على القانون.

«العجلة الاحتياطية»

ان الرئيس المصري الجديد ينتمي الى الحركة السياسية – الاجتماعية «الاخوان المسلمين» التي كانت محظورة خلال النظام السابق. ولكن المرشح الاول عن «الاخوان» لم يكن مرسي بل كان نائب المرشد الاعلى للحركة خيرت الشاطر. هذا الشخص الذي يتمتع بكاريزما واضحة مع ملامح مافياوية تمكن ومن الصفر جمع ثروة طائلة. وفي الحركة سيطر هذا الشخص على كل النشاط المالي والتنظيمي. وعند حلول الثورة كان الشاطر يقبع في السجن .وتم الحكم على الشاطر بالسجن بتهمة سياسية ومالية. بعد الثورة تم اطلاق سراحه مع بقية الاسلاميين ولكن لم يتم الغاء قرار الحكم بالسجن. كان بمقدور العسكر القيام بذلك ولكنهم على الاغلب لم يفعلوا ذلك لانهم اعتبروا ان الشاطر يرغب بالترشيح للانتخابات الرئاسية وان وجود حكم السجن سيمنعه من التسجيل كمرشح للانتخابات. وادرك «الاخوان المسلمين» هذا ولذلك قامو بطرح مرشح آخر وهو محمد مرسي زعيم الحزب الذي اسسته الجماعة بعد الثورة — «حزب العدالة والحرية». وبدون شك افرض هؤلاء أنه لو تم تسجيل الشاطر كمرشح فسيقوم مرسي بسحب ترشيحه لكي لا يتم تقسيم الناخبين. وبالفعل لم يسمح للشاطر بالمشاركة في الانتخابات. ولدى تعليقها على كل ما رافق عمليات ترشيح المرشحين من قبل «الاخوان» قامت الصحافة الليبرالية بتسمية مرسي «بالعجلة الاحتياطية».

ومن المعروف ان 13 شخصا شاركوا في السباق الانتخابي في مصر وعلى الجناح الليبرالي كانت الشخصية الاكثر شعبية الامين العام السابق لجامعة الدول العربية عمرو موسى الذي شغل قبل ذلك منصب وزير خارجية مصر. وكان يتمتع بشعبية كبيرة السياسي اليساري واحد مؤسسي حركة «كفاية» المعارضة لنظام مبارك السيد حمدين صباحي.

وكان من المشاركين ايضا الجنرال احمد شفيق وهو شخصية معروفة جيدا في مصر ولكن البعض لم يعتبره في البداية من المنافسين الجديين. شفيق قائد سابق للقوات الجوية المصرية وبعد ذلك شغل منصب وزير الطيران المدني في مصر. وخلال الاضطرابات الجماهيرية قام مبارك بتعيينه في منصب رئيس الحكومة ولكن العسكر وبعد رحيل مبارك قاموا بتغييره

توجهات

مصر: ولادة «الجمهورية الثانية»

فلاديمير بيلياكوف

مختص علمي اساسي في معهد الاستشراق في اكاديمية العلوم الروسية،
بروفيسور في الجامعة العسكرية التابعة لوزارة الدفاع الروسية وفي الجامعة الانسانية الحكومية الروسية

beliakov2007@yandex.ru;
www.belyakovv.com

يمكن وبكل جرأة تسمية 30 حزيران (يونيو) من العام الجاري يوم ولادة «الجمهورية الثانية» في مصر. في ذلك اليوم ادى القسم الدستوري الرئيس الجديد للدولة محمد مرسي. هذا الشخص مدني بشكل تام. ومن المعروف انه وخلال الستين عاما التي مرت منذ ثورة 23 تموز(يوليو)1953 التي بعدها اصبحت مصر جمهورية، قام العسكر بادارة البلاد. والرؤساء الاربعة الذين حكموا مصر منذ تلك الفترة – محمد نجيب وجمال عد الناصر وانور السادات وحسني مبارك- جميعهم ضباط وكانوا يعتمدون بشكل رئيسي على الجيش.ووقف العسكر عند دفة ادارة الدولة بشكل مباشر وذلك عندما ما تم بعد 18 يوما من الاحتجاجات الجماهيرية ابعاد حسني مارك عن السلطة في 11 شباط (فبراير) من العام الماضي.

Владимир БЕЛЯКОВ, Доктор исторических наук, ведущий научный сотрудник Института востоковедения РАН
ЕГИПЕТ: РОЖДЕНИЕ «ВТОРОЙ РЕСПУБЛИКИ»

13. *Habermas J.* Bestialitat und Humanitat. Ein Krieg an der Grenze zwischen Recht und Moral // Die Zeit. 1999. №18.

14. *Лукашук И. И.* Дипломатические переговоры и принимаемые на них акты. М. Nota Bene, 2004. С. 11.

لوكاشوك إ. المفاوضات الدبلوماسية والوثائق التي تتخذ بها.

15. *Carty A.* The Decay of Internatinal Law: A Reapraisal of the Limits of Legal Imagination in International Affairs. Manchester, 1986. P. 115.

16. Ibid.

17. *Хомский Н.* Новый военный гуманизм. М., 2002. С. 218.

خومسكي .ن. الانسانية العسكرية الجديدة. م. 2002 ، ص 18.

1. Граф *Витцтум В.* Международное право. Москва – Берлин, 2011. С. 848

2 الكونت ف. فيتستوم. القانون الدولي. موسكو – برلين. 2011 ص 848 .

2. Там же. С. 861.

نفس المصدر، ص 861 .

3. Хельсинкский документ ОБСЕ. 10.07.1992 (ILM31, 1992. 1390ff).

(ILM31, 1992. 1390ff) وثيقة هلسنكي لمنظمة الامن والتعاون الاوربي 10.07.1992.

4. Граф *Витцтум В.* Указ. соч. С. 861.

الكونت ف.فيتستوم. نفس المصدر . ص 861 .

5. *Levy B.-H.* La Guerre sana l'aimer. P. Grasset, 2011.

6. *Le Monde.* 24.11.2011.

7. Граф *Витцтум В.* Указ. соч. С. 837.

الكونت ف.فيتيتوم. نفس المصدر ص 837 .

8. *Флавий И.* Иудейская война. СПб., 1991. С. 85-86.

يوسف فلافيوس. الحرب اليهودية. بطرسبورغ 1991 ، ص 86-85.

9. Золотой фонд российской науки международного права. М., 2007. Т. I. С. 34.

المجموعة الذهبية للعلم الروسي لقانون الدوولة. م. 2007 ، مجلد 1 ، ص 34

10.. Там же. С. 10.

نفس المصدر.

11. *Толстой Л. Н.* Последний дневник. 1910 г. 12 мая. М., 2010. С. 63.

ليف تولستوي. الدفتر الاخير. 1910 ، 12 مايو. م. 2010 ص 63.

12. *Stewart P.* Libya and the Future of Humanitarian Intervention // Foreign Affairs. 2011. August 26.

وفي الكثير من الحالات سبب عدم فعالية الجهود المشتركة في منع التدخل المسلح كما حدث في ليبيا وهي في ذات الوقت عديمة الشرعية لانها تنتهك المبادئ القانونية الاساسية وبالذات مبدا سيادة الدول.

تدعي الدول الغربية بشكل استعراضي انها تتمسك مبدأ سيادة القانون في العلاقات الدولية وهذا بحد ذاته يبقى احد الاسباب الرئيسية في عدم فعالية منظومة الامن الدولي.

بعد اقتحام الولايات المتحدة وحلفائها للعراق ظهرت في مدرسة القانون الدولي في الغرب وترسخت مواقف استخدام القوة من جانب الدول الغربية.وفي الاساط الحقوقية الامريكية جرت الاشارة الى مرات عديدة الى ان الموقف ارسمي سيقتصر بدون شك على المسالك الاحادية الجانب نحو المبدأ القانوني ونحو الحجج غير القانونية[15].

في الحلول والقرارات الدبلوماسية المستندة الى الجدوى السياسية يبدو ممكنا وبخلاف المسلك القانوني،استخدام الصيغ المختلفة الماكرة التي تدعي قوة الاثبات وصلابة الحجج. ومحاولة القانون «تهدئة» هذا المسلك تبدو نادرة. وتجري محاولة جهيدة لتدوير مسار «التصور القانوني» نحو هذا الاتجاه بالذات.وطبعا لا يوجد لديهم ما يفقدوه الا شرفهم[16].

وفي ختام محاولة سبر معالم الوضع حول «شرعية التدخل»لاسباب انسانية يمكن القول انه وكالسابق لا تزال توجد تساؤلات لا يوجد ردود عليها. هل كونت ممارسة «الانسانية المعسكرة «الغربية بعد كوسوفو والعراق وليبيا واقع جديد في مجال الامن الجماعي العام؟هل يمكن النظر الى مثل هذه السوابق على انها اساس وقاعدة «لمعيار جديد» في القانون الدولي؟

هل نجحت على ارض الواقع ممارسة استخدام القوة وفقا لقول احد العلماء الامريكان المعروفين – «التخويف بالدبلوماسية» ومنحها الشكل المحدد[17] الذي فقد الارتباط التقليدي بمبدا سيادة القانون في العلاقات الدولية؟. واخيرا هناك سؤال عن الامكانيات الحقيقية لروسيا والدول الاخرى وخاصة من مجموعة بريكس التي بقيت ملتزمة بالمراعاة التامة لمعايير القانون الدولي كاساس حقوقي قانوني للمنظومة الدولية المعاصرة بهدف التصدي للنزعات المتزايدة لتسويات الازمات والمشكلات المتعلقة بالامن والدفاع العام عن حقوق الانسان، خارج الحقل القانوني.

وهذا الشكل من التاثير غير المسلح «لدبلوماسية الارغام» يتضمن عملية مفاوضات كوسيلة اساسية ولكنه لم يستخدم في حالة ليبيا من قبل الدول الغربية التي فضلت استخدام القوة والتصفية لحل المشكلة باستخدام «التفويض الهزيل». ومن المعرف ان قرار مجلس الامن الدولي رقم 1973 لم يتضمن اي تفويض بالتصفية او «الترانزيت السياسي» بخصوص نظام القذافي. ومن المعروف ان مهمة حماية السكان المدنيين من التصرفات غير القانونية لسلطات اي دولة وفقا لقرار الجمعية العام للامم المتحدة (A-RES-61) لا يمانع في استخدام المفاوضات كوسيلة فعالة ومرنة للتسوية السلمية للخلافات بين الدول.وهو ما اشير له في قرار الجمعية العامة للامم المتحدة تحت عنوان «بنود اجراء المفاوضات الدولية» بتاريخ 20 كانون الثاني (يناير) عام 1999.

وجدير بالذكر ان مؤسسة المفاوضات الحديثة تتحد وفق مبدئين أساسيين في القانون الدولي- عدم استخدام القوة والتسوية السلمية للخلافات[14].

وفي القرار هناك استناد الى مبدأ اضافي وهو «تحقيق الهدف المعلن للمفاوضات».

لا بد من القول ان «التجربة الليبية» جعلت انية وملحة مشكلة استخدام الوسيلة الدولية للارغام غير العسكري — وسيلة العقوبات. وتجدر الاشارة الى انه لا يوجد حتى الان تحديد واضح لا يمكن التشكيك به لمفهوم العقوبات. وحتى الان لم تؤكد فعالية استخدام العقوبات الدولية كآلية إرغام سياسية واقتصادية.

فرض العقوبات ينظر اليه كمنع كامل او انتقائي يتطابق مع معايير القانون الدولي المتعلقة باستخدام النشاط السياسي الخارجي «الحظر» وكذلك استخدام تصرفات ذات طابع عسكري (فرض مناطق حظر جوي).

وعلى الرغم من انه لا يوجد تطابق دائم بين العقوبات والتدخل العسكري الا ان بعض الخبراء يرون انها مرتبطة بشكل وثيق مع بعضها البعض.

ومن بين النواحي الايجابية للعقوبات هو انها تسمح بتجنب المجابهة المباشرة وتضع محل الشك نجاعة التدخل. ولكن يبدو واضحا كذلك ان السكان المدنيين هم المتضرر الرئيسي من العقوبات.

ومن نافل القول ان وظائف اليات منع التدخل واستخدام القوة ترتبط بشكل مباشر مع مراعاة معايير القانون الدولي.ولكن «العدمية» القانونية – الدولية الغربية الحديثة تصبح

الازمة الداخلية في ليبيا. ونفس هذا الطابع يلاحظ في التحالف الدولي في افغانستان في الحرب ضد حركة طالبان والهادف للاطاحة بها. ولا شك في ان هذا الطابع المختلط لمثل هذه النزاعات يتطلب التحليل من الناحية القانونية الدولية ولذلك للتأكد: هل تقع مثل هذه الحالات (كما في النزع المزدوج في ليبيا وكذلك النزاع الافغاني) تحت تاثير قانون النزاعات الدولية.

يرى الحقوقيون الالمان انه وفي الحالة الافغانية قامت المحكمة العليا في الولايات المتحدة بالاستناد الى المادة رقم 3 من اتفاقيات جنيف واعتبرتها مقياس ملزم ادنى يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار خلال العمليات القتالية التي تقوم بها الولايات المتحدة في افغانستان.

اما عملية الناتو في ليبيا وعلى اعتبارها عملية تدخل في نزاع اهلي داخلي فلم تحصل حتى الان على التصنيف القانوني اللازم وذلك فيما يخص التوافق مع معايير قانون النزاعات المسلحة. وحتى الان يجري التمسك في المواقف الرسمية وبين الراي العام في الغرب بالقول ان سبب التدخل في ليبيا كان النواحي الاخلاقية وليس معايير قانونية. لقد تم عرض واقتراح مبدأ «عدم الاخلاقية الانسانية» خلال الحرب التي نفذها الناتو في كوسوفو. وتم الترويج لمثل هذا القول الذي يؤكد على ان العمليات العسكرية لحلف الناتو كانت تملك التبرير الاخلاقي ان لم يكن القانوني،جرى على يد المحلل الالماني هابرماس[13].

وجدير بالذكر ان ممارسة «دبلوماسية الارغام» التي ظهرت على خلفية اوضاع الازمات والنزاعات المسلحة، لم تحصل بعد على اطر قانونية واضحة ومحددة وهي تقوم بشكل اساسي على «عدم الاخلاقية السياسية». ولا بد من القول ان الارغام السياسي ينفذ في بعدين: ارغام الاطراف المتنازعة على الجلوس خلف طاولة المفاوضات وارغامها على وقف العمليات القتالية او التوقف عن الممارسات غير الانسانية ضد السكان المدنيين (الحالة الليبية) .ودبلوماسية الارغام تستخدم وفقا لمعايير القانون الدولي وتعتبر دبلوماسية الامكانيات القصوى.ومهمة هذه الدبلوماسية ضمان مسلك ملزم لا يستخدم القوة والعقوبات نحو تسوية الازمات. ويتوقع ان هذه الدبلوماسية ستصبح الشكل الاكثر فعالية لنموذج «القوة الناعمة» التي تمنع توسع وتطور النزاع المسلح.

وهل يفترض ان تحل الاشكال الجديدة من التدخل بدلا عن الحيادية اي مبدا عدم التدخل في النزاعات الداخلية او الحروب الاهلية ؟ هل كانت الحرب في ليبيا نوعا من الانتصار لمفهوم «الحق بالتدخل»؟

ولكن الحق بالحماية لا يتطابق حتما مع التدخل. والسؤال الرئيسي الذي لا يزال حتى الان بدون رد بالاجماع هو هل يمكن تصنيف الحرب في ليبيا كحرب عادلة؟ نستبعد هذا الاحتمال ان تم طبعا التمسك بالالتزام بالمعايير الخمسة التي تحدد مفهوم الحرب العادلة وهي: السيادة القانونية والاهداف المشروعة والاستخدام المتناسب للوسائل العسكرية والحرب كمرجع اخير وكذلك الحسابات الذاتية لتحقيق الهدف والنتيجة.

طبعا ان كان الحساب ينطلق من نقل القيم الديمقراطية الغربية الى حضارة اخرى مغايرة وتحقيق الوفاق الاجتماعي في المجتمع الحديث المحرر فان ذلك يبدو بعيد الاحتمال. لقد بينت كل التجارب التي جرت مؤخرا انه لا يمكن بتاتا تحقيق «العقد الاجتماعي»في الحضارة الاسلامية وهو الذي يعتبر من المعايير الرئيسة في الحياة الاوربية.

ولا يوجد تفهم عام مشترك كذلك لما يعرف «بالشرعية غير المشروطة»لنظرية» واجب الحماية» على اعتبارها معيار قانوني مكون (المصدر قرار الجمعية العامة للامم المتحدة A-RES-61 البند 138 والبند139 عام 2005).

ولا يمكن تقييم هذا المعيار على انه بدون شائبة أخلاقية وذلك لان النظرية «تعيد الاعتبار» وتبرر استخدام القوة العسكرية للرد على النزاعات السياسية الداخلية كما حدث في ليبيا.

والاعتراف بالوضع الليبي كـCasus belli اي كحالة حرب بين هذه الدولة العربية والدول المشاركة في الائتلاف الاوربي الاطلسي تم تصنيفه من قبل بعض الخبراء وبالذات الفرنسيين كحرب وقائية اي كحرب تمنع تفاقم العنف وذلك بخلاف الحرب ضد العراق.ومثل هذا التحديد يترافق عادة بمحاولات تفسير تبريرية لقرار مجلس الامن الدولي رقم 1973.

ولا شك في ان Casus belli الليبي هو عبارة عن نزاع مختلط. ويؤكد على صحة هذا القول – انه كان يوجد في الحالة الليبية نزاعين مسلحين:بين نظام القذافي والمعارضة وهذا نزاع محلي وكذلك آخر دولي سببه التدخل المسلح للدول الاجنبية وهو ما تسبب بتدويل

الخارجية لدول الغرب. ولكن العسكرية التقليدية حافظت على دورها في سياسة»الدمقرطة عن طريق القوة»في المناطق خارج الحضارة الاوربية. واليوم هذا الدور يسعى لتحقيق نفس الاهداف التي كتب عنها قبل فترة بعيدة الكاتب الروسي المعروف ليف تولستوي:»خطر الوقوع في ظل الاحتلال يدمر التماسك الديني للشرق وفي ذلك فائدة واضحة للعسكرة»[11].

ويرى خبراء من الولايات المتحدة ان عملية الائتلاف الغربي في ليبيا اثبتت حيوية وضرورة «مهمة حماية المدنيين واكدت عليها ورسختها كمعيار للنشاط والفعالية الدولية».

واستخدام الولايات المتحدة لنظرية «الالتزام بحماية المواطنين» (Responsibility to Protect) وحقوقهم في اي منطقة من العالم كان ينظر اليه كحق مشروع ومبرر من وجهة نظر القانونية الدولية مع الالتزام بالشروط الثلاثة التالية:

1 – يجب على الولايات المتحدة وضع حدود عالية من ناحية الدوافع والتبرير للتدخ المحددة بوقائع مذابح جماعية والعنف المنهجي المتكرر وعمليات القتل الجماعي للمواطنين وغير ذلك من الجرائم الجنائية ضد الانسانية.

2 – التدخل المسلح يجب ان يعتبر الوسيلة الاخيرة للتأثير «المتناسب» في حال اختفاء امكانيات التأثير الاخرى او عندما يبدو ان استخدام الطرق والوسائل السلمية لم يكن فعالا.

3 – يجب تفضيل التدخل المتعدد الاطراف لانه يملك اساس مشروع اكثر من التدخل الاحادي الجانب.

وخلال ذلك لا يؤخذ بعين الاعتبار وجود مشكلة السيادة على اعتبارها من المبادئ القانونية الدولية وتجري فقط الاشارة الى ان «السيادة تبقى قوة الاستقرار في النظام العالمي وحاجزا ضد الفوضى الشاملة»[12].

ويتواصل النقاش في اوساط التحليل العلمية الاوربية وتطرح التساؤلات التي تكشف النقاب عن التغيرات المحتمة في ممارسات المفاهيم التقليدية. هل يعني التدخل المعاصر والاجتياح العسكري لدولة ذات سيادة ان مفهوم «الانسانية المعسكرة» بات بديلا للمفاوضات السلمية لحل النزعات ؟

العرب بان «رعب وهلع اصاب العرب وأما قائدهم وعندما شاهد القوات اليهودية اصيب بالجمود من الخوف والرعب»[18].

وهناك سبب يدعو للاقرار بان «حق الحرب» الدولي يشرع العنف اكثر من يحد منه.

مدرسة القانون الروسية ترى ان الميزة الاساسية في منظومة القانون كمنظم للعلاقات بين الدول تكمن في إنسانيتها. وحسب التصورات القانونية التي طرحها المختص القانوني ن.م.كوركونوف «لا يجوز ضبط القانون عن طريق التدخل والعنف او عن طريق التضحية بمبدأ ...مصالح البشرية»[19].

ولا يزال حتى الان يوجد نقص في تقييم المساهمة الحضارية الضخمة والحقيقية لمدرسة القانون الدولي الروسية في القانون الانساني. لقد قام الحقوقي والدبلوماسي الروسي الكبير ف.ف.مارتينس بوضع مقدمة اتفاقية لاهاي حول قوانين وعادات الحروب البرية (والمعروفة تحت اسم «ملاحظات مارتينس») وهي تعتبر احد اهم المبادئ الاساسية للقانون الانساني الدولي. لقد صاغت هذه الملاحظات المبدأ الاساسي للطابع الانساني. وجاء فيها القاعدة التالية — «في الحالات التي لم ترد في معايير القانون الدولي، يبقى السكان المدنيون والانصار تحت حماية القانون الدولي وتحت تاثيره الذي ينطلق من مبدأ العادات الراسخة ومن مبادئ الانسانية ومن متطلبات الواعي الاجتماعي»[10].

وساعد استخدام ملاحظاته المذكورة اعلاه في ترسيخ مبدأ وجود حصانة السكان المدنيين خلال النزاعات العسكرية.هناك مشكلة في تطبيق وتنفيذ هذه الملاحظات وبينت الحرب الليبية وكذلك تجارب النزاعات المسلحة الاخرى انه يجب ظهور معايير اخرى جديدة.

وجدير بالذكر ان الكثير بنود حماية السكان المدنيين وبغض النظر عن تصنيف النزاع (نزاع قومي، حرب اهلية، تدخل عسكري اجنبي كما في ليبيا الخ) لا تزال حتى الان تنتمي الى معايير القانون الدولي الاعتيادية.

ولا بد من القول ان مشكلة التدخل المسلح الذي يتعارض مع مبدأ السيادة الوطنية ترتبط بشكل مباشر بنظرية التدخل الانساني. وفي ذات الوقت لم تقم نظرية «لشبونة» الاستراتيجية الجديدة للناتو حتى بالتطرق وذكر التدخل الانساني كاساس لتبرير استخدام القوة المسلحة من قبل الحلف. لقد تم الاعلان عن ضمان حقوق الانسان «كمبدأ اساسي» للسياسة

في الحرب الليبية وبعد تدخل «ائتلاف الناتو»بات في النزاع الاهلي 3 اطراف مشاركة:النظام الليبي وقوى المعارضة الداخلية والقوة الجوية البحرية الضاربة للناتو.ولكن العملية العسكرية الغربية ضد ليبيا لم تكن تملك قط الغطاء القانوني الدولي اللازم الذي يمكنه ان يبرر الضربات الجوية ضد اراضي ليبيا. لقد عمد هؤلاء وبشكل غير مبرر بالاستناد الى على قرار مجلس الامن الدولي رقم 1973 الذي على ارض الواقع لا يمكن اعتباره الاساس القانوني المبرر لذلك. ويرى الحقوقيون الالمان وبالاستناد الى قرار معهد القانون الدولي (IDI56-1975-544ff) ان التدخل العسكري الذي يتم من قبل قوة خارجية خلال الحرب الاهلية لا يمكن القبول به ويعتبر غير جائزا[17].

لقد ظهرت على السطح ازدواجية في الناحية الاخلاقية:حق الدولة الليبية في الدفاع عن سيادتها ضد الاجتياح الاجنبي والحق الاخلاقي للمجتمع الدولي بمراعاة بنود قرار الجمعية العامة للامم المتحدة بتاريخ 2005 حول «واجب حماية» السكان المدنيين من ارهاب السلطات. الاساس السياسي والقانوني كان كذلك قرار مجلس الامن الدولي رقم 1973. التناقض بين مبدا احترام السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية من جهة ومبدأ الانسانية من جهة اخرى يبدو واضحا. وهذا التناقض القانوني لا حل له.

وتجدر الاشارة الى انه توجد الكثير من التساؤلات الاخرى التي ظهرت خلال النزاع الليبي وبقيت بدون اجوبة. ومن بينها — لماذ لم تظهر مقاومة حقيقية للتدخل الاجنبي واين كان الجيش الليبي؟ ما هو السبب في الاستسلام العسكري الليبي وما سبب الخمول في التصدي للغارات الجوية من قبل الناتو؟هذا على الرغم من الجيش الليبي كان يملك ما لا يقل عن عشرين الف قطعة من الصواريخ المحمولة المضادة للطائرات. كيف يمكن تفسير عدم فعالية الجيش الليبي في التصدي لفصائل المعارضة المسلحة السيئة الاعداد والتدريب حتى على الرغم من مشاركة المدربين وعناصر الوحدات الخاصة من دول الائتلاف الغربي؟ وهذا السؤال ايضا ظهر حول انعدام القدرة القتالية و»الاكتئاب» الذي برز في صفوف الجيش العراقي خلال حرب الخليج. وهذا كله يذكر بما حدث في فترة زمنية اخرى بعيدة اي خلال احتلال روما لأراضي ليبيا .لقد كتب المؤرخ اليهودي المعروف يوسف فيلاوي في «الحرب اليهودية»مفسرا سبب هزيمة

ولكن مبدأ سيادة القانون في الشؤون الدولية بل وحتى في القانون الانساني كنزعة سائدة مهيمنة لا يفترض قط الغاء المبادئ الاساسية القانونية الدولية ومن ضمنها احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية . ويلفت النظر ان الحرب ضد الدولة الليبية لم يسبقها وكما جرت العادة قبيل بدء النزاعات المسلحة،مرحلة مفاوضات دبلوماسية.ولم يتم كذلك استخدام «القوة الناعمة» كوسيلة مفضلة في حل وتسوية اوضاع الازمة. لقد حصلت مثل هذه الحروب على تسمية «الحروب الانسانية» او التدخل الانساني[16].

وعند النظر الى طبيعة الحرب ضد ليبيا يظهر السؤال الملح عن المعايير القانونية الدولية لها .وان اعتبرناها من الحروب العادلة حسب مفهوم «غ. غروتسيا» فيجب عليها ان تتوافق مع 5 معايير وهي: احترام السيادة المشروعة وشرعية الاهداف والتناسب في استخدام القوة والاقرار بان الحرب هي الوسيلة الاخيرة وبوجود فرصة حقيقية لوقف النزاع. ولكن اختيارالاوربيين الاطلسيين لـjus in bello (حق الحرب) وليس لـjus contra bello (الحق ضد الحرب) اغلق كل الامكانيات الاخرى المتعلقة بحل الازمة في ليبيا بطريقة بعيدة عن الحرب.

والحرب تبقى حربا اي كانت التبريرات القانونية لها (الاعتداء، حق الدفاع المشروع وغيرها) ولكن هذه الحرب لم تحصل على المعنى الكلاسيكي لـ jus in bello. الآن بات سائدا استخدام تعبير «نزاع دولي» بدلا من كلمة «حرب» وهذا يرتبط في سببه بان المحتوى القانوني للمفهوم الكلاسيكي للحرب لا يتضمن معايير القانون التي تتضمن حماية والدفاع عن ضحايا الحرب. وجدير بالذكر ان الحرب وكذلك النزاع ووفقا لمبدأ التبادل وك»ضمان جوهري لمراعاة الحقوق» التي كان من الافضل تحديدها كحق الامن الدولي، يفترضان وجود شرطين لا بد منهما. في النزاع يشارك طرفان او اكثر. وبدء العمليات القتالية يجب ان يخضع لقاعدة شكلية وهي اعلان حالة الحرب (بغض النظر عن شكل الاعلان). والا فانه لا يمكن اعتبار المجابهات بين الدول كمطابقة لحالة jus in bello. يؤكد الحقوقيون البريطانيون الذين درسوا تعبيري «الحرب» و»النزاع» انه، وبعد حرب الخليج ضد العراق في 1991-1990 ، يمكن القول ان الدول لم تعد تعلن في الظروف الحديثة انها في حالة حرب.

والاقتصادية المالية التي لا تشمل كل اوربا. ولا شك في ان تمسك التحالفات الاوربية الغربية بخطوط الفصل من ايام الحرب الباردة لا يسمح باعتبارها تشمل كل القارة الاوربية.

ولكن على الرغم من ذلك تم اعتبار هذا الانضمام الى فئة المنظمات الاقليمية يعطي الحق للثنائي البريطاني الفرنسي بتنفيذ تفويض الامم المتحدة نحو ليبيا.

غير ان شرعية كانت تعتبر فقط التصرفات المتعلقة بفرض منطقة حظر جوي كطريقة للضغط على سلطات طرابلس بهدف تخطي الازمة الانسانية. ولم يتضمن تفويض مجلس الامن الدولي قيام تحالف الناتو بالحرب ضد نظام القذافي بهدف الاطاحة به وتغييره وتنفيذ «عملية ترانزيت سياسية» (تعبير غربي).

وظهر على ارض الواقع وضع تم من خلاله تحويل عملية انسانية محدودة رخص بها مجلس الامن الدولي وكانت تهدف بالاساس للضغط العسكري السياسي على نظام دولة قائم، الى نزاع بين دول. لم يتضمن تفويض مجلس الامن الدولي قط منح الحق للدول الاوربية الاطلسية بتنفيذ العمليات القتالية ضد هذه الدولة المستقلة ذات السيادة في شمال افريقيا. لقد تدخلت الدول الغربية الثلاث الكبرى في النزاع الوطني الداخلي الليبي وتلا ذلك استدراج القيادات العسكرية في حلف الناتو.وهذا بحد ذاته يعتبر «تفويض الناتو» وليس تفويض مجلس الامن الدولي.واستناد بروكسيل المستمر على تفويض مجلس الامن الدولي يعد ضربا من الخداع لا اكثر. ولا يمكن بتاتا النظر لا من الناحية الاخلاقية ولا من الناحية القانونية الى «الاطاحة بطاغية دورية جديدة من الشمع» كتبرير للتعسف العسكري والاستهتار بمبدأ سيادة الدولة وكذلك تلك العدمية المعاصرة نحو معايير القانون الدولي.

ويقر العاملون في مراكز الخبرة الاوربية بالطابع المحدود لسيادة القانون في الزمن المعاصر في العلاقات الدولية وبالذات في مسائل الدفاع عن حقوق الانسان. ويمكن القول انه ظهر تعبير جديد وهو « الانسانية المعسكرة» الذي حل محل «الحل السلمي عن طريق التفاوض» .وحسب تعبير برنار انري ليفي (فيلسوف فرنسي معاصر) فان تدخل الناتو العسكري في ليبيا هو ظهور «الطوبابية المعاصرة الاخيرة» مع سواد «الحق بالتدخل» الذي تم الاعلان عنه[15].

مواتية لمثل هذه المهمات على سبيل المثال في منطقة اوربا والاطلسي، يمكن ان تعتبر منظمة الامن والتعاون الاوربي التي اعلنت نفسها في عام 1992 «كمنظمة اتفاقية للتقيمات المختلفة «هامشيا» وبشكل عام قليل الفعالية[13].

وفيما يخص ليبيا بالذات يمكن القول ان مجلس الامن الدولي كان يمكن ان يكلف بتفويضه جامعة الدول العربية الذات ولكن دور هذه الجامعة في المنطقة يبقى ووفقا للتقيمات المختلفة «هامشيا» وبشكل عام قليل الفعالية[14]. ويزيد من حدة مشكلة استخدام الامم المتحدة للموارد السياسية والقدرات العسكرية للمنظمات الاقليمية كون مفهوم الاتفاقيات الاقليمية يتمتع بتفسيرات واسعة. ولكن حلف شمال الاطلسي العسكري «الناتو» لا ينتمي الى فئة الاتفاقيات الاقليمية فمن المعروف ان المنظمات الاقليمية التي يعترف بها كذلك وفقا للفصل الثامن من ميثاق الامم المتحدة تكون ملزمة «بان تلتزم قانونيا» ببنود ميثاق الامم المتحدة ولا يمكنها ان تتخذ اية تصرفات عسكرية بما في ذلك اجراءات للارغام على السلام او بهدف الحماية الانسانية بدون تصريح بذلك من مجلس الامن الدولي. اي في كل حالة محددة يجب الحصول على قرار بذلك من مجلس الامن الدولي وهذا يعني ان فعاليات حفظ السلام من قبل الناتو والبنية العسكرية في الاتحاد الاوربي –السياسة الاوربية للدفاع والامن لا يمكن ان تجري بدون تفوض خاص من مجلس الامن الدولي.

وجدير بالذكر ان حلف شمال الاطلسي وبسبب خصوصيات «سياسته الدفاعية» التي تكونت في ظروف الحرب الباردة لا يمكنه ان يقع من الناحية القانونية في فئة المنظمات الاقليمية وفقا للفصل الثامن من ميثاق الامم المتحدة. ومن اجل الحصول على هذا الحق – حق المشاركة في عمليات حفظ السلام بتفويض من الامم المتحدة قام الناتو والاتحاد الاوربي بادخال تعديل في الوثائق التأسيسية ذات العلاقة وهو ما يسمح باعتبار المنظمتين كمنظمات اقليمية (حسب اعتقادهم) تلبي متطلبات الفصل الثامن من ميثاق الامم المتحدة . ولكن هذا «التكيف» الجزئي الخارجي مع صفة المنظمة الاقليمية لا يغير جوهر الناتو والبنية العسكرية في الاتحاد الاوربي – السياسة الاوربية للدفاع والامن لان البنيتين تبقيان مغلقتان وهما ليسا احلاف اوربية عامة ولها مصالحها الخاصة السياسية العسكرية

من المعروف ان الممارسات الدولية الحديثة تتضمن قيام مجلس الامن الدولي بتسليم بعض من الصلاحيات المحدودة تشمل استخدام القوة[11]. وفي الحالة الليبية تم منح التفويض بالاستخدام المحدود للقوة على شكل فرض منطقة حظر جوي فوق الاراضي الليبية وذلك من اجل منع العمليات التي يقوم بها نظام القذافي ضد شعب بلاده. ولكن ذلك لم يترافق باي مشاركة كانت للامم المتحدة ولو على شكل تنفيذ وظائف ومهمات مساعدة غير اساسية ذات طابع حفظ سلام (مراقبة على سبيل المثال) كما كان الحال خلال تنفيذ اتفاقية دايتون او «الاستراتيجية الموازية» في البوسنة والهرسك . وفي واقع الحال اتخذ مجلس الامن الدولي في النزاع الليبي نفس السيناريو التي تم استخدامه خلال حرب الخليج والذي وفقا له تقوم المنظمة الدولية بتكليف وتفويض مجموعة من الدول الاوربية «المعنية» من اعضاء حلف شمال الاطلسي بالاستخدام المحدود للقوة بدون تواجد ممثلين عنها على الارض هناك.

وتضمن المادة 41 من ميثاق الامم المتحدة استخدام وسائل لا تحمل الطابع العسكري للتأثير على الدول التي تتجاهل المعايير العامة المعترف بها من القانون في مجال الامن والمجال الانساني. ومثل هذه الاجراءات من نوعية «القانون الناعم»تفترض فرض الحظر وكذلك تجميد الحسابات المصرفية للجهات الخاضعة للعقوبات .وفقط في حال عدم الكفاية او عدم فعالية الاجراءات ذات الطابع غير العسكري يتم اللجوء الى المادة 42 من ميثاق الامم المتحدة التي تتضمن استخدام اجراءات القوة العسكرية. وبمقدور الدول الاعضاء في الامم المتحدة وبدون وجود اتفاقات مسبقة الواردة في المادة 43،تقديم قواتها المسلحة لتنفيذ التفويض الذي سمح به مجلس الامن الدولي بهدف تنفيذ عملية الإرغام. خلال السنوات الاخيرة تحول هذا الامر من حيث الجوهر الى ممارسة دائمة تستخدم لحماية السكان المدنيين وكان ذلك يشمل حالات التسوية بعد النزاعات بما في ذلك عمليات حفظ السلام[12].

والاتفاقات الاقليمية القائمة والخاصة بحفظ السلام والاستقرار والامن وفقا للفصل رقم 8 من ميثاق الامم المتحدة يمكن ان تحصل على التكليف في اطار تفويض مجلس الامن الدولي الخاص بتنفيذ عمليات عسكرية واستخدام القوة بما في ذلك لتحقيق اهداف انسانية. واكثر منظمة

مشكلة شرعية التدخل المسلح. Casus belli (حادثة لأجل الحرب) الليبية

يفغيني فورونين

موظف علمي اساسي في معهد الدراسات الدولية
التابع لجامعة موسكو الحكومية للعلاقات الدولية لدى وزارة الخارجية الروسية،
سفير فوق العادة كامل الصلاحيات

tverv@rambler.ru

«لماذا ارتجت الأمم، والشعوب تفكر في الباطل؟»
مزمور داود 2 الأية رقم 1.

لا بد من القول ان التدخل العسكري لحلف شمال الاطلسي في ليبيا وكما الفعاليات المشابهة لدول العالم الغربي (في يوغوسلافيا والعراق وكوسوفو) التي وضعت محط الشك مبادئ ومعايير القانون الدولي المعاصر وخاصة مبدأ سيادة الدولة، لم يلق حتى الان على ما يبدو التقييم القانوني المحترف اللائق.

لم تكن العملية العسكرية المعادية لليبيا التي نفذتها دول الناتو متكافئة مع التفويض الممنوح عبر قرار مجلس الامن الدولي رقم 1973 ولم تتوافق مع المادة 42 من ميثاق الامم المتحدة التي تقوم عليها عملية الاستخدام المعاصر لنظرية إجراءات الإلزام المترافقة مع استخدام القوة العسكرية.

اصدر مجلس الامن الدولي التفويض باستخدام القوة ولكن طبيعة الاستخدام «غير المحدود» له حددت من قبل مجموعة من الدول الغربية الكبرى مع مشاركة البنيات العسكرية للناتو.

تطورها وهو لم يعد يهم غالبية المواطنين الذين يحتكون بذلك مضطرين خلال الانتخابات ولمدة ساعتين لا اكثر كل 5 – 6 سنوات.

لا شك في ان المهمة الاساسية للمجتمع المدني في تعامله المتبادل مع المجتمع تكمن في ايقاظ الحاجة لدى كل المجمع في تفهم العلاقة بين السبب والنتيجة بين الاحداث السارية والعوامل من الماضي. وعدم وجود هذه الحاجة تجعل الانسان يستخدم فقط قدرته على الاستيعاب الانفعالي (على مبدأ انا اسرد ما ارى فقط) وهو ما يفتح المجال لعمل وسائل الاعلام المضللة ولقوى اللوبي.

لقد عاد الاهتمام بالمجتمع المدني في العالم من جديد بسبب الاحتجاجات القوية التي تشهدها الكثير من دول العالم.في مثل هذه الاوقات يظهر دائما الاغراء الكثير ولدعوة المجتمع المدني لحل بعض المهمات المنفصلة. ولكن يجب القول انه كان معلوما حتى بين الفلاسفة القدماء ان دور المجتمع المدني اوسع من ذلك بكثير. فهو يحدد مصير اي دولة في اية فترة من فترات تطورها. ومن بين العوائق التي تمنع الاستخدام العملية لأفضليات المجتمع المدني في ادارة الدولة.

1 – كوريتس وفوروبيوف. امراض الدولة. تشخيص مرض النظام الحكومي للادارة .م. 2010

2 – موسوعة علم الاجتماع /المؤلفون: أ. غريتسانوف، ف. ابوشينكو، غ. بيفيلكين، ي. سوكولوفا، أ. تيريشينكو. مينسك، 2003 . // http://slovari.yandex.ru/dict/sociology

3 – الطابع الذاتي العفوي لتكوين المجتمع المدني يبدو واضحا من مثال ازالة عواقب الزلزال عام 1985 في المكسيك كما ورد في الوسوعة «حول العالم» //

/www.krugosvet.ru/enc

_gumanitarnye_nauki/sociologiya/GRAZDHANSKOE

OBSHCHESTVO.html?page=0,2

التحديات السلبية. المواطن يعلم ان ما الذي يمكنه هو شخصيا القيام به لكي يمنع العواقب غير المرغوب بها لتطور الامور.

والقانون المذكور (التنوع الضروري) يسمح بخفض مستوى الفسدا في اجهزة الدولة الذي يتمتع بخصائص الفيروس.

«الالاف من عيون» المجتمع المدني عبارة عن تكرار للعمليات الطبيعية التي يقوم بها الجسي الحي لحماية نفسه بواسطة جهاز المناعة. والمجتمع المدني يستطيع التأثير بشكل ايجابي على وظيفة تشذيب رجال الدولة وظهور زعماء واداريين يتحلون بالاخلاف لممارسة الادارة في الدولة. والمجتمع المدني هو القوة الوحيدة القادرة على تنشيط المقدرة الذهنية لعدد كبير من المواطنين عن طريق انعاش وايقاظ وترسيخ التفكير الواعي.

المتجمع المدني يملك سلطة حقيقية لان المواطنين وبسبب عدد الكبير يستطيعون تحديد العوائق الحقيقية ومساعدة الدولة في تخطيها.

العلاقة المتبادلة بين المجتمع المدني والتجمع

هل المواطن على استعداد لاستخدام الافضليات التي تمنحها سلطة الشعب وهل هو مستعد للاعتراف بان الجهود التي يبذلها نشطاء المجتمع المدني مشروعة وان يقدم الدعم المطلوب.

عادة يعتبر انه بين الامكانيات المتاحة والرغبة في استخدامها يوجد الوعي بالقيم والدلائل وكذلك العقيدة والقافة والاخلاق لدى المواطن. ولكن في المرحلة الحالية من تطور البشرية ظهر مصدر جديد لتكوينها وتكمن من ابعاد كل المصادر السابقة وهذا المصدر هو الانترنت. لقد ظهرت فرصة القول والادلاء براي دون الرجوع الى الضوابط الاخلاقية والثقافية الداخلية بدون النظر والالتفات الى العواقب وهو ما دفع الوعي الاجتماعي نحو الطلب بكل شيء فورا (هنا والآن بدون تأخير) وهو امر موجود لدى الانسان منذ الطفولة. ومع التمازج مع تأثير وسائل الاعلام المضللة التي تعبر عن مصالح من يدفع لها — من سياسيين واوليغارشيين تحول الوعي بالقيم والدلائل لا مبالي نحو كل شيء يتطلب أي قدر ولو بسيط من التفكير. وتشهد على ذلك حركات الاحتجاج التي ظهرت في السنوات الاخيرة حيث كان يشارك فيها الشباب الباحثين عن المغامرة اكثر من اي شيء اخر وهم لا يهمهم موضوع بناء الدولة ومستقبل

في الدور الاول –المشرع الأعلى وهي الوظيفة السيادية للسلطة حديد اهداف الدولة ودستورها وتنفيذ المراقبة على مدى دستورية القرارات الحكومية (الديمقراطية المباشرة).

وفي الدور الثاني — حامل الاتصال المعاكس.المجتمع يملك الحق مراقبة القرارات التي تتخذها السلطة التنفيذية وبحث نتائجها.والدور الاول والثاني من جوهة نظر الادارة عبارة عن انصال مبار ومعاكس ويلعب المجتمع المدني الدور الرئيسي في كل ذلك.

الاتصال المباشر (ماذ تعطي السلطة للمجتمع المدني)

سيادة الشعب تضمن منح الشرعية للمجتمع المدني وتمنحه الاعتراف بانه كيان متساوي الحقوق في الادارة عند اتخاذ القرارات من قبل الدولة وعند تنفيذها في كل المجالات التي تمس حقوق وحريات الانسان اي تراه يصبح الممثل المفوض للمجتمع. وهذا الشرط الاول لدولة القانون مع الحماية الاجتماعية للسكان واما بالنسبة للدولة في المرحلة الانتقالية فبشكل الشريك.

الشرط الثاني — الشفافية في العمل التشريعي ووضع القواعد والمعايير والقوانين وهو ما يضمن مشاركة المجتمع في عملية صياغة قرارات السلطة التنفيذية والادارة المحلية وامتلاك الفرصة والامكانية في مراقبة نشاطات المسؤولين في هيئات السلطة التشريعية والتنفيذية.

الشرط الثالث — الضمان القانوني لحصول المجتمع المدني على نفس الفرص مع المشاركين غير الحكوميين الاخرين في عملية الادارة. ويجب الاخذ بعين الاعتبار ان المجتمع المدني هو احد الوسائل الحقيقية غير الكثيرة القدارة على منع نشر المعلومات المضللة في المجتمع على شكل دعاية سياسية وتجارية وكذلك الترويج للافكار الجماعية والمعتقدات.

الاتصال المعاكس (ماذا يعطي المجتمع المدني للسلطة)

المتجمع المدني يفتح الامكانيات لتسريع حركة الدولة نحو الاهداف الدستورية على حساب تقليل الخسائر التي يتحملها المجتمع خلال المرحلة الانتقالية نح الدولة الاجتماعية القانونية. وحسب القانون الاساسي للتنوع الضروري الذي اكتشفه السِبراني (بالإنكليزية: Cybernetics) وليم روس اشباي (William Ross Ashby) للنظم الكبيرة ومن بينها الدولة نمو عدد المواطنين الذين يشاركون في الادارة يزيد من امكانية الرد المناسب على

والمجتمع المدني في مفهومه الحديث يشمل جموع العلاقات الروحية والاقتصادية غير المسيسة في المجتمع. والطريق الرئيسي له – بناء قنوات تعاون بين المواطنين فعالة وسهلة وبسيطة والدولة خلال ذلك تتحول الى اقوى منظمة فعالة لحماية حقوق الانسان [12].

وبالذات هذا الطريق اعتبره كانط المصدر للحركة التاريخية للبشرية نحو الهدف العظيم – المجتمع المدني القانوني العام ويقصد بذلك مجتمع مواطني العالم – اللاقومي (الكوسموبوليتية، بالإنكليزية – Cosmopolitanism).

ويبدو قريبا من مفهوم «المجتمع المدني» ما يعرف بالمجتمع المفتوح (ك. بوبيرا) الذي اوضح ان الدولة المثالية لافلاطون وهيغل وماركس ليست لا عارة عن طاغية وقال: «المجتمع الذي يقوم على الايمان والسحر والعلاقات الجماعية والقبلية هو مجتمع مغلق وام المتجمع الذي يكون فيه الفرد قادر على اتخاذ القرار بشكل مستقل فهو مجتمع مفتوح وفيه تقوم البنيات المدنية الحية بغض النظر هل تقف هي بمواجهة الدولة او تدعمها. انه وسط طبيعي معتاد تجري فيها حياة الناس الاعتيادية». والتنظيم الذاتي في الاوضاع الحرجة يولد ليس فقط التجمعات المدنية بل وعلاقات خاصة من قبل الناس نحو ما يجري [13].

والمجتمع الحر يحتاج لقاعدة مؤسساتية يمكنها ان تسمح بتنفيذ كل الاصلاحات الاجتماعية مع عدم اللجوء الى العنف. وللاقتراب من الحرية يجب على المجتمع المفتوح ان يتحول الى مجتمع مدني.

المجتمع المدني –هو توحد غير بنيوي للمواطنين الذين يستطيع قسم منهم العمل في اي مجال من مجالات حياة الناس وعلى اي مستوى من هرم السلطة التنفيذية وفي اي مرحلة من مراحل اتخاذ ومراقبة قرارات الدولة ذات الطابع التكتيكي والميداني. والمقصود هنا على مستوى اتخاذ القرار يقوم المواطنون بالذات بتنفيذ المراقبة (كل المجتمع). وكما اي جسم حي يتميز المجتمع المدني بالسعي نحو النمو. وهذا يظهر في نمو عدد الاشخاص الفعالين اجتماعيا ومجالت تأثيرهم. وهذا العامل الايجابي في حياة البشرية يحفز التطور وانتشار الثقافة المشتركة والاخلاق والامل بحلول عقلانية للكثير من المشكلات في الدولة.

العلاقات المتبادلة بين المجتمع المدني وادارة الدولة

في دستور الدولة القائمة وفق نموذج النخبة هناك كيانين مستقلين للادارة — السلطة التنفيذية (ادارة الدولة) والمجتمع (statutum) الذي يلعب دورين.

البنية والادارة في المجتمع المدني

المجتمع المدني – هي مجموعة مواطنين تظهر بشكل عفوي من اجل اقامة وتنفيذ وظيفة الاتصال المعاكس في ادارة الدولة. وهو (المتجمع المدني) يوحد في صفوفه الشخصيات التي يتركز سلكوها على العمل من اجل خير الاخرين والاهتمام بمصيرهم. والانسان الذي يملك مثل هذه الصفات يبدو دائما منفتحا للتاثير الخارجي ويحمل سمة الانفتاح وذلك بخلاف الذين يحملون سمة الانطواء الذين ينغلقون على انفسهم ولا يتأثرون بالعوامل الخارجية. والذين يتسمون بالانفتاح يتوحدون فيما بينهم على اساس المصالح المشتركة والمسؤولية القائمة على الاحترام والثقة المتبالدة للمعارف والثقافة التي يحملها كل فرد من المجتمع.

وعلى الرغم من ان تعبير «المجتمع المدني» دخل نطاق الاستخدام الاجتماعي في القرنين لاسابع عشروالثامن عشر الا انه لم يتم حتى الان صياغته كظاهرة منهجية تتضمن بسيكولوجيا الذات الشخصية والتجمع ومبادئ ادارة الفرد وتوحيده في تجمعات.

ومن الاشكال الشبيهة بالمجتمع المدني في التاريخ العالمي يمكن اعتبار ظاهرة النخبة المثقفة الروسية (الانتلجينتسيا) في النصف الثاني من القرن التاسع عشر التي تمت تصفيتها والقضاء عليها خلال سيادة العهد التوليتاري في روسيا في القرن العشرين. وهذا النوع من الاتحادات المسمى «بالنخبة المثقفة» يمثل طبقة معنية من الناس الذين يعملون مهنيا في مجال العمل الذهني وبالذات العمل الابداعي المعقد.

و كلمة الانتلجينتسيا بالذات دخلت قيد الاستخدام بفضل الكاتب بوبوركين (1836—1921). ومن اللغة الروسية انتقلت عذع الكلمة الى اللغات الاخرى. ويحدد قاموس اوكسفورد القصير كلمة الانتلجينتسيا –الشخص الذي يعمل في المجال الذهني. ومن الخصائص المميزة للمجتمع المدني هو ان النشطاء فيه لا يسعون للقيادة والتزعم بتاتا على الرغم من ان كل منهم في مجال نشاطه المهني يسعى للحصول على الاعتراف والشهرة. وبهذا الامر بالذات يكمن الفارق بين نشطاء المجتمع المدني وبين زعماء الحركات الاحتجاجية السلمية (الثورات الملونة في بداية القرن الحادي والعشرين).

العامل الاساسي المكون للمجتمع المدني

لنعتمد على مبادئ العلم التنظيمي العام Tektology الذي اسسه ا. بوغدانوف عن طريق وصف المجتمع المدني كمنظومة مكاملة.

يجب القول ان هدف المجتمع المدني اعادة اقامة في الدولة الاتصال المعاكس المفقود بين المجتمع بشكل عام والسلطة — انه المبدأ الشامل للادارة في الطبيعة الحية وفي كل ما قام الانسان بتشكيله وانتجه.

في الدولة لا وجود للاتصال المعاكس (feedback) الكامل. وهذا يتسبب بخفض فعالية تطورها ونمو نفقات الدولة وهو ما يدفعها الى اجترار المزيد من الموارد من المجتمع لكي تتمكن من البقاء وهو ما يتسبب بخفض مستوى الحياة اي يؤدي للاخلال بمبدأ العدل.وعدم وجود المجتمع المدني يمنع امكانية اختيار العلاقة المثلى الانسب بين مبادئ الفعالية والعدالة التي تعتبر الاساس الديالكتيكي لتطور دولة القانون الاجتماعية.

في كل طبيعة تطور الدولة ظهرت محاولات عفوية كثيرة للتعويض عن انعدام وجود الاتصال المعاكس وذلك لفرض المراقبة على قرارات الحاكم والنخبة المحيطة ولكن كل ذلك كان ينتهي دائما بدوامة مأساوية في التاريخ على شكل مواجهات بين الدولة والمواطن. وتكمن مهمة المتجمع المدني في تعزيز دوره على حساب زيادة عدد الناشطين وزيادة تأثيرهم على قرارات السلطة. وهذا المهمات تتسم بخصائص هامة بالنسبة لمرحلتين هامتين من تطور الدولة: 1 — مرحلة انتقالية من النموذج القائم لادارة الدولة الى النموذج الجديد و2 — فترة تطور طبيعية للدولة.

في المرحلة الانتقالية تكمن مهمة المجتمع المدني في توحيد الجهود في المجتمع لتحفيز السلطة على بناء دولة قانون اجتماعية وفقا للنموذج الجديد لادارة الدولة والقانون الدستوري.وخلال فترة التطور الطبيعي للدولة تكمن مهمة المجتمع المدني في تطوير علاقات المجتمع مع السلطة على اساس النموذج الجديد للادارة والقانون مع التخفيض المستمر لدور الدولة في حياة المجتمع.

وفي المرحلتين يتحدد نظام التعاون بين المجتمع المدني والسلطة (اتصال مباشر ومعاكس) والمجتمع.

و للحصول على السلطة والجاه والمال. وخلال statutum الدولة كظاهرة لا مكان للمجتمع المدني بتاتا.

وجدير بالذكر ان المشكلات والازمات والنزاعات داخل الدول وبين الدول ومع الوسط المحيط تهدد بتدمير البشرية وهي تميز بهذا القدر او ذاك كل الدول بدون فارق. يقول اينشتاين انه «ولحل المشكلات التي ولدت من مستوى التفكير القائم يجب استخدام مستوى اخر من التفكير». لقد تمكن مؤلفا هذه المقالة وبفضل استخدام طريق البحث الحديث والمسلك المنهجي والانجازات المعرفية في مجال البيولوجيا ونظرية الادارة وغيرها،من تكوين وسيلة عملية جديدة. وعلى هذا الاساس تم بناء نموذج للنظام الامثل لادارة الدولة والقانون الدستوري في دولة القانون مع الحماية الاجتماعية للسكان وتم اكتشاف الاسباب العميقة للعيوب في بنية الدولة الحديثة. وفيها تمت ازالة اسباب الخلل والعيوب في الادارة والقانون التي تراكمت على مدى القرون الطويلة وهو ما يفتح طريق وامكانية رفع مستوى معيشة المواطنين السكان المؤقتين باستمرار وهو ما يقي من الدخول في دوامة التاريخ المأساوية [11].

ويكمن الاساس لمثل هذا التأكيد في طابعه العملي البحت الذي حصل على الإثبات من خلال تشخيص المرض من خلال دراسة الدستور القائم في حوالي 30 دولة. والنظام الجديد يقوم على مبادئ الادارة المجربة من قبل الطبيعة على مدى مليارات السنين وعلى القيود الاخلاقية لبعض المبادئ الطبيعية وفقا للقانون الانساني والاخلاق على مدى آلاف السنين والتي اضيف لها مبادئ الادارة غير الموجودة في الطبيعة الحية والمجربة في القرن الاخير في الملايين من المنظمات الانسانية.

ونموذج النظام الامثل لادارة الدولة والقانون الدستوري يصلح لكل الدول (وفقا لمبدأ التعميم لحملة الصفات الوراثية) وهو يحدد ويصف الوسط الذي يمكن ان يقوم فيه المجتمع المدني على اعتباره كجزء من المجتمع وممثلا لمصالحه .وفقط في هذا النموذج الذي يكمن هدفه في اقامة دولة قانون اجتماعية تظهر الفرصة لقيام وعمل المجتمع المدني الطبيعي.

ولكن نموذج النظام الامثل لادارة الدولة والقانون والمجتمع المدني هو جوهر لمفهوم تجريدي. ولاستخدامه على ارض الواقع بشكل عملي يجب تحديد عملياتي لمفهوم المجتمع المدني.يجب الانتقال من النظرية الى واقع الحياة العملي.

يمكن استخدام مبادئ بناء الادارة التي تستخدم في الشراكات الكبرى (الشركات المساهمة على سبيل المثال التي تعتبر نوعا من التنظيم الجماعي) والتي فيها يجري فصل حق الملكية عن حق الادارة. ولا يجوز الخلط بين هذا المفهوم ومفهوم شركات بمشاركة الدولة حيث هناك تمازج بين راس المال الدولة والقطاع الخاص.

طرق ادارة المواطنين

المثال الاخر لعدم عمومية الرموز المذكورة اعلاه يعتبر بناء القانون وطرق ادارة الدولة على اساس هيمنة مبدأ وحيد في الادارة. والحديث يدور عن الوضع الاستثنائي للطرق الاقتصادية في ادارة الدولة و ما يعني السواد التام بدون حدود لعلاقات السوق التي لا تسمح باي مراقبة كانت او اية عمليات ضبط. ولقد سمح تنفيذ دستور الولايات المتحدة وتطبيقه على ارض الواقع والمتضمن فكرة السوق الحرة،سمح بنمو كبير في الانتاج الصناعي والتجارة في هذه الدولة وسمح بتحسين مستوى حياة المواطنين بدون حاجة لاستعمار الدول الاخرى.

ولكن طغيان الطرق الاقتصادية المذكورة ادى الى ازمة اقتصادية ضخمة اثرت بشكل سلبي على المجتمع. الازمة الاخيرة بدأت في نهاية القرن الحادي والعشرين وتسببت بافلاس العشرات من الدول.

لقد ادت هيمنة الطرق الاقتصادية في الادارة على كل الطرق الاخرى الى تركيز لا سابقة له فيما يخص رؤوس المال في ايدي مجموعة ضيقة من الاوليغارشيين الماليين الذين يملكون القوة لفرض السلطة في الكثير من الدول. وهم عادة الذين يحددون نتائج الانتخابات العامة وتحديد الحكام بالمستقبل وتحديد من الذي سيحيط بهم وذلك عن طريق استخدام الية الانتخابات الديمقراطية التي تم اثبات على انها غير تمثيلية في عمل كينيث أرو (اقتصادي أمريكي حصل على جائزة نوبل في الاقتصاد في عام 1972).

وعاد واخذ ينتشر الشكل الاوليغارشي لبنية الدولة الذي كان يعتبر الأسوأ منذ زمن سقراط حيث ينتشر الفساد بفضل جماعات الضغط ضغط سياسي أو اللوبي (بالإنجليزية: lobby).

تاريخ الدولة كظاهرة هو عبارة عن ديكتاتورية وحروب ودماء وضحايا. وهذا ليس بسبب الحاجة الى الطعام بل بسبب المقولات العقائدية التي يفرضها الحكام لتلبية سعيهم للهيمنة

تمكن الحاكم عادة وتحت الترهيب بعقوبة الموت من اقناع مواطنيه بان مواطني الدولة الاخرى – اعداء.

ولاحقا وبمشاركة السلطة قامت هذه الميفيولوجيا بولادة مفهوم «الامة».

الامة – هي ظاهرة ثقافية وفقط بعد ذلك اجتماعية واثنية. ولاول مرة ظهرت هذه العبارة في مفهومها السياسي خلال الثورة الفرنسية العظمى وذلك عندما ظهرت حاجة ماسة لتكوين شيء ما مشترك عوضا عن «الانتماء والخضوع للتاج الفرنسي».

ولا شك في ان ظهور مفهوم «الامة»والارض التي تسيطر عليها ، لا يزال حتى اليوم مصدر عدم الاستقرار الذي يجلب الضرر للمواطنين. قامت الحرب العالمية الاولى ومن ثم الثانية وبعدها ظهرت المفاهيم المقسمة التي ترسخت في القانون الدولي وجلب كل ذلك الضرر الضخم للبشرية. كان هناك تنافس دائم ومستمر بين حكام اوربا وجرت الحروب بينهم التي حصدت ارواح الملايين في دولهم والدول المجاورة وغالبيتهم من الشباب.

لا شك في ان مصدر النزاع داخل الدولة المقامة على اساس سياسي هو «العقيدة الجماعية»- المفهوم الجماعي لكل انواع العقائد التي تفرق بين الناس.تفوق امة او شعب على باقي المواطنين المقيمين في الدولة هو عبارة عن تعصب قومي وتفوق عرق على باقي الاعراق هو تفرقة عنصرية وتفوق دين على الديانات الباقية هو تعصب سلفي ديني وتفوق حزب سياسي على الباقي هو توتاليرية وسيطرة دول على كل العالم هو هيمنة على الجميع.

اما الصيغة التنظيمية فهي البديل للظاهرة الربانية والسياسية للدولة على اعتبارها احد الانواع المتعددة لتجمع الناس التي شكل مفهوم «التنظيم».

ولدى اي نوع من التنظيم هناك ميزياته الخاصة به.فلدى الدول على سبيل المثال حق اصدار العملة وادارة القوات المسلحة والقيام بالعنف بشكل مشروع وغير ذلك الكثير. والاعراف بالصيغة التنظيمية يعفي الدولة من التناقضات في الصيغ السابقة ويفتح امامها امكانية استخدام منجزات الاشكال الاخرى من التنظيم.

وفي الدولة كمنظمة وبدلا من الاملاء السياسي في الادارة يمكن استخدام طرق التسيير الاداري والتسويق (اشار ن.ميكيافيلي في القرن السادس عشر الى وجود قرابة بينها وبين ادارة الدولة). وكذلك الادارة المشاركة وكذلك منظومة Z للادارة وغيرها التي ظهرت في القرن العشرين.واخيرا

توحيد المواطنين المؤمنين حوله وبالتالي سمح بظهور هرم ديني لقيادتهم. والهرم كان يقوم على ايمان الشعب وخضوعه والعقوبة بالموت لكل من يشكك في وجود رابط وعلاقة مباشرة بين رجال الدين والألهة العليا في السماء.

ومع مرور الزمن اخذ هذا الوضع يعيق الحاكم الموجود على الارض ويمنعه من الامساك بمقاليد الحكم وادارة الدولة لوحده ولذلك قام الكثير من الحكام بإعلان انفسهم ممثلين للرب على الارض.

ودفع سكان اوربا القارية لقاء غلطات حكامهم الذين لم يدركوا خطورة الادارة المزدوجة وسقط ملايين الضحايا في الحروب الدينية التي دامت حوالي 600 عام. وهذا النقص والعيب في الادارة لا يزال موجودا حتى الان حتى في بعض الدول المتطورة وهو يتسبب بزعزعة الاستقرار على الدوام.

واما مفهوم الصيغة السياسية للدولة فقد ظهر بشكل غير مقصود.عبارة «سياسة» وكما دلت الدراسات الكثيرة بما في ذلك تلك التي قام بها علماء كبار مثل فيبير و ديوفيرج وبينتام تعبر عن «سعي الذين يتواجدون في السلطة الى امتلاكها لضمان السيطرة على المجتمع والحصول على المنفعة الشخصية». ولمنح اساس لبق لحق الحاكم باتخاذ القرارات كما ترغب نفسه تم استخدام حتى سمعة ارسطو. وفي القرن الرابع قبل الميلاد استخدم ارسطو في مؤلفاته كلمة «سياسة» التي كانت تعني في ذلك الحين «الدولة» — كلمة «بوليتيا» حكم الاكثرية استخدم من قبل ارسطو لتحديد نوع معين من شكل الدولة – الجمهورية. واليوم في العديد من الحالات تستخدم كلمة «سياسة»ووفقا لمبدأ الاستخدام المتبادل مع تعابير الدولة او «النظام السياسي».

وهذا الخطأ وسوء الفهم لا يزال يجلب حتى الان العواقب المأساوية لان القرارات السياسية هي عبارة عن إملاء شخص واحد او عدة اشخاص غير محدد بمعايير قانونية ولا يضبط بالاخلاق او بالمؤسسات الاجتماعية.

وانطلاقا من المبدأ القديم «فرق تسد»قام الحاكم وعن قصد بتدمير سعي الناس للتعاون الذي كان في تاريخ الانسانية العامل الحاسم في المحافظة على البشرية وفي تطورها السريع. وبمساعدة الوزير (حاليا يطلق عليهم المختصين السياسيين والعاملين في مجال الدعاية والترويج السياسي)

عادة كانت الشعوب تثور على حكامها لانها تمتعض ولا ترضى بالقمع والحرمان وفقدان الحقوق الانسانية وظهرت الثورات الدامية. وفي القرن الحادي والعشرين ظهرت الثورات «الملونة» بدون عنف ودماء وتم من خلالها الاطاحة بحكام وانتخاب اخرين الذين تابعوا العمل وفقا للطرق القديمة في الادارة وهو ما اثار امتعاض الجمهور من جديد ودفعها الى العصيان والمقاومة ألخ..

وطبعا يبدو واضحا انه وفي مثل هذه الظروف يصبح صعبا جدا وقف او منع تكرار الدوامة المأساوية ويزيد من تبخر واختفاء هذه الآمال في هذا المجال — الخطوات الكبيرة التي حققها التقدم العلمي التقني في مجال تطوير وسائل القتل والتدمير الجماعي .

العقيدة النظرية لتطور التجمع (المجتمع) والدولة

هناك دور هام جدا في بنية الدولة يعود الى «الصيغة» (statutum) ودورها كان معروفا في القرون الوسطى كالميثاق والنظام الداخلي لاي تجمع للناس الذي يحدد طريقة التنظيم والعمل. وحتى الآن ينظر الى statutum الدولة القائمة كظاهرة فريدة (في المعنى التقليدي كتجمع للناس لا نظير له).

ويجب القول ان صيغ الدول تغيرت مع الوقت. وبخلاف الطبيعة التطور هنا لا يتحدد بالزمن ولا بالموارد للبحث عن افضل النماذج. واي شيء من انتاج الانسان سواء كان ذلك ماكينة او منظمة (بما في ذلك الدولة) او عقيدة لا يمكن ان يكون خالدا ولا يمكن ان يقوم بشكل دائم بتلبية وتحقيق الاهداف التي خلق من اجلها. انها عملية تجديد دائمة ويمكن بشكل مشروط ان تنسب الى «التطور المصطنع» الذي يعود في سببه الى ميزة عدم الشمول التي يتسم بها كل ما هو مخلوق artefactum *. الذي يملك نواة عامة يلعب دورها في الجسم الحي الحمض النووي. لاحقا يتم استعراض هذه الخاصية عبر امثلة صيغ الدول. لقد تسبب بحدوث تغيراتها وجود الفوارق في مصادر اصول الدول التي يمكن ان تختصر باثنين: رباني و سياسي. المصدر الرباني ظهر في العالم القديم واستخدم كتعبير في القرون الوسطى ولا يزال يطغى في زمننا هذا.

الصيغة الربانية (المقدسة) كانت موجودة في كل اشكال الدول والامبراطوريات المعروفة في القديم وكانت تستخدم كوسيلة اضافية لتعزيز سلطة ومكانة الحاكم. وهذا كان يؤدي الى

لقد ادى تطور الطبيعة الحية الى ظهور الكائن المفكر (الانسان) الذي تمكن وعلى الرغم من عدم وجود انياب حادة لديه ولا قرون قوية ولا حوافر صلبة، من الصمود والبقاء في وسط عدائي وكان ذلك فقط بفضل توحده في تجمع اجتماعي بشكل مدرك. ومع تزايد عدد الكائنات الواعية المتجمعة في تجمعات اجتماعية ظهر الحاجة الى استخدام الادارة اي اتخاذ القرارات بخصوص التصرفات المشتركة اللاحقة لتحقيق الاهداف والنتائج المرجوة – حماية النفس والابناء توفير الحاجة المطلوبة من الغذاء والملابس وتوفير المأوى للاحتماء من الظواهر الطبيعية وتسبب ذلك بظهور اشكال جديدة من التجمعات (العشيرة والقبيلة) ومعها ظهر هرم السلطة والادارة. وبشكل فطري قام هؤلاء باستعارة مبادئ الادارة من قطعان الحيوانات وظهرت لدى القبائل لاحقا المرحلة التالية من الادارة – الدولة. والدولة تضمنت مفهوم «البلاد» التي يقطنها الشعب وهو التجمع المؤلف من مجموعة كبيرة من المواطنين والسكان المؤقتين والعبيد (الذين تم استعبادهم من خلال الحرب مع الدول الاخرى) وتضمن ذلك اراضي ذات سيادة ومنظومة ادارة.وتواصل نمو هرم الادارة حتى وصل الى ظهور في قمته الحاكم.

وبعد ذلك ظهر مفهوم»الحقوق» الذي حدد قواعد سلوك المواطنين وكذلك السكان المؤقتين.

وبعد ذلك انفصل الحاكم عن التجمع وبات يعود له دور قائد القوات وظهرت الحاشية والطبقة المحيطة به وهي النخبة. وباتت الطريقة الرئيسية في ادارة الدولة التي ترسخت لاحقا في القانون –هي طريقة إملاء شخص واحد (الحاكم) وفرض ارادته على الباقين وهو الذي يتخذ القرار بالسلام او الحرب وهو الذي يستطيع جلب الرخاء او الخراب للملايين من الناس. وبعد ذلك جرى النظر الى تاريخ البشرية كتاريخ الحكام وكان الشعب يتواجد فقط لتحقيق رغبات الحاكم.

وجدير بالذكر أنه تمت استعارة طريقة الإملاء التي كانت موجودة لدى الحكام وهي موجودة ولكن باشكال مختلفة ومتنوعة وهي تواجدت خلال كل أنواع أنظمة الحكم من الانظمة التوليتارية الجماعية ذات العقيدة المشتركة وحتى الانظمة الليبرالية الديمقراطية وكان ذلك موجودا في طبيعة كل التطور الاعتيادي للدولة والانتقال من نظام الى اخر. كان يتغير الشكل فقط وكثافة الديكتاتورية التي سببت عادة بدوامة مستمرة من المواجهة بين الدولة والمواطن.

وجدير بالذكر ان الظاهرة التي تسمى «بالمجتمع المدني»باتت انية في زمننا الحاضر هذا. من المعروف ان ظهور الانترنت والتعامل من خلاله تسبب بظهور تعابير جديدة دخلت مجال الاستخدام مثل «الحكومة المفتوحة» و»الحكومة الكبيرة» و»الحكومة الالكترونية» و «الاقتصاد الاخضر» وغيرها. ويقف خلف ظهور هذا التعابير عادة رجال السياسة واهل الصحافة والخبراء السياسيين. هم طبعا لا يستطيعون ان يشرحوا لنا لماذا يجب ان يبقى لدى السلطة حق اتخاذ القرار في القضايا الحيوية والمشكلات الرئيسية المتعلقة بالشعب،بدلا من هذا الشعب ذاته.

يجب القول ان التقدم العلمي لم يمس المشكلات والازمات والنزاعات داخل الدول وبين الدول المختلفة وكذلك مع الوسط المحيط والبيئة. ولا يزال وكالسابق كل شيء ينحصر بالثقة العمياء في صحة حق الانتخاب العام وفي الفكرة التي تعود في جذورها الى القرون الوسطى، فكرة تقسيم فروع السلطة (مبدأ التنسيق الذي نظريا لا يستطيع التأثير على مبدأ الإملاء والطاعة وعلى مبدأ التوازنات) وهي امور قليلة الفائدة طبعا والمثال الساطع على ذلك – الفيتو الرئاسي في الولايات المتحدة.

هناك ازمة واضحة في العلوم الاجتماعية على مستوى العالم وادى الى ذلك ان اساس ادارة الدولة لا يزال عبارة عن صورة طبق الاصل لبقايا ما كان في الامبرطوريات وتدفع ثمن عواقب كل ذلك الشعوب عن طريق ممتلكاتها وثرواتها وحياة سكانها.

حاليا بات معروفا فقط ان مفهوم «المجتمع المدني» يملك كيانين فقط للنقاش وهما – «ادارة الدولة» و»الادارة الذاتية للمواطنين» اللذين يعتبران عنصرين من منظومة متكاملة (الدولة). وحتى حلول القرن السابع عشر (قبل لوك) كان يجري النظر الى هذه الكيانين كامر واحد ولكن لاحقا اخذوا ينظرون الى المجتمع المدني كقسم من الدولة الذي اعتبر معادلا للسلطة. وهذا التقسيم موجود على مدى ستة آلاف سنة اي منذ ظهور الدولة وهو يميز فقط الدولة القائمة وذلك لا يمكن القول ان المجتمع المدني سبقه على الرغم من المزاعم الكثيرة في هذا المجال.

لننظر الى عناصر تقسيم منظومة الدولة المتكاملة التي تنتمي الى مفهوم «المجتمع المدني» ولنحاول بشكل علمي دقيق وصف هذا المفهوم.

سيرغي كوريتس

مختص بالمسلك المنهجي الخاص
بحل مشكلات الادارة
بروفيسور، دكتور في العلوم التقنية

syak@yandex.ru

فاليري فوربيوف

نائب رئيس جامعة موسكو
الحكومية للعلاقات الدولية لدى
وزارة الخارجية الروسية
دكتور في العلوم القانونية

vorobiov@mgimo.ru

المجتمع المدني في النموذج الجديد للادارة الحكومية والقانون الدستوري

منذ عهد ارسطو الذي استخدم لاول مرة تعبير «المجتمع المدني» وحتى زمننا الحالي تم تكوين مجموعة من التعاريف التي تعكس مختلف المواقف التي تم من خلالها وعلى مدى 25 قرنا النظر الى مفهوم «المجتمع المدني». وطبعا لا يوجد اي داعي للجدل بخصوص هذا المفهوم الذي يتمتع بمثل هذا الطابع المتعدد الاتجاهات ولا شك في ان اية محاولة لتغييره او تعديله او اخذ اي جزء منه ستشكل الذريعة للجدل العقيم مجددا.

Сергей КУРИЦ, Специалист по системному подходу к решению проблем управления, профессор, доктор технических наук
Валерий ВОРОБЬЁВ, Проректор МГИМО (У) МИД Российской Федерации, профессор, доктор юридических наук
ГРАЖДАНСКОЕ ОБЩЕСТВО В НОВОЙ МОДЕЛИ ГОСУДАРСТВЕННОГО УПРАВЛЕНИЯ И КОНСТИТУЦИОННОГО ПРАВА

نحن جيران في مساحة مشتركة ولا يجوز ظهور خطوط تقسيم بيننا بل يجب قيام تعاون مفيد للجميع وعلى أساس المساواة.

واعتقد ان تحقيق هذه المهمات الاستراتيجية سيسمح ليس فقط بالنظر بشكل جديد الى الشراكة الاستراتيجية بين روسيا والاتحاد الاوربي بل وبتقريب تحقيق الهدف الذي وضعه رئيس روسيا فلاديمير بوتين بخصوص تكوين»تجمع متناسق من الاقتصادات من لشبونة حتى فلاديفستوك» أي سوق قارية موحدة قيمتها تريليونات يورو. وقد يكون هذا الطريق في نهاية المطاف الحل الأنجع للازمة الاوربية الحالية الذي سيسمح في الانجاز المنطقي لعملية التوحيد التاريخية لاوربا الكبرى.

واود في الختام الاعراب من جديد عن التفاؤل فيما يخص مستقبل مشروع التكامل الاوربي وكذلك فيما يخص مستقبل التعاون المثمر بين روسيا والاتحاد الاوربي.

ويجب القول ان الازمة الاوربية والمشكلات العالقة بيننا لا تعتبر سبب للتوقف فيما يخص عملية بناء شراكة بين الجانبين تقوم على الفائدة المتبادلة والمساواة وتنظر الى المستقبل.

هذا كله لا يساعد في قيام الحوار القائم على الاحترام المتبادل ولا يتسم بروح الشراكة الحقيقية.

ونحن وكالسابق لا نزال ننتظر من الاتحاد الاوربي ان يقوم بتنفيذ بنود الوثائق التأسيسية التي قام عليها وان ينضم الى الاتفاقية الاوربية الخاصة بحماية حقوق الانسان والحريات الاساسية . ولا شك ان المماطلة في هذا الموضوع لا تزيد من شرف الاتحاد الاوربي. قبل فترة شهد مجلس الدوما الروسي مداولات حول موضوع حقوق الانسان في الاتحاد الاوربي .نحن نأمل باستمرار هذه الممارسة المفيدة والتي والحق يقال تم استقبالها في الاتحاد الاوربي بشكل ايجابي وهو ما يدل على نضوج الحوار بيننا.

واخيرا تتطلب منا العمليات الجارية في المنطقة السوفيتية السابقة بما في ذلك تكوين الاتحاد الجمركي والمجال الاقتصادي الموحد بين روسيا وبيلوروسيا وكازاخستان،بذلك الجهود المضاعفة. ومع الاخذ بعين الاعتبار الدور الطليعي للاتحاد الاوربي في اقامة العمليات التكاملية الاقليمية نحن نحاول الاستفادة الى حد كبير من تجربة الاتحاد الاوربي وخاصة في المجال المؤسساتي والقاعدة الوثائقية القانونية.

ويجب الاستفادة من التعاون مع الاتحاد الاوربي خلال صياغة الآليات المناسبة والأفضل لعملية التكامل الاوراسية. وتجدر الاشارة الى وجود أهداف عامة مشتركة بين هذين الشكلين التكاملين ومن بينها تحقيق الاستقرار السياسي والعدالة الاجتماعية والازدهار الاقتصادي. وهذا كله يجعل من الاتحاد الاوربي الشريك الطبيعي وخاصة وان التكامل الاورسي يتسم بطابع الانفتاح وهو مفتوح للراغبين بالانضمام اليه ويندرج بشكل كامل في اطار المجال الاقتصادي الاوربي العام.

ولتحقيق كل ذلك يجب طبعا بذلك الجهود الكبير والعمل الدرؤوب مع الشركاء الاوربيين الذين لا يزال يسود بين البعض منهم نمط التفكير السابق الذي يعتبرون المجال السوفيتي السابق عبارة عن ساحة لعب ضد روسيا.

لقد حان الوقت للتخلص من محاولات وضع الخيار الكاذب والمصطنع امام بلدان رابطة الدول المستقلة – أما التعاون روسيا أو مع العمل للحصول على إمكانية الانضمام الى الاتحاد الاوربي (وهي فرصة مبهمة وبعيدة الاحتمال).

واود الاضافة والقول اننا لا نميل لجعل الموقف دراميا سواء فيما يخص نقاط المشكلات هذه او غيرها وسنواصل العمل لحلها عن طريق التفاهم وفق ما تتطلبه الشراكة انطلاقا من روح التعاون واحترام كل طرف لمصالح الطرف الاخر.

وهناك خلاف كبير في مواقفنا فيما يخص فرض العقوبات على الدول الثالثة. للأسف دول الاتحاد الاوربي (وخاصة عندما يجري الحديث عن حقوق الانسان) تقوم وبشكل فطري مد يدها نحو «سوط العقوبات» وهي تحاول بواسطته تعديل النهج السياسي الذي تنتهجه هذه الدولة او تلك. وهذا حسب اعتقادنا ينم عن قصر نظر سياسي وفي نهاية المطاق يؤدي الى طريق مسدود. ويدل التاريخ على ان محاولة الانعزال عن «الدول ذات المشكلات» بواسطة إجراءات تعسفية بما في ذلك استخدام لغة التهديد لا يؤدي إلا في حالات نادرة الى النتيجة المرجوة.

ويجب وفي أي حالة كانت تفضيل الحوار على سياسة الإملاء والإرغام.

واود التحدث بعدة كلمات عن موضوع حقوق الانسان في علاقاتنا. بشكل عام نحن نقيم الحوار في هذا المجال بشكل ايجابي. ونحن نبنيه على اساس الالتزامات الموجودة في العلاقات بين روسيا ودول الاتحاد الاوربي والمقرة من قبل الهيئات الجماعية في الامم المتحدة ومنظمة الامن والتعاون الاوربي ومجلس اوربا.

ونحن من جانبا لدينا الكثير من الاسئلة نحو بروكسيل. ويثير استغرابنا وامتعاضنا الطريقة الانتقائية التي ينتهجها الشركاء من الاتحاد الاوربي في النظر الى هذه المعايير او تلك في مجال حقوق الانسان ومحاولاتهم تحديد الاوليات هناك حسب الرغبة والمزاج (حتى بدون فرض بعضها على دول معينة). نحن على سبيل المثال نستغرب لما لا يتهم الاتحاد الاوربية بمشكلات السكان«بدون جنسية» غي جمهوريات بحر البلطيق ولا يأبه بحقوقهم السياسية والاجتماعية ويعتبرها أقل آنية من حقوق «الأقليات الجنسية» (الشاذين جنسيا) ويركز على حريات التجمع في روسيا بشكل مفرط بدون أن يأبه بتزايد النزعات النازية والفاشية الجديدة في اوربا وكذلك ظواهر الخوف من الغريب والتمييز العنصري.

ونحن نعتبر ضارة محاولات التحدث معنا من فوق وباستعلاء وبشكل لا يقبل الاحتجاج والنقاش وكذلك محاولات تعليق اليافطات قبل حتى التأكد من حقيقة وجوهر هذه المشكلة او تلك.

ويكمن القول بكلمات اخرى أن بروكسيل تسعى في بعض الاحيان الى دفع الامور نحو موافقة دول الاتحاد الـ27 على اصدار قواعد ومعايير جديدة يكون لها الأفضلية امام الالتزامات الدولية المترتبة على نفس هذه الدول بما في ذلك في مجال الاتفاقيات الحكومية المشتركة الموقعة مع دول ثالثة قبل بدء سريان المعايير الموحدة المذكورة للاتحاد الاوربي.

ومن الأمثلة الصارخة على ظهور هذه الممارسة غير البناءة والاحادية الجانب يمكن ذكر الوضع حول «مجموعة تشريعات الطاقة الثالثة» للاتحاد الاوربي التي صدرت في 2009 وهي التي تفترض فيما تفترض تقسيم ممتلكاتي –قانوني لشركات إنتاج وتوليد الطاقة العاملة في سوق الاتحاد الاوربية بطرق مختلفة وقد يتضمن ذلك حتى مصادرة موجودات بعض هذه الشركات. وتسبب ذلك بظهور مشكلات جدية فعلا للشركات الروسية التي لها علاقة بالسوق الاوربية. فعلى سبيل المثال قامت ليتوانيا ومع تطبيق «مجموعة تشريعات الطاقة الثالثة» بانتهاك فظ لالتزاماتها الواردة في الاتفاقية الروسية – الليتوانية الحكومية المشتركة حول التشجيع المتبادل والحماية للتوظيف المالي.

وطبعا يجب القول أنه لا يجوز النظر بتاتا الى «مجموعة تشريعات الطاقة الثالثة» إلا على أنها تراجع من جانب الاتحاد الاوربي عن التزاماته الواردة في اتفاقية الشراكة والتعاون لعام 1994 والمتعلقة بعدم دفع الظروف الى الأسوأ في مجال التعاون.

لا شك في ان تكوين المخاطر المصطنعة للاستثمارات امام الشركات الروسية يحاول الشركاء وبشكل مقصود دفع الظروف الى الأسوأ في مجال التعاون وبالذات في مجال صناعة الطاقة. واعتقد انهم يقومون بذلك في وقت غير مناسب بالنسبة لهم بالذات ـي في خضم «حريق»أزمة الديون السيادية المندلع في منطقة اليورو والذي تشارك روسيا بشكل فعال في محاولة إخماده وكذلك على خلفية التغيرات السياسية في مناطق النفط والغاز في الشرق الاوسط وشمال افريقيا. وبنفس السيناريو يعمل الاتحاد الاوربي محاولا نشر منظومة المتاجرة بحصص طرح الغازات الحابسة للدفء على رحلات شركات الطيران من الدول الثالثة التي تقوم برحالات الى دول الاتحاد الاوربي. وتم اتخاذ هذا القرار بالالتفاف على معايير منظمة الطيران المدني الدولية. وتمكن الاتحاد الاوربي عملية من وضع نفسه مقابل العالم الاخر كله – روسيا والولايات المتحدة والصين والهند والبرازيل وغيرها.

الاتجاه. اعتبارا من 2010 تجتمع بشكل دوري مجموعة عمل «روسيا – الاتحاد الاوربي» للشؤون العسكرية. وفي 2010-2011 قام الجانبان بتنسيق وإصدار بيانين عن الوضع في شمال افريقيا والشرق الاوسط. ولكن كل ذلك يبدو غير كافيا بتاتا على خلفية ظهور جيل جديد من التحديات والمخاطر عبر الحدود وعلى خلفية تأجج التوتر بسبب احداث «الربيع العربي»وظهور مخاطر زعزعة الاستقرار بالقرب من الحدود الجنوبية للاتحاد الاوربي. يجب وضع آليات بنيوية تسمح بتبادل المعلومات بما في ذلك ذات الطابع المغلق وكذلك إبداء رد الفعل الفوري على الازمات التي تظهر واتخاذ القرارات المشتركة بشكل ميداني وسريع حول تنسيق الجهود في مجال تسوية الازمات وفرض المراقبة الاستراتيجية على تنفيذها. ويجب القول أن مجلس «روسيا – الناتو» يملك ومنذ عام 1997 مجموعة الوظائف المذكورة.

وأود التذكير بان محاولات لإقامة آلية من هذا النوع جرت سابقا. ففي لقاء القمة الروسي الالماني في حزيران (يونيو) عام 2010 في ميزيبورغ وبمبادرة من الجانب الالماني تم طرح مبادرة ثنائية لتشكيل لجنة «روسيا – الاتحاد الاوربي»لشؤون السياسة الخارجية والامن على مستوى الوزراء. ولكن الاتحاد الاوربي ربط تنفيذ هذه الفكرة بضرورة تحقيق التقدم على طريق التسوية في بريدنيستروفيه. وبعد ذلك نسي الشركاء الاوربيون الموضوع ,واني لآمل بان الرؤية الاستراتيجية ستسود في الاتحاد الاوربي في هذا الموضوع الهام وغير المؤقت.

وبالاضافة لذلك لا يزال هناك اهتمام بصياغة قاعدة اتفاقية – قانونية للعمليات المشتركة او المنسقة في مجال الرد على الازمات ونحن نقترح على شركائنا العمل غير البسيط بتاتا بهدف العثور على قواسم مشتركة في هذا المجال. ونحن في هذا السياق نعتزم الالتزام بما ورد في صيغ البيان الذي صدر في ختام اللقاء الوزاري «روسيا – الاتحاد الاوربي»في لكسمبورغ يوم 29 نيسان (أبريل) عام 2008 الذي يتضمن مناقشة مشروع الاتفاقية «وفق روح التعاون و الشراكة المتساوية».

ولدى التحدث عن «المنغصات»الموجودة في علاقاتنا فاني اقصد بشكل خاص النزعات المقلقة والخاصة بمحاولة تعديل التشريعات القائمة في الاتحاد الاوربي والمتعلقة بالتعاون مع الدول الثالثة بما في ذلك روسيا.

وبدون شك يعتبر حل المشكلات الاقتصادية التجارية بشكل ناجح من الشروط الاساسية لتنشيط المباحثات واني لآمل بان الجانبين يرغبان فعلا بذلك. ولكن لتحقيق ذلك يجب بذل الجهود الإضافية. واعتقد أن بعض النواحي يمكن ان تضبط عن طريق اتفاقات فرعية. واعتقد أنه من الممكن فعلا حل كل الصعوبات وتخطيها.

ونفس الامر ينطبق على الوضع الذي ظهر عند عملنا في مجال الاتفاقية القاعدية الجديدة وتعلق ذلك بعمليات التكامل الاوراسية. طبعا لا يمكن بتاتا وجود تناقضات مبدئية لان نشاط اللجنة الاقتصادية الاوراسية يقوم على نفس المبادئ التي تقوم عليها التزامات روسيا المتحملة في مجال الاتفاقية القاعدية الجديدة –انها مبادئ اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

وبشكل متواز مع تشكل الهوية العسكرية البوليسية للاتحاد الاوربي في العقد الاول من القرن الحالي تعزز التعاون بين روسيا والاتحاد الاوربي في مجال تسوية حالات الأزمات ونشر الاستقرار في مناطق النزاعات وخاصة في مناطق المصالح المشتركة. وشاركت روسيا الاتحادية في البعثة البوليسية للاتحاد الاوربي في بوسنة والهرسك (2003-2006) وقدمت مساعدات قيمة (في مجال طائرات الهيلوكبتر) لعملية الاتحاد الاوربي في تشاد وفي جمهورية افريقيا الوسطى (2008-2009). وبفضل تنسيق الجهود بين القوات البحرية الروسية ومجموعة السفن الحربية الاوربية المشاركة في عملية «اتنلانتا» في مياه خليج عدن في عام 2011 تم تقليص بمقدار النصف تقريبا عدد الهجمات التي ينفذها القراصنة الصوماليين على السفن التجارية المارة في المنطقة. وهنا كتعاون مع الاتحاد الاوربي في مجال البحث عن تسوية عن طريق التفاوض

لمشكلة ايران النووية ولمشكلة الشرق الاوسط ومشكلة بريدنيستروفيه وغيرها. وشاركت طائرات وزارة حالات الطوارئ الروسية مرات عديدة في عمليات إخماد الحرائق الكبيرة في الدول الاوربية.

ويتطور التعاون بين الجانبين بشكل مطرد في المجال العسكري الفني.

ونحن نعتزم مواصلة هذا العمل لاحقا ومع التأكيد للشركاء على ضرورة أن يكون في أساس ذلك أشكال التعاون الموجودة والمستقبلية. ويكمن القول أنه تحقق بعض التقدم في هذا

المباحثات انقطعت مرتين لأسباب يمكن القول أن لا علاقة لها بشكل مباشر بموضوع ومادة المباحثات.

وعلى الرغم من ذلك تمكنت الوفود (وكان لي الشرف ترأس الوفد الروسي) ومع نهاية عام 2010 من عقد 12 جولة كاملة.

وبعد ذلك ظهرت فترة توقف في المباحثات – فنية ترتبط بالدخول في الطور النهائي من عملية انضمام روسيا الى منظمة التجارة العالمية.

ومن المعروف ان مسيرة روسيا المتعلقة بالانضمام الى منظمة التجارة العالمية دامت 18 عاما وترافقت بمجموعة كبيرة من الحلول الوسط المعقدة وغير البسيطة (التي سيتسبب تنفيذها ببعض الخسائر للاقتصاد الروسي) وانتهت في نهاية عام 2011 بالتوقيع على مجموعة من الوثائق المتعلقة بعضوية روسيا في هذه المنظمة الدولية. ولهذا السبب بالذات من المستبعد ان تقوم روسيا وعلى الفور بخطوات جديدة على طريق تحرير النظام الاقتصادي التجاري وهو ما قام شركاؤنا في الاتحاد الاوربي بوضعه في مفهوم «منظمة التجارة العالمية زائدا» لتطبيقه في الاتفاقية القاعدية الجديدة.

وطبعا جاء ردنا على طلب الشركاء مخيبا لأمالهم وهو ما تسبب بتوقف المباحثات حول الاتفاقية حتى يتم حل المشكلات والخلافات العالقة.

ومن الواضح ان روسيا وكما الاتحاد الاوربي معنية بان تسمح بنود الاتفاقية الجديدة بتنفيذ خطوات الى الامام في مجال التعاون وذلك بالمقارنة مع الوثيقة السابقة. ولكننا لا نستطيع السماح بإخلال توازن المصالح ونحن لا نقبل بالمسالك التي تقوم على محاولات دفع روسيا لتقديم التنازلات من طرف واحد.

يجب كذلك الاخذ بعين الاعتبار تطور علاقات التكامل بين روسيا وبيلوروسيا وكازاخستان بعد اقامة الاتحاد الجمركي بين الدول الثلاث وبدء عمل المجال الاقتصادي الموحد واللجنة الاقتصادية الاوراسية. والحديث يدور عن تقاطع بين الصلاحيات الوطنية وما فوق الوطنية وخاصة في مجال تجارة البضائع وسياسة التنافس ونظام مشتريات الدولة وكذلك المتطلبات الفنية وغير ذلك من المسائل التي دخلت الان في مجال صلاحية اللجنة الاقتصادية الاوراسية.

في قمة «روسيا – الاتحاد الاوربي» في مدينة روستوف على الدون في عام 2012 انطلق مشروع «الشراكة من اجل التحديث». وبات هذا في الفترة الاخيرة من المشاريع المشتركة الرئيسية وهو يعتبر العامل الوسيط الهام جدا في العلاقات بين الجانبين. وتستحق التقييم الايجابي ايضا الفلسفة الجديدة للشراكة التي تقوم على البحث عن طرق تجميع إمكانيات الجانبين من اجل ضمان التطور الابتكاري لدول الاتحاد الاوربي وروسيا. لقد تم منح الشراكة الاستراتيجية بين روسيا والاتحاد الاوربي دفعة جديدة بفضل هذه المبادرة التي ساعدت على انتقال الجانبين الى حلول وسط فيما يخص انضمام روسيا الى منظمة التجارة العالمية.

وتقع في مرحلة متقدمة عملية تحضير «خارطة طريق»للتعاون في مجال الطاقة بين روسيا والاتحاد الاوربي للفترة حتى عام 2050 وتنشيط العلاقات من اجل تبادل الخبرات في مجال تطوير استخدام طرق توفير الطاقة واستخدامها بشكل فعال. ومن المعروف ان روسيا وقعت مع 23 دولة من دول الاتحاد الاوربي على وثائق تتعلق بالتعاون في مجال تحديث الاقتصاد.

ويتواصل العمل في مجال اعداد اتفاقية قاعدية جديدة بين روسيا والاتحاد الاوربي التي يجب ان تصبح وسيلة هامة في مجال تقارب الجانبين لاحقا.

واود التذكير بان الاساس القانوني للعلاقات بين روسيا والاتحاد الاوربي يعتبر اتفاقية الشراكة والتعاون الموقعة في 1994 والتي باتت سارية المفعول في 1997. وفي لحظة ما أدرك الجانبان ان بعض بنود هذه الوثيقة لم تعد تلبي متطلبات الزمن الذي تغير. والحديث يدور عما ورد في الوثيقة من مواعيد حول بدء المباحثات المتعلقة باتفاقية تجارة المواد النووية وكذلك عما ورد حول الصرح المؤسساتي للتعاون بين الطرفين. وباتت يجب من جديد بحث المسائل المتعلقة بالبيئة والقطاع الزراعي والسياسة الاقتصادية العامة وصناعة الطاقة والتعاون بين الاقاليم وغيرها. وكذلك بات يجب الاخذ بعين الاعتبار انضمام روسيا الى منظمة التجارة العالمية. أجل لقد حان وقت التجديد.

جرت الجولة الرسمية الاولى من المباحثات حول هذا الموضوع في بروكسيل في تموز (يوليو) عام 2008.وقبل ذلك بشهر تم في قمة «روسيا – الاتحاد الاوربي» في خانتي مانسيسك صدور بيان مشترك حول إطلاق عملية المباحثات حول الاتفاقية المشتركة. ولكن عملية

الاتحاد الاوربي.وهم يقولون ان كل ذلك يمنعهم من اتخاذ القرار المتعلق بإزالة كافة الحواجز في مجال التأشيرات والعبور مع روسيا. ولكني اعتقد ان هذا الربط يبدو مصطنعا لأن روسيا تعرف تماما كل مشكلات الهجرة وتصطدم معها بشكل مستمر.

وتجب الإشارة الى خطأ القول أن إلغاء نظام التأشيرات هو لمصلحة روسيا فقط وإن قام به الاتحاد الاوربي فيجب على روسيا أن تبدي المرونة معه في مواضيع أخرى. هذا القول غير صحيح بتاتا لأن عدد المواطنين الروس الذين يزورون منطقة «شينغين»يبلغ في السنة فقط 2ر5 مليون شخص وفي ذات الوقت يزور روسيا سنويا 1ر5 مليون مواطن من دول الاتحاد الاوربي. إذن هناك فائدة متبادلة من حل الموضوع وهناك مصلحة مشتركة لروسيا ولدول الاتحاد الاوربي من ذلك لأنه سيوسع العلاقات السياحية والعملية والثقافية والعلمية وكل ذلك يعتبر من الشروط الاساسية لبناء شراكة حديثة ومعاصرة بين الجانبين.

نحن نعتقد أن المباحثات حول إلغاء نظام التاشيرات يجب أن فورا بعد تطبيق «الخطوات المشتركة».وأي سيناريو آخر في هذا المجال غير مقبول لأنه يلغي المنطق في الوثيقة التي تم إقرارها من قيادتي روسيا والاتحاد الاوربي.

ومن نافل القول ان روسيا مستعدة تماما لعملية التنقل الحر بين الاتحاد الاوربي وروسيا. ونحن نأمل بان يبدي الاتحاد الاوربي في هذا الموضوع المسلك البناء الذي يلبي روح تعاوننا وشراكتنا. ونحن نعمل بشكل مواز في مجال تحديث وتطوير الاتفاقية الخاصة بتسهيل منح التأشيرات لعام 2006. ونحن نسعى لتحرير وتبسيط عملية منح التاشيرات بما في ذلك لحملة جوازات سفر العمل والمهمات الرسمية وتوسيع قائمة» المستفيدين» الذين يملكون الحق في الحصول على تأشيرات متعددة السفرات مع الإعفاء من تسديد الرسوم المتعلقة بذلك.

وكانت نقطة تحول هامة عملية التوقيع في كانون الاول (ديسمبر) عام 2011 في موسكو على الاتفاقية الروسية – البولندية الحكومية المشتركة المتعلقة بتخفيف شروط التنقل لسكان المناطق الحدودية وهو ما سهل كثيرا عمليات الزيارات المتبادلة بين سكان منطقة كالينينغراد وبولندا.

كل هذا يعتبر خطوات عملية تسهل وتحسن ظروف التنقل ودخول أوربا بالنسبة لمئات الآلاف من مواطني روسيا بقصد السياحة او الالتقاء مع الاقرباء وبقصد التعليم.

ومن بين الدفعات القوية لتطوير العلاقات بين الجانبين وتنفيذ الامكانيات الكامنة في العلاقات،يمكن ذكر مقالة الرئيس فلاديمير بوتين تحت عنوان «روسيا والعالم المتغير».وفيها دعا الرئيس الروسي لتكوين مجال اقتصادي وانساني موحد من الاطلسي الى المحيط الهادئ. ومن جانبي ساقوم بتحديد بعض المواضيع الانية في تعاوننا الثنائي واعتقد التقدم فيها سيساعد تحقيق الاهداف الواردة في المقالة والخاصة بتكوين «اتحاد اوربا»بين روسيا والاتحاد الاوربي.

ومن بين المواضيع الرئيسية في التعاون بين روسيا والاتحاد الاوربي يمكن ذكر موضوع نظام العبور بدون تأشيرات. وهذا الأمر يمس الملايين من مواطني روسيا ودول الاتحاد الاوربي.

ومن المستبعد أن يكون هناك أي موضوع آخر مثل موضوع نظام التأشيرات ،يمكن ان يلعب دور ورقة عباد الشمس ويحدد مدى صدق الشركاء في عملية بناء مجال استراتيجي مطور ومحدث.

في كانون الاول (ديسمبر) عام 2011 وخلال قمة «روسيا – الاتحاد الاوربي» في بروكسيل تم إطلاق تنفيذ عملية «الخطوات المشتركة»والتي يمكن عبرها الانتقال الى نظام دخول مواطني كل طرف الى الطرف الآخر في زيارات قصيرة بدون تأشيرة. ولكن هذه العملية تتطلب تحقيق الكثير من الضبط والمقارنة وتقريب التشريعات والقوانين وطرق الممارسة والوثائق المستخدمة من قبل الجانبين بما في ذلك تلك الهادفة لمنع استخدام الحدود المشروعة من قبل الجريمة المنظمة والتجارة بالشر وتهريب المخدرات.

وطبعا لا يزال من الصعب حتى الآن التكهن وتحديد مواعيد محددة والقول متى سيتم التخلص من نظام التأشيرات بين الجانبين وذلك بسبب الحجم الكبير جدا من المهمات والخطوات الفنية والتنظيمية التي يجب تحقيقها للتوصل لذلك. ولكني اعتقد أن نقطة الاهتداء الزمنية الطبيعية لتحقيق مثل الموضوع المصيري والهام تعتبر الالعاب الاولمبية الشتوية في سوتشي عام 2014.

ويجب القول أننا أخذنا نسمع في الفترة الأخيرة من شركائنا الكثير من الشكاوى عن تزايد تيارات المهاجرين الى الاتحاد الاوربي من الاتجاه الجنوبي وهو ما يهدد بزيادة مستوى الجريمة وزيادة التوتر الاجتماعي واحتمال وقوع الاعمال الارهابية والفوضى واعمال الشغب في دول

ولا شك ايضا في ان روسيا الاتحادية معنية تماما في المحافظة على الاتحاد الاوربي كقوة سياسية واقتصادية قوية. وتم الاعلان عن ذلك بدون اي ابهام خلال قمة روسيا –الاتحاد الاوربي الثامنة والعشرين التي عقدت في 15-14 كانون الاول (ديسمبر) عام 2011 في بروكسيل. وروسيا تعمل على ارض الواقع وليس بالكلمات لمساعدة الاتحاد الاوربي في عملية الخروج من الازمة الاقتصادية. وفي العام الماضي 2011 زاد حجم التبادل التجاري بين الجانبين بمقدار الثلث اي حتى 307 مليار يورو. وتحتفظ روسيا بنسبة 41 بالمئة من عملاتها الصعبة باليورو. وفي تشرين الثاني (نوفمبر) من عام 2011 تم تشغيل المرحلة الاولى من خط نقل الغاز الروسي الى اوربا (السيل الشمالي) وقريبا ستبدأ عملية تشييد الخط الثاني لنقل الغاز الروسي الى اوربا من الجنوب (السيل الجنوبي) .وهذا جعل اوربا تحصل على منظومة تزويد بالغاز مضمونة توفر لها الامن في مجال الطاقة لعشرات السنين لاحقا.

وروسيا كمشارك في صندوق النقد الدولي وفي مجموعة الثمانية الكبار ومجموعة الدول العشرين تساهم بشكل فعال في صياغة القرارات المشتركة الموجهة الى نشر الاستقرار في الوضع الاقتصادي المالي في دول منطقة اليورو.

ولا بد من الاشارة الى وجود العدد الكبير من قنوات الحوار والتعاون التي تربط بين روسيا والاتحاد الاوربي وهذه القنوات تربط الجانبين في كتلة موحدة تسمح بمناقشة وبالتفصيل مختلف المسائل والمواضيع-بدءا من الامن النووي وحتى الرقابة المالية. وعلاقات التعاون بين الجانبين قامت على مدى عشرين عاما واكثر واثبتت تجاعتها وياتي في ذروتها قمة «روسيا – الاتحاد الاوربي» التي تعقد مرتين في العام /وبين القوسين اود الملاحظة ان روسيا تمتاز في وضعها عن كل الدول التي تحمل صفة «الشريك الاستراتيجي»للاتحاد الاوربي وذلك فيما يخص عدد اللقاءات على مستوى القمة في العام/وتلعب القمم المذكورة الهام جدا في تعميق التعاون بين الجانبين وإغنائه بمحتويات محددة.

ولا شك في ان المرشد الاساسي لتكوين علاقات تقوم على المساواة والفائدة المتبادلة تعتبر «خارطة الطريق» التي تم اقرارها في قمة «روسيا – الاتحاد الاوربي»في 10 ايار (مايو) عام 2005 في موسكو وهي تحدد العلاقات في اربعة مجالات عامة (الاقتصاد والحرية، والامن والقضاء، والامن الخارجي ،والعلوم والتعليم والنواحي الثقافية).

العام وعلى الهوات في مجال القدرة التنافسية التي اخذت تخرب اسس الاتحاد النقدي الاوربي. ومن هنا جاءت عمليات الاصلاح التي جرت في 2012-2010 ومن ضمنها ليس فقط التوقيع على اتفاقية الاستقرار والتنسيق والادارة- ما يسمى بمجموعة الميزانية – بل والاجراءات الاخرى الاقل شهرة مثل تعزيز اتفاقية الاستقرار والنمو لعام 1997 وتكوين اليات المساعدة المالية والرقابة المالية وتنسيق السياسة الاقتصادية وفي مجال الميزانية والوقاية وتعديل اي خلل في توازن الحالة الاقتصادية العامة. اي بكلام اخر يمكن القول ان زعماء دول الاتحاد الاوربي يواصلون، طبعا مع بعض الصعوبات الكبيرة ،السير على طريق البناء الاوربي.

واكثر من ذلك يمكني المخاطرة والقول ان عملية التكامل الاوربي اجتازت «نقطة اللاعودة». فالاوربيين باتوا يدركون جيدا الفوائد الجمة التي يعطيها لهم التكامل بما في ذلك السوق الداخلية الموحدة ونظام العبور بدون تاشيرات (شينغين)والعملة الاوربية الموحدة وسياسة التجارة الخارجية الموحدة.وهم يدركون كذلك انهم سيتمكنون من الصمود في ظروف العولمة فقط عن طريق الكيان الموحد في الاقتصاد العالمي. وطبعا هم لا يحترقون شوقا للعودة الى واقع «وسيترفيل»الذي كانت الدول الاوربية تقف خلاله على حدود الحرب بين بعضها.

لهذا السبب حسب اعتقادي ستبقى اوربا موحدة بهذا الشكل او ذاك حتى لو تطلب ذلك بذل الجهود في اطار القاعدة الوثائقية القانونية للاتحاد الاوربي او خارج حدودها – اي الاليات المتعددة السرعة التي تساعد في تسريع تقدم الدول الاكثر تطورا في المجال الاقتصادي وهو ما سيزيد من وتيرة عملية التكامل بين دول «النواة» الاوربية.

ويمكن القول ان الاتحاد الاوربي وعلى الرغم من كل مشكلاتها المعقدة يبقى افضل وانجع نموذج للتكامل في العالم كله وهو من دعامات الاستقرار السياسي في القارة الاوربية واحد العناصر الهامة جدا في منظومة العلاقات الدولية المتعددة الاقطاب.

ولا شك في ان تجربة الدول الاوربية التي باشرت وبعد الحروب الدامية في القرن العشرين ،من الصفر عمليا بعملية بناء مشروع تكاملي توحيدي وفوق وطني يهدف الى ضمان «السلام الدائم»يعتبر المنار المضيء ليس فقط للقارة الاوربية بل وللكثير من مناطق العالم التي تحول السير على طريق التكامل الاقليمي.

يبدو واضحا طبعا ان فكرة ونظرية التكامل الاوربي تمر في الوقت الراهن في فترة لا تعد من افضل فتراتها. ولأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية يجري الحديث عن اوربا ليس كواحة للاستقرار بل وعلى خلاف العادة كمركز للاضطراب المالي والاقتصادي. ومن المعروف ان منطقة اليورو تعاني منذ فترة ولا تزال من مشكلات ديون سيادية وهي تترافق بتراجع اقتصادي وجمود وانكباح في عمليات التكامل وتدهور في «التفاؤل»الاوربي في المجتمع. وفي الفترة الاخيرة تزايدت في بعض دول الاتحاد الاوربي شعبية ونفوذ القوى القومية المتعصبة الراديكالية. وبشكل اوسع يمكن القول ان دائرة الخطر باتت تشمل نموذج الدولة الاوربية التي تعتبر المثال الافضل للرخاء.

ويجب القول ان معاهدة لشبونة المجددة لعام 2009 والخاصة بمنظومة المؤسسات الاوربية، تصطدم ببعض الصعوبات الواضحة . ولا بد من القول ان الكثير من المراقبين داخل القارة وخارج حدودها باشروا بالحديث عن بدء «غروب» اوربا الموحدة التي على ما يبدو لم تصمد امام اندفاع وضربات العولمة والنهوض الاقتصادي لدول مجموعة «بريكس».

ولكن يسود الاعتقاد ان الاشاعات عن نهاية التكامل الاوربي مهولة وفيها الكثير من التضخيم – حتى على خلفية احتمال خروج اليونان من منطقة اليورو الذي يجري بحثه كثيرا في هذه الايام واحتمال حدوث مبدأ الدومينو في هذه الحالة في المناطق الجنوبية من الاتحاد الاوربي.

وتجدر الاشارة الى ان المشروع الاوربي عادة وعند التعرض لتأثير لقوى الطرد المركزي يتهدم ليس بشكل خطي بل مع بعض التأخير ومع الألم في محاولة العودة –ولنتذكر على سبيل المثال «ازمة الكرسي الفارغ»في عام 1965 وفشل دستور الاتحاد الاوربي خلال الاستفتاءات الشعبية في فرنسا وهولندا في 2005.

ولكن بعض المراقبين المقربين من الاتحاد الاوربي يؤكدون على ان الازمات بالذات كانت دوما تساعد في اخراج التكامل الاوربي من السبات.

واليوم تدفع الازمة في منطقة اليورو والهزات التي تتعرض لها،بالاوربيين الى ادراك وتفهم حقيقة بسيطة — بدون فرض المركزية على العناصر الرئيسية والاساسية في الادارة الاقتصادية لن يتمكنوا من التغلب على التزعزع المتزايد في التوازن في الوضع الاقتصادي

الشراكة الاستراتيجية بين روسيا والاتحاد الاوربي: الازمة الاوربية ليست ذريعة لالتقاط النفس

فلاديمير تشيجوف

الممثل الدائم لروسيا لدى الاتحاد الاوربي

لا شك في ان تكوين واقامة علاقات شراكة متعددة الاتجاهات والمستويات وعلى اساس المساواة والمنفعة المتبادلة مع الاتحاد الاوربي كانت وستبقى في المستقبل المنظور احد الاولويات الهامة في السياسة الخارجية لروسيا وتعتبر اساس المحافظة على الصرح المستقر للامن الاوربي.

والاتحاد الاوربي ليس فقط من اكبر شركائنا في المجال الاقتصادي التجاري وليس فقط من اكبر اسواق تصدير موارد الطاقة الروسية بل والمصدر الرئيسي للتكنولوجيات والاستثمارات.ونحن معا نرتبط بالملايين من الخيوط الدقيقة من الارث اليوناني الروماني والثقافة المسيحية وبواسطة التطور التاريخي المشترك والتقاليد والمثل العليا المشتركة ودلائل الاهتداء الاخلاقية.

وتعتبر روسيا والاتحاد الاوربي من مراكز القوة الدولية الهامة جدا في العالم وهما يساهمان مساهمة كبيرة وخلاقة في المحافظة على الامن والسلام الاقليمي والعالمي وفي جعل العالم اكثر ازدهارا واستقرار.

لكل الناس من كل المخاطر في كل مكان وزمان. ولكن هذه المهمة في غاية التحقيق بالنسبة للحكومات حتى في اوقات السلم.

وجدير بالذكر ان احداث «الربيع العربي» وتجربة عمليات حفظ السلام من قبل الامم المتحدة تتطلب التحليل الصادق والخروج باستنتاجات عميقة وصريحة. وفقط هذا يمكن ان يضمن قدرة المجتمع الدولي ومجلس الامن الدولي على ابداء رد الفغل السريع والفعال على النزاعات التي تظهر بما في ذلك في سياق تحقيق مهمة حماية السكان المدنيين.

وفي الكثير من الحالات تحاول السلطات الرسمية اخفاء حجم المشكلات الانسانية تقوم بانكار وجود حاجة لحصول السكان على المساعدات الانسانية او تطالب بتنسيق نشاطات المنظمات الانسانية مع هيئات المختصة في هذه الدولة وهو ما يتسبب بظهور عقبات بيروقراطية امام عمل هذه المنظمات بسبب وجود عدم ثقة بها.

سمح تحليل تجربة تسوية النزاعات بصياغة عدة نقاط اساسية يجب أن تدخل في اساس فلسفة رد الفعل على الازمات:

1. يجب ان تحظى الدبلوماسية الوقائية بمرتبة الصدارة وتكون الطريقة الاولوية في تسوية اوضاع الازمات المختمرة.

2. يجب استخدام كل الطرق القانونية المسموح لها لحماية السكان المدنيين ويجب اعطاء الاولوية لتقديم المساعدة للدول لتقوية امكانياتها في مجال حماية المدنيين.

3. يجب ان يكون استخدام القوة بما في ذلك تحت ذريعة ضرورة تنفيذ «المسؤولية في مجال الحماية»،

من الصلاحيات الحصرية لمجلس الامن الدولي كما ينص على ذلك ميثاق الامم المتحدة.

4. يجب ان تتطابق شروط تنفيذ العملية العسكرية مع ما ورد في تفويض مجلس الامن الدولي وان يتم تحقيق مع الالتزام التام بمعايير القانون الدولي..

5. يجب ان يتمتع تفويض مجلس الامن الدولي باستخدام القوة حدود قانونية وزمنية واضحة.

6. يجب ان يحصل مجلس الامن الدولي على تقارير دقيقة من الاطراف التي تحصل منه على تفويض باستخدام القوة.

ومن المهم جدا الاخذ بعين الاعتبار الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية والدينية والثقافية وغيرها لدى دول المنطقة وكذلك طبيعة كل نزاع والسبب الاساسي له وطرق تسويته.

لا شك في ان ضمان حماية السكان المدنيين تعتبر جزءا لا يتجزا من التسوية المعاصرة للازمات. ولكن وللاسف نرى ان النجاح في مجال الابداع التشريعي النظري لا يتطابق بشكل دائم مع تحسن الوضع على الارض.هنا من المهم جدا ان نتمكن من التقييم الواقعي للامكانيات المتوفرة وتكييف معها الاليات المناسبة لرد الفعل.طبعا هناك رغبة حقيقية وصداقة بتوفير الحماية

ومن المعروف ان السكرتير العام للامم المتحدة قام بتشكيل مثل هذه اللجان للتحقيق في غيينا (للتحقيق في الجرائم التي وقعت خلال العنف في ايلول 2009) وفي السيلان (لتقديم الاستشارة في مسائل تحديد المسؤولية على انتهاك معايير القانون الانساني ومبادء حقوق الانسان وخاصة في المراحل الختامية من النزاع في هذه الدولة. ولاحقا قامت سلطات هذه الدولة بنفسها بكتوين مثل هذه الالية). وتدل التجربة على ان فعالية مثل هذه اللجان تتعلق في نهاية المطاف بالموافقة على نشاطاتها ومستوى التعاون معها من قبل الدول المشاركة فيها.

وفي الفترة الاخيرة تسمع من قسم من الاسرة الدولية بعض المقترحات التي تصر على الاستخدام الفعال اكثر لصلاحيات مجلس الامن الدولي لتسليم هذا «الملف» اوذاك للنظر فيه من قبل محكمة الجنايات الدولية لان هذه المحكمة بالذات يمكنها ان تضمن حتمية العقاب لكل من ينتهك بشكل فظ معايير القانون الانساني الدولي بالنسبة للمواطنين المدنيين (على سبيل المثال قرارات محكمة الجنايات الدولية والمحكمة الدولية الخاصة بدولة سيراليون وبالذات ضد ت.لوبانغي وش.تايلور).

طبعا يمكن لمجلس الامن الدولي ان يستخدم الوسائل المخول له بها وتاسيس محاكم دولية وتحديد اشكال تعاونه مع محكمة الجنايات الدولية.ولكن يجب ان ندرك ان طرق الوسائل المخول بها لا يمكنها حل كل المشكلات ولها حدودها. ويكفي ان نتذكر انه وفي الكثير من الحالات (بما في ذلك في العراق) لم تتمكن اجراءات التقييد ان تلعب الدور الفعال. ولكن ان قام مجلس الامن الدولي باتخاذ القرار بفرض العقوبات فيجب التركيز على من سيشمله ذلك بالتحديد وكذلك استبعاد الامور الانسانية من مادة العقوبات وتحديد مواعيد سريان الاجراءات المقترحة وكذلك تحديد معايير واضحة بخصوص الغائها لاحقا.و الا وفي حال العكس ستتسبب العقوبات بمعاناة كبيرة للسكان ولن تضر كثيرا بالطبقة الحاكمة. ولا يجوز بتاتا محاولة فرض على مجلس الامن الدولي استخدام العقوبات التي تفرضها دول او منظمات اقليمية وهو ما تصر الدول الغربية تطبيقه على ايران وسورية.

وجدير بالذكر ان العديد الوكالات و المنظمات الانسانية الدولية تبدي في الفترة الاخيرة فعاليات متزايدة في النقاط الساخنة في العالم .وتتضمن مهمات هذه الوكالات والمنظمات تخفيف معاناة المدنيين في مناطق النزاع. ويلاحظ في المجال الكثير من المشكلات واهمها قيام الاطراف المتنازعة بمنع دخول عناصر المؤسسات الانسانية الى مناطق القتال وهو ما حدث مرات عديدة في الصومال والكونغو الديمقراطية.

وبكلام ابسط الطريقة الاكثر فعالية في حل مشكلة حماية المدنيين تكمن بالذات في عدم السماح بوقوع النزاع او عن طريق الوقف السريع للمواجهة في المناطق التي تلاحظ فيها.

وهنا يبدو ضروريا العمل المطرد في تطوير وسائل التحذير المبكر وتطوير اليات منع وقوع النزاعات وكذلك الدبلوماسية الوقائية (الوساطة والمفاوضات) وتحديد والتخلص من الاسباب التي تؤدي الى العنف بشكل كبير وتعزيز سيادة القانون و»الادارة الجيدة» والشفافية وغيرها.

وبفضل تركيز اهتمام وسائل الاعلام العالمية على ضرورة حماية السكان المدنيين يجري الحديث بشكل كبير عن ذلك في المراحل الحادة والساخنة من النزاعات المسلحة (هكذا كان في البلقان وفي العراق وليبيا وسورية وافغانستان) وينتاقص الحديث عن ذلك كثيرا في مرحلة التسوية السياسية وبناء عملية السلام. ولكن وفي العديد من الحالات يظهر»فراغ الامن» بالذات في المرحلة الانتقالية عندما تكون المؤسسات الوطنية لا تزال في طور التكوين والتالي غير قادرة على ضمان المستوى الادنى من الامن للسكان المحليين. ومن المعروف ان الجهات المانحة الدولية تخشى الاستثمار في البنيات الضعيفة لانها تخاف من الفساد ومن الاستخدام غير العقلاني للموارد المالية او لانها غير معنية في تنفيذ مشاريع كبرى في مجال اعادة البناء الاقتصادية الاجتماعية. والمثال الساطع على ذلك الطريق الطويل والمعقد وغير الناجع حتى الان في بناء الدولة في الصومال.

ولتحقيق النجاح الملحوظ في مرحلة ما بعد النزاع بالذات من المهم ان يتم تركيز الاهتمام الكبير على عملية اعادة بناء مؤسسات السلطة الوطنية وتنفيذ التسوية السياسية حتى النهاية (الحوار الوطني ونزع السلاح واصلاح قطاع الامن وسيادة القانون وغيره) والبحث عن حلول ناجعة للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية. وتبدو مهمة جدا الخصائص الاقليمية التي تؤثر على الوضع العام في منطقة النزاع (الصراع على الاراضي والموارد الطبيعية والنزاعات على الحدود والارهاب والجريمة المنظمة).

ولا شك في ان انتهاك معايير القانون الانساني الدولي بالنسبة للمدنيين يجعل انيا جدا موضوع ضرورة فرض العقوبة على من يرتكب ذلك بحيث لا يكون هناك مفر منها. ويجب ان تصبح المؤسسات القضائية الوطنية الآلية الاساسية لحل هذه المشكلة. ولكن وفي ظروف النزاعات قد تظهر الشكوك بمدى حيادية وموضوعية واستقلالية هذه المؤسسات.وفي هذه الحالة تعطى الافضلية للمؤسسات القضائية الدولية واللجان الدولية العاملة في مجال التحقيق في الجرائم.

السورية تتضمن صواريخ محولة مضادة للطائرات وقواذف قنابل ومدافع هاون ونوهت الصحيفة بان هذه الاسلحة هي تلك التي اختفت قبل فترة من مخازن سلاح القذافي.

ولكن كل ما ذكر اعلاه لا يعني بتاتا اننا ننكر دور نظرية «المسؤولية في مجال الحماية». على العكس نحن نرى ان المهمة تكمن في جعلها من الاقسام العضوية الحيوية في الحياة الدولية المعاصرة وعلى اساس المعايير السارية في القانون الدولي وقرارات قمة 2005 . وفي حال العكس لن تكون هذه النظرية فعالة ولن تكون حتما عادلة. ولذلك من الصعب جدا الموافقة مع مقولة المستشار الخاص للسكرتير العام للامم المتحدة لشؤون «المسؤولية في مجال الحماية» إ. لاك الذي قال «لا يوجد لدينا وقت ولا نستطيع الانتظار حتى تحصل المسؤولية في مجال الحماية على ابعاد النظرية الكاملة المثالية». ألا توافقوا معي على ان هذا القول يذكر بالعبارة التي تقول:»المهم هو الانخراط في الامر وبعد ذلك سنرى ما سيحدث». اعتقد ان العكس صحيح. قبل الانخراط يجب تحديد الاساس القانوني لهذه النظرية لكي نتمكن من تجنب عواقبها المدمرة.

وفي هذا الاتجاه نفسه يسير تفكير الكثير من الدول التي ترى نواقص كثيرة في مسلك السيد لاك وانصاره. لقد طرحت البرازيل وأيدتها لاحقا الصين،مبادرة «المسؤولية عند الحماية»التي تنص على أنه عند اتخاذ القرار باستخدام القوة عند الرد على وجود خطر يهدد السكان المدنيين يجب في البداية تقييم عواقب هذه الاجراءات بالنسبة لامن المدنيين وكذلك بالنسبة لكل العلاقات الدولية بشكل عام. وتكمن فكرة ومغزى هذا الاقتراح في انه لو نجم عن تنفيذ عمليات استخدام القوة العسكرية وقوع انتهاكات لمعايير القانون الانساني الدولي وبالتالي مقتل المدنيين فيجب ان يتحمل مسؤولية ذلك اولئك الذين وقفوا وراء مبادرة استخدام هذه القوة. وطبعا لم ينل هذا المسلك اعجاب كل الشركاء.

ومن الواضح أنه سيصبح من الممكن تحقيق نتائج حقيقية في مجال حماية السكان المدنيين فقط ان تم الابتعاد عن التسييس وعن استخدام المعايير المزدوجة. يجب ان يصبح التدخل العسكري الوسيلة الاخيرة المفروضة التي تستخدم في حالة استنفاذ كل الوسائل الدبلوماسية والعقوبات المنسقة عن طريق مجلس الامن الدولي ومع عدم بقاء وسائل اخرى للتسوية. والمهم هو ان اي قرار باستخدام القوة يجب ان يحظى بموافقة مجلس الامن الدولي. وفي ذلك بالذات يكمن مفتاح نجاح تصرفات المتجمع الدولي.

والان لنتحدث عن ليبيا حيث بدات الامور بالكلام عن حماية اللسكان المدنيين من تعسف الطاغية القذافي. يصف انصار تنفيذ نظرية «المسؤولية في مجال الحماية» عبر وسائل القوة العسكرية ،السيناريو الليبي بالنموذج المثالي لابداء رد الفعل المطلوب على الازمات.ومن هنا يتم مد الجسور نحو الوضع في سورية على الرغم من انه يبدو اضحا على ان الامور لم تهدأ بعد في ليبيا ولا يزال من السابق لاوانه وضع نقطة الختام في الموضوع. الازمة لا تنتهي هناك حيث تتم بمساعدات خارجية الاطاحة بالحكومة التي لا تنال رضا بعض الدول. هذه الازمة تبدأ من ذلك وقد تحول البلاد التي تعصف بها الى «دولة منهارة».

ما يجري حاليا في ليبيا يثير القلق الكبير لان الامور قد تتطور فعلا في هذا الاتجاه. لقد تم تناسي وبسرعة كبيرة الهدف الاساسي الذي تم الاعلان عنه في بداية الوضع الليبي وهو حماية السكان المدنيين. لقد ادت الفوضى التي عمت في البلاد وكذلك تزايد التناقضات والخلافات بين القبائل ومحاولات زعماء بعض المناطق الاعلان عن استقلاليتهم، الى تاجج العنف الذي غالبا ما يكون اكثر ضحاياه من بين السكان المدنيين. ولا شك في ان ليبيا تشهد حاليا انتهاكات لحقوق الانسان بمستويات لا تقل عما كان يجري في هذا المجال خلال عهد القذافي. وتدل على وقوع كل ذلك شهادات منظمات الدفاع عن حقوق الانسان الدولية وتقارير المؤسسات والهيئات المختصة في هذا المجال في الامم المتحدة.هل من المعقول أن تكمن في ذلك «المسؤولية في مجال الحماية»؟.

لا شك في انه ووفقا لمعايير القانون الدولي وكذلك وفقا للمبادئ الانسانية لا يجوز تنفيذ المسؤولية في المحافظة على حقوق مجموعة على حساب انتهاك حقوق مجموعة اخرى.وإلا لن يكون من الممكن اعتبار مثل هذه النظرية عادلة في القرن الحادي والعشرين. لا يجوز بتاتا اهمال النواحي الاقليمية في الازمة الليبية:الانتشار العشوائي للسلاح من هذه الدولة بما في ذلك الصواريخ المحمولة المضادة للطائرات وكذلك فرار وانتشار المختصين العسكريين المحترفين وهو ما يؤدي الى زعزعة الاستقرار في الدول المجاورة.وهذا الامر يبدو واضحا في الدول القريبة من ليبيا وبالذات في مالي التي شهدت قبل فترة محاولة انقلاب عسكرية جرت وبشكل واضح تحت تاثير الاحداث الليبية وهو ما وضع وحدة اراضي هذه الدولة في دائرة الخطر. قبل فترة نشرت صحيفة» تايمس» البريطانية معلومات تفيد بتوريد كمية كبيرة من الأسلحة لفصائل المعارضة

العمليات. وفي اغلب الاحيان نرى ان امكانيات وفعالية قوات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة في مجال الحماية تتقيد وتبدو محدودة بسبب عدم كفاية العناصر البشرية ونقص المعدات العسكرية والمواد المادية التقنية

ويضطر عناصر قوات حفظ السلام للعمل في ظروف سياسية غير مستقرة «لا يمكن السيطرة عليها» وعمليا مع الانعدام الكامل للظروف المطلوبة في مجال الامن.من المعروف أنه كان يمنع في السابق الرد على النار بالمثل وعادة كانت العمليات تتم في ظروف وقف اطلاق النار ومع موافقة اطراف النزاع بهدف اقامة مناطق عازلة وفصل الاطراف أما الآن نرى ان «القبعات الزرق» تضطر للعمل في ظروف ترافقها العمليات القتالية بشكل كامل وهو ما يؤدي بالنتيجة الى جر عناصر قوة حفظ السلام للانخراط في العمليات القتالية بدون ارادتهم وهو ما يسفر عن زيادة الضحايا بينهم.

ولذلك ليس محض صدفة أنه وفي سياق تنفيذ العمليات المتعددة المهمات والعناصر التي تعتبر مهمة حماية السكان المدنيين من عناصرها الهامة ولكنها تبقى فقط واحدة من هذه المهمات،تظهر خلافات بخصوص اي اجراءات رد الفعل يجب ان تعتبر موازية ومناسبة لما يجري على ارض الواقع.والحقيقة الواقعية لا تزال تدل على عدم وجود مسالك مشتركة وغالبا تتحذ مواقف اللاعبين الاساسيين انطلاقا من نظراتهم الشخصية السلبية والايجابية وكذلك من المهمة السياسية المطلوبة في هذا الوضع السياسي اوذاك.

وعند الحاجة يفضل المشاركون في عملية التدخل بالقوة، تجاهل الواقع الذي يقول ان عملية التدخل بالقوة العسكرية غالبا ما تؤدي الى وقوع اعداد اكبر من الضحايا بين المدنيين ويرافق ذلك انتهاكات جدية في مجال حقوق الانسان وبالدرجة الاولى حق الانسان بالحياة.

وفي هذا المجال يبدو مثاليا ما جرى في العراق. قامت واشنطن في عام 2003 بتشكيل تحالف دولي لتغيير النظام الحاكم في بغداد وعلى الرغم من ان هذا التحالف لم يضع ضمن مهماته الرسمية حماية المدنيين في العراق الا ان الدعاية والاعلام المرافق للعملية ركز طبعا على أن ظروف معيشة الشعب العراقي بدون صدام حسين باتت افضل وآمنة اكثر. ولكن هذا القول مثير للشكوك كثيرا وخاصة وان الانباء الواردة يوميا من العراق تشير الى وقوع العمليات الارهابية التي تقتل وتجرح الكثير من المدنيين.هل يمكن بعد ذلك القول ان حياة السكان المدنيين باتت افضل او امنة اكثر؟

من بين الامثلة الاخيرة كانت حالة ليبيا الحالة التي اثارت اكثر الخلافات والجدل وبالذات الآن وفي سياق الازمة السورية .

وبدون شك يثير وجود الادراك المختلف لطرق واهداف حماية السكان المدنيين الصعوبة في عملية تنسيق اجراءات رد الفعل الجماعي على الازمات المعقدة وخاصة في الوضع الذي يبدو فيه واضحا وجود هدف تغيير النظام الحاكم غير الملائم لبعض الدول.

وطبعا ان نرى ان اكثر الامثلة المفهومة من الناحية الحقوقية والقانونية عن التدخل الانساني توجد في المناطق حيث تنتشر «القبعات الزرق»التابعة للامم المتحدة.هذه القوات تقدم المساعدة عادة في ضمان وتوفير حماية السكان المدنيين عند وجود تفويض بهذا الخصوص من مجلس الامن الدولي.ويقع على عاتق المجلس الدور الرئيسي في توفير الموارد اللازمة لتنفيذ عمليات المحافظة على السلام وكذلك كل الصلاحيات الضرورية لحل المهمات المعقدة التي كلفتها بها الاسرة الدولية.

ولكن نرى احيانا ان الذين يسعون لصدور قرارات من مجلس الامن الدولي تتضمن حماية السكان المدنيين،يسعون لاستخدام النقاط غير الدقيقة للمناورة وذلك عن طرق تفسير الصلاحيات المعطاة لقوة حفظ السلام وفقا لرؤيتهم . ففي ساحل العاج على سبيل المثال تم التدخل بشكل مباشر بدون وجود تفويض بذلك من مجلس الامن الدولي في ازمة انتخابية في تلك الدولة في اذار /مارس/ — نيسان /ابريل/ من عام 2011 . وقام موظفو الامم المتحدة بانتهاك المبدأ الاساسي المتعلق بالحياد خلال عمليات حفظ السلام وذلك عندما وقفت بعثة الامم المتحدة بشكل سافر الى جانب احد طرفي النزاع.ولعب ذلك من حيث الجوهر الدور الحاسم في فوز المعارضة في نتيجة النزاع العسكري الذي اندلع في البلاد.

واي كانت نتيجة التطورات السياسية في هذه الدولة الافريقية (التي لا تزال تعاني من عدم الاستقرار) يمكن القول ان هذا السلوك من جانب الامم المتحدة يعتبر المثال الصارخ للانحياز وهو ما يتعارض مع القواعد الاساسية لعمليات حفظ السلام.

ولنبتعد قليلا عن موضوعنا الرئيسي ونلاحظ ان المتطلبات الحديثة نحو الجيل الجديد من العمليات -باتت اكثر شدة واكثر دينامية وتتطلب القدر الاكبر من المهنية والاحتراف ولكن ذلك لا يسير دائما بحق مع الامكانيات الحقيقية للدول التي تقدم مواردها لتنفيذ هذه

ومن الواضح ان كل الاطراف المنغمسة في النزاع بما في ذلك القوات الدولية الموجودة في تلك المنطقة تتحمل التزامات وفقا للقانون الانساني الدولي.ولكن المسؤولية الرئيسية في مجال حماية السكان المدنيين تقع على عاتق الدول ذاتها ويجب على الجهود الدولية ان تعزز تصرفات هذه الدول في هذا المجال.

ولكن ما يجب فعله عندما تبدو الحكومات غير قادرة او لا ترغب في حماية مواطنيها؟كيف يجب في هذه الحالة ان تتصرف بقية الدول؟ من الاجوبة المحددة على هذا السؤال كانت نظرية «المسؤولية في مجال الحماية»التي تم تنسيق اطارها من قبل رؤساء الدول والحكومات خلال قمة 2005وجدير بالذكر ان عناصرها الرئيسية وردت في البنود 138 و139 و140 في الوثيقة الختامية لهذه القمة.

وهي تتلخص في التالي:

-1هذه النظرية يمكن ان تستخدم فقط في حال الرد على الانتهاكات الفظة لحقوق الانسان مثل الابادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الانسانية.

-2 تتحمل الدول المسؤولية الاساسية في مجال حماية سكانها من هذه الجرائم .

-3 دور الجتمع الدولي يتلخص بشكل رئيسي في تقديم المساعدة للدول المذكورة لكي تتمكن من تنفيذ مهماتها في مجال الحماية واما اجراءات الالزام في اطار «المسؤولية في مجال الحماية» فيمكن ان تتخذ فقط بقرار من مجلس الامن الدولي الذي يعمل وفقا للفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة وذلك ان بدت الاجراءات المدنية غير كافية وان بدت هيئات سلطة الدولة الوطنية غير قادرة بشكل واضح على حماية سكان الدولة المذكورة.

ولكن التجربة والخبرة تبين ان مختلف الدول تفسر هذه النظرية وكذلك طرق تطبيقها بشكل مختلف كل على هواها.وتظهر اكثر الخلافات حدة عند ما تظهر لحظات تتطلب «ابداء رد الفعل الحازم في الوقت المطلوب»الذي يفترض عادة التدخل بالقوة.

هل تملك بعض الدول او التحالفات بينها حق التصرف بهذا الشكل ان لم يوافق مجلس الامن الدولي ولم يصدر القرار الذي يعطي الحق باستخدام القوة.وهناك سؤال اخر لا يقل اهمية.اي شكل وحجم للقوة يمكن ان يستخدم للالزام حتى ان وافق مجلس الامن الدولي واصدر التفويض بذلك؟

وخاصة طالبان وقتل 410 اشخاص نتيجة العمليات القتالية التي نفذتها القوات الحكومية الافغانية وقوات التحالف الدولي العاملة في افغانستان وكذلك قتل 187 شخصا نتيجة الضربات الجوية التي قامت بها طائرات الناتو. عتبارا من عام 2007 بلغ العدد الاجمالي للقتلى في افغانستان من المدنيين 11864 شخصا. ولم يتناقص عدد القتلى من المدنيين خلال عمليات مكافحة الارهاب في باكستان واليمن والصومال. ومن المعروف ان القسم الاكبر من المدنيين يقتل نتيجة الاستخدام المتزايد للطائرات بدون طيار.

بهذا الشكل نرى ان الاسلحة العالية الدقة التي من المفترض ان تحمي المدنيين وتمنع وقوع الضحايا بينهم تبدو فعالة وتساعد فقط من يستخدمها لأنه لا توجد خسائر في صفوفهم في الوقت الذي تترك فيه هذه الطائرات بعدها الدمار في المنشات المدنية وتزرع الموت بين السكان بما في ذلك المدنيين منهم. وعادة تكون النسبة الاعلى بين الضحايا من الاطفال والنساء والكبار بالسن اي بين الذين يعتبرون عادة الاكثر ضعفا بين كل السكان. وطبعا لا يمكن لكل ذلك الا ان يثير موجات الامتعاض والتنديد.وليس محض صدفة ان العديد من الحقوقيين الدوليين يميلون لاعتبار استخدام الطائرات بدون طيار كعمليات اعدام بدون محاكمة.

ولا تتقلص اعداد النازحين بالداخل.على سبيل في القسم الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من نيسان /ابريل/ من هذا العام ونتيجة الاشتباكات المسلحة بين القوات الموالية للحكومة ومجموعات الثوار ازداد عدد النازحين بمقدار 220 الف شخص. لقد تمكن مجلس الامن الدولي خلال السنوات العشر الماضية من تحقيق الكثير من اجل توفير الحماية للسكان المدنيين في مناطق الازمات والنزاعات.

لقد تمت في الامم المتحدة صياغة استراتيجية مبادئ الحماية للعمليات المحددة ويجري تدريب واعداد عناصر قوات حفظ السلام بشكل اجمالي بما في ذلك لتنفيذ هذه المهمات. وتم كذلك حل المسائل المتعلقة بالاسلحة النارية الخفيفة والمعدات العسكرية الخفيفة والالغام والمواد الخطرة الانفجار ويجري تركيز الاهتمام بشكل مستمر على مشكلات النازحين واللاجئين وكذلك على صياغة اليات فعالة لمساعدة السكان الذين يمسهم النزاع بما في ذلك توفير المساعدات الانسانية لهم.

تحمل المسؤولية في مجال حماية السكان المدنيين من قبل الحكومات ذاتها وعدم اعطاء ذلك في ايدي المجتمع الدولي.

ولكن بعض الدول وبالذات الغربية وعلى الرغم من اقرارها باولوية الاجراءات الوقائية الا انها تعتقد انه اذا تبين ان هذه الاجراءات ليست بالفعالة فيجب ان يبقى تحت تصرف الاسرة الدولية احتمال استخدام القوة. بدون شك مست رياح التغيير فيما مست، الامم المتحدة ايضا بشكل مباشر. وتطورت نشاطاتها في مجال حفظ السلام بشكل من ملحوظ وانتقلت من العمليات التقليدية في مجال استعادة والمحافظة على السلام الى جهة تنفيذ المهمات المتعددة الوظائف والمتعددة العناصر والباهظة التكاليف نسبيا.

وهذه العمليات باتت تحصل اكثر فاكثر على التفويض «المعزز» ولتنفيذ هذا التفويض بشكل فعال يجري تسليم رجال حفظ السلام المعدات الجوية الحديثة ووسائل المراقبة العصرية. وخلال كل ذلك باتت المهمة الاساسية والرئيسية تتلخص في ابداء رد الفعل السريع والميداني على كل ما يهدد امن السكان المدنيين. وكان ذلك يصل الى حد استخدام القوة لتحقيق ذلك. وتحت غطاء هذه المهمة بالذات تبنى تفويضات غالبية مهمات حفظ السلام وتحدد طبيعة كل تصرفات الاطراف المشاركة فيها – من الوحدات العسكرية الى الشرطة والمختصين المدنيين.

وطبعا يمكن اعتبار عملية حماية المدنيين بما في ذلك مع استخدام امكانيات الامم المتحدة، من المهمات الهامة التي يجب ان تنتهي في كل مراحلها بتسوية النزاع. ولكن سيكون من الخطأ وضعها واعتبارها الاولوية الوحيدة الممكنة او – وهذا اكثر سوءا – استخدامها لتبرير التدخل بالقوة بهدف الاطاحة بالانظمة غير المقبولة من جانب بعض الدول.

ويدل تحليل واقع الامور في «النقاط الساخنة» على ان السكان المدنيين يعانون ويقعون ضحية للعنف والنزاع نتيجة الهجمات المتعمدة من جانب الاطراف المشاركة في النزاع وكذلك نتيجة الاستخدام العشوائي او غير المتكافئ للقوة من جانب اولئك الذين ابدوا الرغبة في تسوية هذا النزاع.

على سبيل المثال في افغانستان وحسب معطيات الامم المتحدة بلغ عدد الضحايا بين المدنيين في عام 2011 3021 شخصا وقتل 2332 منهم نتيجة النشاط الارهابي لمسلحي المعارضة المسلحة

تجربة التعامل مع الازمة او من يجب ان تحميه الاسرة الدولية؟

غينادي غاتيلوف

نائب وزير خارجية روسيا

gmgatilov@mid.ru

هذا السؤال على ما اعتقد هو الان الاكثر مناقشة وبحثا بين السياسيين. والحديث عن هذا الموضوع كان في غاية الحدة خلال الدورة الـ 67 للجمعية العامة للامم المتحدة. وبمبادرة من مجموعة من الدول جرى على «ساحات» هذه الدورة عقد فعالية خاصة غير رسمية تحت عنوان «المسؤولية في مجال الحماية: تعزيز الالتزام بمنع الشر الكبير». والسبب الذي دعا الى ذلك يكمن طبعا في ان تغيرات جدية حدثت خلال فترة غير كبيرة في الفلسفة العالمية. والتغير الاخير في هذا المجال — النزاعات الدرامية في ليبيا وسورية التي تجبر المرء على اعادة التمحيص والتدقيق في التجربة السابقة في تسوية النزاعات.

لقد تم طرح مختلف الاراء في هذا المجال ولكن اللهجة تركزت بشكل رئيسي على اولوية الجهود الوقائية وعلى

يجوز استخدام هذه المواضيع الاساسية القاعدية لا كسلاح الصراع التنافسي ولا كطريقة في سبيل الهاء الاوربيين عن المخاطر الحقيقية. وندعو كل الشركاء لتوحيد الجهود لحل المشكلات المنهجية الحقيقية فعلا.

ونحن ندعو للتنسيق التضامني لجهودنا لان الفوز بالديمقراطية التمثيلية ومن خلال النضال الشاق يستحق ذلك فعلا. وبعد ذلك يمكن ان تبدأ مرحلة جديدة تماما من تعاوننا الاستراتيجي. واني لعلى قناعة تامة من ان القدرة على رؤة الاهداف الاستراتيجية الحقيقية سيساعدنا للقيام بشكل ادق وصحيح اكثر واسرع «فرز القمح عن الزيوان»ولنعمل معا لتنمية هذه الحبوب من اجل الخير العام المشترك ولنحصل منها على ثمار جديدة للبرلمانية الجديدة.

المباشرة لحكام الكيانات الروسية. وفي الدور حاليا قوانين جديدة تغير نظام تشكيل مجلس الدوما ومجلس الاتحاد وتفرض انتخاب عمد المدن.

وسيواصل مجلس الدوما لاحقا القيام وبشكل دقيق وجدي بتحليل سير الحملات الانتخابية الجديدة على كل المستويات وسيقوم بشكل عام ببمارسة المراقبة بشكل اكثر فعالية على كيفية استخدام وتطبيق القوانين. وذلك لاننا نرغب على الاقل ان نكون واثقين من عدم وجود وعدم السماح بالاخطاء خلال العمل التشريعي.

وبالاضافة لذلك كان مجلس الدوا اول ساحة في البلاد حيث تم تطبيق نموذج «البرلمان الالكتروني» بشكل فعال. وهذا العمل يوحد مختلف القوى السياسية. واني لامل في القريب العاجل بان يتم استخدام التكنولوجيات الحديثة ليساعد ذلك النواب والصحفيين البرلمانيين من تنفيذ عملهم بنشاط وفعالية.

المهم سيسمح ذلك للناخبين الروس بالحصول على اتصال مستمر مع نواب البرلمان الذين يمثلون مصالحهم في مجلس الدوما.

واود ان اضيف ان هذه ليست الا امثلة منفصلة عن استخدام المستجدات والابتكارات وهو ما يدل على حدوث تغيرات جدية في البرلمان الروسي الذي سنحتفل في عام 2013 المقبل بمرور 20 عاما على ظهوره.

واود الاشارة الى انه يجب النضال من اجل الديمقراطية ومن اجل الديمقراطية البرلمانية يجب ان يجري ذلك كل يوم عمليا. وكما يقولون – الديمقرايطة تموت ليس بسبب ضعف القوانين بل بسبب ضعف الديمقراطيين ذاتهم. واني لامل ان ذلك لا يخصنا.

نحن نفهم وندرك ان انه تحقيق مستوى مثالي من الديمقراطية في ذات يوم في دولة او مجموعة من الدول. ولا يجوز فرض بشكل اصطناعي منطق العزل والتقسيم ولا شك ان تسييس المشكلات المتنامي يمكن ان يؤدي الى طريق مسدود في اية منظمة .

ولا شك في الديمقراطية وسيادة القانون وقيم دولة القانون تعتبر من المسلمات البديهية في الدستور الروسي ونحن نسير وفقا لها كما والدول المتحضرة الاخرى في العالم.ونحن نعتقد انه لا

تم وضع وتحديد الهدف التالي الطموح – تكوين في عام 2015 الاتحاد الاوراسي الاقتصادي. ولا شك في ان العمل في مجال وضع الشريعات سيكون في غاية الاهمية بالنسبة للاتحاد المذكور.

هنا (وكما في تاريخ البرلمانية الاوربية) يظهر من جديد السؤال عن اختيار النموذج المناسب. وكما حدث في مرات عديدة تبقى المشكلات الاساسية مواجدة في المستويات التالية:نظام تكوين الوفود الوطنية وفي مرحلية الحركة نحو تكوين المؤسسات والنماذج فوق الوطنية وطبعا في طبيعة علاقة الهيئة البرلمانية المقبلة مع عملية تنظيم التكامل الحكومي المشترك.

ونحن ندرك ان البرلمان الدولي هو عبارة عن الافكار القانونية السياسية الرئيسية للحضارة الاوربية بالذات. ولكني اكرر واقول انه هذه الفكرة وقبل ان حصل على شكلها المعاصر مرت بطريق تاريخي طويل.واني لعلى ثقة ان هذه الفكرة تملك افاق كبيرة داخل مجال رابطة الدول المستقلة. وخاصة وان شعوب دول الرابطة ترتبط فيما بينها بطريق مشترك طويل جدا مع وجود قيم ثقافية متشابهة ورواط انسانية قوية.

وخلال ذلك لا يجوز بتاتا نسيان النشاط التشريعي بات في الوقت الراهن من العناصر الهامة في التطور العالمي اللاحق.وهذا امر مؤكد لسنوات طويلة لاحقا وبالذات بالنسبة لروسيا وللدول التي ادركت ضرورة التحديث السياسي الاجتماعي.

انها مرحلة تاريخية في غاية المسؤولية ويجب الاستفادة منها باقصى حد ممكن وبفعالية بالغة. وجدير بالذكر ان الدورة الاولى لمجلس الدوما تشكيلته الحالية (الدورة الربيعية) حصلت على تسمية دورة التحديث السياسي واود هنا التذكير ببعض نتائجها الشديدة الاهمية. تم اعفاء الاحزاب البرلمانية من ضرورة جمع التوقيعات لتاييد مرشحيها.ووفقا للقواعد الجديدة يجري وبشكل فعال وكبير تاسيس وتسجيل الاحزاب الجديدة (حتى الان تم تسجيل 40 حزبا وفي الدور على التسجيل حوالي 200 حزب اخر). وبالمناسبة اقترحت ولاقامة الحوار معها تشكيل مجلس الاحزاب غير الرلمانية يتبع لرئيس مجلس الدوما.وتم من جديد استئناف الانتخابات

اجل هذه المهمات في غاية الصعوبة ولكن يجب دائما مناقشة وبحث كل المسائل المعقدة بشكل صريح ونزيه،لكي نتمكن معا من العثور على الحل الامثل.

اليوم نسمع اكثر فاكثر الحديث عما يسمى «بازمة الديمقراطية التمثيلية» ولكني اعتقد ان هذا ليس «ازمة» بل فقط انتقال موضوعي نحو المرحلة المقبلة في تطوير البرلمانية. يجب العمل مع ذلك بهدوء:في السياسة الداخلية للدولة وكذلك عند البحث عن اشكال مجددة للتعاون البرلماني المشترك. واعتقد ان هذا الاخير في غاية الانية لان المخاطر الجديدة عادة تبقى شاملة وعالمية.

وجدير بالذكر ان العلاقات والبنيات التي ادت الى تكوين مجلس اوربا في ختام المطاف وجمعيته البرلمانية تطورت على مدى فترة طويلة وبشكل لم يكن قط بالبسيط. وذلك قبل ان تصبح الجمعية الرلمانية لمجلس اوربا كنموذج لتكوين الهيئات البرلمانية المشتركة في المنظمات الاوربية والاقليمية الاخرى.

لقد تميز العقد الاخير من القرن العشرين كذلك بنمو عدد الهيئات البرلمانية المشتركة. وكان ذلك وفي غالبية الحالات عن طريق دخولها في بنيات المنظمات الحكومية المشتركة الجديد.ولم تكن بالاستثناء المنطقة الاوراسية (منطقة الاتحاد السوفيتي السابق). في عام 1992 تم تأسيس الجمعية البرلمانية المشتركة في رابطة الدول المستقلة وفي عام 1993 تم تأسيس الجمعية البرلمانية في رابطة التعاون الاقتصادي لحوض البحر الاسود.وبعد ذلك بفترة تم تاسيس الجمعية البرلمانية في رابطة التعاون الاقتصادي الاوراسية وكذلك الجمعية البرلمانية في منظمة معاهدة الامن الجماعي وكذلك الجمعية البرلمانية لبيلوروسيا وروسيا.

وفي ايامنا يشهد التعاون البرلماني الاوراسي مرحلة جديدة يمكن القول انها حاسمة. ومن بين الدلائل على ذلك كان العمل المشترك الذي يقوم ممثلو بيلوروسيا وكازاخستان وروسيا. نحن (كنا الاوائل من حيث الجوهر في التاريخ الحديث لمنطقة اوراسيا) الذين باشروا بمناقشة الحدود المحتملة للشكل المقبل للتكامل البرلماني.

وتبدو واضحة تماما انية هذه المهمة.لقد تم تشكيل الاتحاد الجمركي والمجال الاقتصادي الموحد للدول المذكورة اعلاه.

وتقوم هذه القوى المذكورة اعلاه عادة بطرح «حلول بسيطة» تقوم عادة على الخوف من الغريب والتطرف وتسبب باندلاع مواجهات احتجاجية جديدة في الشوارع. ومن المعروف ان الانتشار السريع وتنامي شعبية الشبكات الاجتماعية في الانترنت بات يسمح وبسرعة بتكوين حركات جماهيرية احتجاجية وبظهور زعماء جدد. وهؤلاء عادة لا يملكون خبرة في السياسة العلنية ولكن ذلك لا يمنعهم من التوجه الى «ارادة الشعب».

ويمكن القول انه وفي الوقت الحال وبفضل الانترنت بات يتطور «عالم اخر» حقيقي بشكل تام وليس افتراضي وفيه توجد وسائل اعلامه الخاصة به وساحات للنقاش وهو يملك امكانيات جدية لحشد الطاقات لا تبالي بالحدود بين الدول وكل ذلك يوجه التحدي لتقاليد المجتمعات الديمقراطية و لاسسه العصرية المعهودة.

ماالذي يجب القيام به في الحالات التي يتم من خلالها التشكيك في شرعية السلطات وقراراتها وعدالة المحاكم ويكون الهدف النهائي لمثل هذه التصرفات يصبح زعزعة الاستقرار في الدول؟

وكذلك عندما يسود الصمت عن المسؤوليات والواجبات ويتم الايحاء للمجمع وخاصة لشبابنا بالافكار التي تتحدث عن الطابع المطلق للحريات الفردية؟

وتبين المناقشات في بعض المنظمات مثل الجمعية البرلمانية لمجلس اوربا ان الاوربيين قادرين وحتى في احوال الازمة التصدي لاغراء القرارات المبتذلة ولا نتفرق «كل في بيته» لكي يبقى كل منا لوحده في مواجهة هذه المشكلات.

في اوربا فعلا ينمو الادراك ان قيام الدولة المستقرة غير ممكن دون ديمقراطية قوية. ولكن تنفيذ القيم الديمقراطية وتحقيق العدالة الاجتماعية تحتاج بحد ذاتها للدولة المستقرة.

ولهذا اعتقد انه يجب استعادة ثقة ببعضنا البعض بشكل مطرد ومشترك،ويجب تربية الاحترام نحو القانون وتعزيز قيمه.ويجب الاخذ بعين الاعتبار الوقائع الجديدة عند تطوير التشريعات،ويجب دراستها بعمق وتجنب الاصرار فقط على موضوع توسيع عمليات الحظر والمنع.

المركزية»ومقتل العشرات من الاشخاص في البحر الابيض المتوسط خلال تنفيذ عملية الناتو في ليبيا وبعض المواضيع الاخرى غير البسيطة.

وتقترح روسيا وفي اطار مجلس اوربا تحمل كامل المسؤولية والتصدي في الوقت المطلوب والمناسب للتطرف والتعصب القومي والنازية الجديدة والكراهية والتمييز وفق الانتماء الاثني والديني والثقافي وغيره. وهذا كله يميز العديد من الدول التي تعلن نفسها اوربية وديمقراطية قحة.

ويجب اليوم وبشكل مطرد معالجة العديد من المواضيع الحساسة مثل حماية الاطفال من المعاملة القاسية ومن الاستغلال الجنسي ومن المواد الاباحية. ويجب التصدي للانتهاكات في مجال حرية التنقل والدفاع عن حقوق اللاجئين والمهاجرين والسجناء.

واعتقد انه يجب كذلك لفت الانتباه الجمعية البرلمانية لمجلس اوربا نحو ضرورة حماية الذكرى التاريخية . لقد ضحى الاوربيون بعشرات الملايين من الارواح على مذبح النصر في الحرب العالمية الثانية. ولذلك لا يحق لنا بتاتا النظر بدون مبالاة نحو محاولات نسيان قرارات محاكمة نيورنبيرغ التي تم تسجيلها في ميثاق الامم المتحدة. وروسيا التي تحملت اكبر الخسائر البشرية ستواصل لاحقا الدفاع عن هذه المواقف في الامم المتحدة وفي منظمة ستراسبورغ وغيرها من المنظمات الدولية.واني لعلى قناعة من ان الجمعية البرلمانية لمجلس اوربا تملك الامكانية التي تسمح لها بشكل صريح ومفصل بالتحدث عن دروس الماضي وكذلك عن مستقبل اوربا. وهذا المستقبل يرتبط اليوم بمصير الديمقراطية.

لقد اصطدمت الكثير من دول اوربا بسبب الازمة المالية العالمية (وبالاضافة للعواقب الاقتصادية الثقيلة) بمشكلة فقدان ثقة السكان نحو الاشكال التقليدية لعمل النظم الديمقراطية وفي بعض الاحيان تبدو محط التساؤل شرعية مؤسسات السلطة بحد ذاتها.

جدير بالذكر ان بعض القوى التي تحاول الحصول على شعبية مبتذلة تعمل لاستغلال مزاج الاحتجاج السائد حاليا بسبب اضطرار بعض الدول لفرض اجراءات اقتصاد وتوفير قاسية في فترة الازمة المالية واستعداد الجهات الاكثر راديكالية للخروج للشوارع والدخول في مواجهات مع السلطة .

ومن المعروف انه في مجلس اوربا بالذات تبلور المفهوم القائل ان اوربا الكبيرة الموحدة – اوربا التقدم والازدهار – يمكن ان تبنى فقط على اساس ما يوحد الناس وليس ما يفرق بينهم. وان قمنا فعلا بالانصات وقمنا بادراك حجج بعضنا البعض فسنتمكن حتما من تحقيق هذه المهمة. ولكن تكوين اجندة اوربية متضامنة للتطوير في القرن الحادي والعشرين لا تزال مشكلة لا حل لها.

على الخرائط الجغرافية لا توجد اليوم خطوط المواجهة»الباردة» ولكن في عقول بعض السياسيين لا يزال ذلك موجودا وهو يختفي بصعوبة بالغة على ما يبدو. ولا شك في اني لست اول من يواصل الحديث عن ذلك. ويبدو واضحا ان منطق المواجهة لم يندثر حتى النهاية بما في ذلك المنظمة الموجودة في ستراسبورغ. والسبب الرئيس وهو التحامل العقائدي الذي بات من العادات المعهودة وكذلك المسلك المتساوي في الكلام طبعا وليس بالافعال نحو الشركاء الذين طالما بحثوا في هذه المنظمة بالذات عن فرصة الحوار.

ومن الواضح ان ذلك يعيق التحرك معا الى الامام ومن هنا يظهر مستوى الاحترام المتدني نحو مؤسسات ستراسبورغ. وفي ذات الوقت يجب القول انه وبفضل مجلس اوربا بالذات تظهر الوثائق القانونية التي تسمح بالحديث عن المجال القانوني الموحد لكل الدول الـ47 الأعضاء في المنظمة. وطبعا قبل محاولة التوجه الى امكانيات الاتحادات و المنظمات الاقليمية الاخرى يجب في البداية حل المشكلات الاوربية المشتركة في مجلس اوربا الذات.

لماذا من المهم جدا الحديث عن ذلك اليوم؟ لأن «الحمل» العقائدي العتيق لا يسمح بالانتقال الى حل المشكلات الجديدة الجدية. لا شك في ان مجلس اوربا واعتمادا على افضلياته الفريدة (اكثر من 200 اتفاقية ووثيقة اتفاقية – قانونية اخرى بما في ذلك الموجهة للوقاية من اكبر المخاطر المعاصرة) يمكنه ويجب عليه تركيز الجهود على حل المهمة الرئيسية – بناء اوربا الموحدة بدون خطوط فصل.

ومن المعروف ان الجمعية البرلمانية لمجلس اوربا قامت بشكل صريح ونزيه بمناقشة مشكلات مثل التجارة بالاعضاء البشرية في كوسوفو وما يسمى «بالسجون السرية لوكالة المخابرات

روسيا والجمعية البرلمانية لمجلس اوربا: آفاقنا المقبلة

سيرغي ناريشكين

رئيس دوما الدولة

في يوم 2 تشرين الاول (اكتوبر) من العام الجاري صدر في دورة الجمعية البرلمانية لمجلس اوربا قرار مراقبة حول روسيا.وصوت»ضد» القراركل اعضاء وفدنا وذلك لان الكثير من البنود الواردة في القرار لم تكن مقبولة بتاتا بالنسبة لنا.

لقد بدا واضحا قبيل افتتاح الدورة ان القرار الذي سيصدر سيكون في اكثر اشكاله قسوة وعدم لباقة ولذلك اتخذت القرار بتأجيل زيارتي الى ستراسبورغ،لأنه وعلى خلفية هذه الوثيقة الاستفزازية كان واضحا ان البرلمانيين الاوربيين لن يصغوا لي ولن يسمعوا صوتي. وانا من جانبي كنت انوي التحدث ليس عن القرار المذكور ولا عن الخلافات بل عن الاولويات الاستراتيجية وعن طرق تخطي المخاطر المشتركة فعلا. لأن ذلك هو الامر المهم الذي لاجله تتوحد جهود دولنا وشعوبنا وهو ما يجعل ساحات مثل الجمعية البرلمانية لمجلس اوربا مطلوبة وضرورية.

3. *Camus Jean-Yves.* Le monde manichéen d'Eurabia // Le Monde. 2012. 29 mai.

4 - ايليشيف إ. التدخل الانساني والقانون الدولي// دولة القانون: نظرية وتطبيق م. 2011 . رقم 3.

5. Le Monde. 2012. 2 mai.

6. Ibid.

7. *Rashid Hussain Seyed.* Energy geopolitics show unsightly side? // Saudi Gazette. 2012. 27 may.

8 - انباء موسكو. 27 شباط 2012.

فيها: «تغيير النظام يولد حتما ضرورة البناء الوطني للدولة. وان لم يحدث ذلك فان النظام الدولي سيبدأ بالانهيار. وقد تظهر بقاع بيضاء تعني انعدام القانون وستسود على الخارطة كما حدث في اليمن والصومال وشمال مالي وشمال غرب باكستان. وقد يحصل هذا في سورية. انهيار الدولة سيحول اراضيها الى قواعد للارهابيين او توريد السلاح للجيران وبما انه لن تكون هناك اية سلطة مركزية فلن يتمكن أي احد من وقف ذلك» [1].

يجب القيام بعملية إعادة نظر عميقة وليس سطحية أو كما كتبت صحيفة «ايكونومسيت»يجب إعادة هندسة النظام المالي العالمي لانه يبدو واضحا جدا انه بات يعيش على اساس عملة احتياطية واحدة تم «ضخ فيها»كميات كبيرة من المال الفارغ وهو امر لا يمكن ان يستمر مستقبلا. ويبدو اضحا ان دول مجموعة بريكس تدرك ذلك جيدا.

ونعتقد انه يجب على الغرب الان النزول عن منصبة المراقب الذي يحاول دائما تعليم باقي العالم كيف يجب عليه العيش ويجب على الغرب ان يفهم اخيرا ان تحالفات الدولية الجديدة الذي ظهرت في الساحة الدولية مؤخرا ومن بينها مجموعة دول بريكس ومنظمة معاهدة الامن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون وغيرها هي ليست من تعرجات التاريخ بل هي عملية مشروعة وطبيعية لتشكيل عالم متعدد الاقطاب متعدد الدول حيث يجري حل المهمات الواقفة امام بعض الدول بدون انتقاص حقوق ومصالح الدول الاخرى وحيث يتطور التعاون بين هذه الدول على أساس المساواة.

وطبعا تتطلب عملية إعادة تكوين نموذج العولمة التي بدأت،الكثير من الجهود وكذلك الاعتراف بانه حانت نهاية الاحتكار على اتخاذ القرارات وطرح المقترحات التي كان البعض يعتقد انه يجب ان تقبل دائما بدون بديل وانه اخذ يخرج على الساحة الدولية لاعبون جدد يطالبون بالمساواة في الحقوق وهم في ذات الوقت يبحثون عن طرق خاصة بهم لن يحيدوا عنها لاحقا.

قد يكون ذلك فعلا أحد أهم الدروس المستقاة من «الربيع العربي».

1 - لاريونوفا م. بريكس في منظومة الادارة الشاملة. الاحداث السياسية الدولية، عام 2012 ، الرقم 4

2. http://www.warandpeace.ru/ru/exclusive/view/68247/

النظام السياسي للدولة. ويكمن القيام بذلك فقط بالاعتماد على خطة كوفي عنان التي يجب ان يلتف حولها كل أطراف المجتمع الدولي بما في ذلك المؤيدة للاسد والمعارضة له. والبديل الوحيد لذلك هو الحرب الاهلية او التدخل العسكري من الخارج.

وهذا يمس كل دول «الربيع العربي». أجل هناك يسود المزاج الحرج بل وحتى الثوري والرغبة العارمة بتنفيذ تغييرات جذرية وتغير مسار الاحداث. ولكن هنا لا احد يرغب ولا ينتظر قدوم القاذفات لقصف المدن والقرى بل يرغب بالنصيحة الطيبة كيف يجب بناء الدار الوطنية وتقديم المساعدة المحددة. وهنا تقف روسيا في خندق واحد مع الدول الغربية. وهذا يظهر واضحا من مثال اليمن. فعلى الرغم من كل الخلافات وعلى الرغم من كل التوقعات المتشائمة تم تكوين مجموعة «اصدقاء اليمن» التي تضم دول مجلس تعاون دول الخليج العربية والدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن الدولي والاتحاد الاوربي. وتبين من الواقع العملي ان المجموعة قادرة على العمل بفعالية كوسيلة للمساعدة في تنفيذ التحولات السياسية الداخلية وهو ما تبين من اللقاء الاخير لها في الرياض يوم 23 ايار (مايو) عام 2012.

وفي نهاية المطاف يجب الاعتراف بان العالم اكثر تعقيدا وتعددا من كل البنيات الماكرة التي وضعها منظرو العولمة اعتماد على نظرية العالم الوحيد القطب. .العولمة تسير قدما ولكنها لن تسير وفق الطريق المعدة لها مسبقا بل على الطريق الذي تضعه الحياة ذاتها الذي يتطلب احترام مصالح وتاريخ وثقافة وديانة وحضارة كل الدول المشاركة في العلاقات الدولية.

وهذا يعني انه يجب على كل الدول بما في ذلك المتطورة بينها العودة الى نظام ويستفاليا والى مبدأ السيادة الوطنية حتى لو اعتبر البعض ان ذلك انحطاط. يجب القول ان اللاعبين غير الحكوميين في العلاقات الدولية على قدر كبير من الاهمية وهم يلعبون دورهم في عكس رأي المجتمع المدني. ولكن لا يمكن لهم بتاتا الحلول محل الدول لأنهم لا يملكون الوسائل والصلاحيات والموارد والامكانيات التي تملكها الدول. يجب طبعا وبشكل كامل العودة والنظر الى الامم المتحدة والى اسسها القانونية الدولية.

بشكل غير منتظر تحدث السياسي الامريكي المعروف هنري كيسينجر لصالح المحافظة على منظومة ويستفاليا وجاء ذلك في مقالة له في «واشنطن بوست» تحت عنوان «التدخل في سورية قد يتسبب بعواقب عالمية الطابع». ونشرت المقالة في 4 حزيران من عام 2012 وقال

في ظروف العولمة وهو ما تسبب بالكثير من الخسائر الاقتصادية والسياسية غير المبررة ومن بينها على سبيل المثال عدم وجود طرق برية لنقل المحروقات من منطقة الخليج وهو ما يجعل كل العالم يرتعش عندما تتحدث ايران عن اغلاق مضيق هرمز.

وكتبت صحيفة سعودية تقول حول ذلك: «اما الولايات المتحدة فهي مشغولة بأشياء اخرى مثل تمرير مشروع نقل الغاز الطبيعي من تركمانيا عبر افغانستان وباكستان الى الهند مع معارضة مشروع اخر لنقل الغاز من ايران الى الهند عبر افغانستان وباكستان وذلك ليس انطلاقا من الجدوى الاقتصادية بل فقط لخنق المشروع الول الذي لا يرضي واشنطن لوجود ايران فيه [١٧١].

وجدير بالذكر ان ضعف الدول الوطنية يحمل في طياته المخاطر الكبيرة والمتعددة ولا يمكن لأي امور مثل الجيوش الخاصة او امتلاك البطاقات البلاستيكية من فيزا او غيرها ان يساعد في حل هذه المشكلات التي تشكلت تاريخيا وخاصة تلك المتعلقة بالأمن.

والحلقة الاساسية الاهم التي ولدت الازمة في النموذج الحديث للعولمة كان كونها قدمت من مركز واحد فقط واعتمدت بالذات على الولايات المتحدة وحلفائها. وغالبا كان ذلك يتم بواسطة طرق القوة. ولم يتم خلال ذلك الاخذ بعين الاعتبار مصالح اللاعبين الدوليين الاخرين حتى الكبار جدا منهم.

ويجب القول ان نتائج الشكل الحالي من العولمة 1.0 لا تزال غير مقنعة. ومن الواضح ان النموذج المقترح والمتعلق بالعالم المتعدد الاقطاب لا يعيش أفضل اوقاته حاليا. وان لم يتم تشييده بالشكل المناسب والمطلوب وان لم يتم إصلاحه ومع الاخذ بعين الاعتبار مصالح الدول الاخرى فستراه ينهار او سيؤدي الى تطور مواجهات في غاية الخطورة. بكلام أخر ان لم يقم الغرب التاريخي بادخال تغييرات جذرية في نموذجه للعولمة وان لم يجعل هذه العملية شفافة وخاضعة لمراقبة الدول والوطنية وان لم يقر بان مركز اتخاذ القرار سينقل بهذا الشكل او ذلك الى مستويات اخرى في اطار نموذج العالم المتعدد الاقطاب مع المحافظة على الدور الرئيسي للامم المتحدة فسنتعرض جميعا لامتحانات عسيرة جدا.

فيما يتعلق بسورية فهناك يمكن منح الفرصة للقوى الوطنية المنادية بالديمقراطية والمعارضة للتطرف والارهاب ان تباشر بالحوار الوطني البناء مع الانتقال لتنفيذ عمليات اصلاح عميقة في

فاين اذا حدث خلل في النموذج الاول للعولمة او ثورة، كانت الثورات العربية من بين علائمه؟ فقد حدث على كثير من المستويات. لقد قامت المؤسسات المالية العالمية والمصارف الدولية العملاقة بتجميع سلطات هائلة في يديها. فانها لا تخضع لاحد في اطار توسع وانتشار العولمة في السوق المالية وأسواق البضائع والخدمات. وهذا الواقع الذي اطلق عليه «التحرير من الضبط» بات يؤدي رأسا الى سوء استغلال هائل ويتعارض بشكل مباشر مع النموذج التعددية والديمقراطية الذي عرضه على العالم أصحاب فكرة العولمة 1.0. ومن ينتخب اصحاب البنوك الامريكية او قيادت الشركات العالمية؟

وجدير بالذكر ان النموذج المعروض للعولمة كان يملك البنى التحتية المالية والمؤسسات الدولية والعملاء ممثلين شارع «وول ستريت» والشركات المتعدد القوميات. ولكنه لم يكن يملك بنيات تحتية صناعية منتظمة وفي النتيجة حدث في التسعينيات بداية القرن الحالي تقسيم العمل الدولي في ظروف الحركة الحرة لرؤوس المال ومع سواد مبدأ «الحد الاقصى من الربح» وجرى ذلك بشكل غير منظمة وعفوي وادى الى اعادة توزيع الامكانيات الصناعية وهو ما تسبب بخللة في التوازن يتسم بالماساوية .وفي ذات الوقت اخذت دول آسيان بالنمو والتطور بشكل سريع وقوي وفي ذات الوقت تراجع الانتاج في الولايات المتحدة (الانتاج الصناعي هناك يعطي الان فقط 12% من الناتج الداخلي الاجمالي) وفي دول الاتحاد الاوربي وتحولت بعض المناطق الى مناطق خسارة وشمل ذلك عدة دول. وكان ذلك بحد ذاته ايضا احد اسباب «الربيع العربي». شباب الشرق الأوسط الذي حصل على تعليم لا بأس به انتظر تطور كامل في دول المنطقة ولكن بدلا من ذلك كان يعرض عليه ان يصبح من مستهلكي منتجات «المناطق الصناعية»في الصين وكوريا الجنوبية.

وفقدت التيارات المالية بشكل كامل الجذور الصناعية وتبين ان 80% من الانتاج انتقل الى اسيا و80% من المال ينقل عبر «وول ستريت». وطبعا لم يكن من الممكن ان تستمر طويلا بشكل مستقر هذه البنية المختلة للاقتصاد العالمي ودل على ذلك حدوث ازمة عام 2008 ووقوع الربيع العربي.

وجدير بالذكر ان العامل الهام جدا الذي ولد الكثير من المشكلات في الشكل الحالي لعولمة كان يكمن في ان البنيات التحيتية القاعدية (باستثناء الانترنت والاتصالات) لم تكن قادرة على العمل

الدول العربية زاد من تعقيد الوضع النمو الحاد لاسعار المواد الغذائية بسبب الجفاف الذي ضرب معظم مناطق العالم في صيف 2010. وفي العديد من الدول وبالذات في سورية تواصل الجفاف عدة سنوات وهو ما تسبب بتقويض العلاقة بين المجتمع والدولة. سبب الازمة ليس دائما يكمن في النظام السياسي.

ماذا في الغرب ذاته؟ لقد بدأت اوربا الموحدة بحماس مطلق بتنفيذ مشروع العملة الاوربية الموحدة. ولكن المشروع اصطدم بعقبات قوية وهو يهتز بشدة حاليا وقد ينهار. وتحوم المخاطر فوق خروج اليونان من منطقة اليورة وهذا موضوع ليس سنوات بل أشهر. وعلى الدور اصطفت عدة دول ومنها ايرلندا واسبانيا وايطاليا والبرتغال. وهي ما تسمى بدول «PIIGS» وعلى الفور تظهر اسئلة كثيرة ومن بينها كيف كان لذلك ان يحصل؟ ويقول الكثير من الخبراء والناس العاديين:»نحن لا نريد ان ندفن تحت انقاض الليبرالية الجديدة [15]. ويجري التشكيك في اسس المنظومة التي كان عليها ان تعرض على العالم افضل وانجح ديمقراطية. وكتب بير لاروتورو، عضو ما يسمى بفريق «روزفلت-2012» في صحيفة نفس العدد من موند الفرنسية: «قد لا يعجب ذلك الليبراليين الجدد ولكننا نقف ليس امام ازمة الدولة الرخاء الكامل بل امام ازمة الراسمالية وهي عميقة جدا بحيث لم تعد تجدي الردود الكلاسيكية» [16].

وتبين دراسة مكونات آليات محاولات العولمة 1.0 التي باتت احدى اسباب الازمة السياسية الاقتصادية لنموذج التسعينيات وبداية القرن الجاري،تبين أنها تقف على 3 حيتان:قوة الشركات المتعددة القوميات التي تملك الامكانيات المالية الضخمة التي تعادل امكانية دولة متوسطة الحجم والتي تعتمد كقاعدة على الولايات المتحدة وكذلك على المؤسسات المالية فوق الوطنية مثل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي وشارع «وولت ستريت» بموارده المالية الهائلة. وأخيرا وثالثا على حلف الناتو. ويلعب دور المحور – الدولار الامريكي الذي يلعب دور «الدم الأزرق» في الاقتصاد العالمي (حاليا يطلق عليه كثيرا لقب «الرئيس الميت»). وتلعب مسألة حقوق الانسان دور الوسيلة الفعالة لمنح الشرعية لهذا الشكل من العولمة وذلك بمساعدة كل قوة وسائل الاعلام الامريكية العملاقة وهوليود وكذلك التكنولوجيات المعلوماتية الحديثة التي تمنح فرص للتلاعب بالوعي العام بشكل لم يكن موجودا سابقا.

الاحداث ان السعي لفرض الديمقراطية بمساعدة طرق القوة يمكن ان تؤدي الى نتائج معاكسة تماما. يتم إخراج من القاع قوى متعددة بما في ذلك الدينية والمتطرفة التي تحاول تغيير اتجاه تطور الدول المذكورة وتغيير الطابع العلماني لإدارتها».

وكل مرة كان «انتصار الديمقراطية» هذا ينتهي باضطهاد وابعاد الأقليات كما جرى في كوسوفو وكذلك الى زعزعة الاستقرار بشكل كامل كما جرى في العراق والى حرب طويلة الامد كما في افغانستان ووالى تفكك تزعزع اسس الدولة كما جرى في ليبيا. ولكن أصحاب الفكرة (من المعتمدين على عقيدة المحافظين الجدد)وكذلك المنفذين له (الولايات المتحدة مع دول الناتو) لا يكلون ولا يتعبون ويؤكدون على ان ذلك هي فقط ضرر طفيف مرافق. وهاهي الامور تندلع في سورية وايران على الطريق يجب الانتهاء من هاتين الدولتين وسيتم تحقيق النصر المبين. ولكن ألا يخدع انفسهم انصار النموذج الليبرالي الجديد؟

بشكل عام نظرية حقوق الانسان والديمقراطية الالكترونية التعددية تحصل على رد الفعل الايجابي في قلوب الملايين من الناس كما كان الناس سابقا يتهافتون سابقا لتاييد مكافحة الامبريالية والاستعمار وغيرها من شعارات القوميين العرب والشيوعيين. الشباب الذين سيطرت عليهم وألهبت عقولهم ثقافة الانترنت وامكانية التنقل الحر في العالم والحصول على المعلومات بشكل حر وسريع اخذ وكما في كل الاوقات يحلم بحياة بعيد عن الاملاء والفرض والفساد والتخلف الاجتماعي الذي يعيق التطور.

ولكن لا احد يرغب بتاتا في هذه الدول العربية وغير العربية ان يتم فرض الديمقراطية بالقوة. لا يمكن بتاتا منح السعادة بالقوة. هذه الدول يجب بنفسها ان تصل وتختار نموذج الديمقراطية الذي يلائمها. وهذا ما تقوله تجربة التاريخ الانساني كلها.

لقد حصل خلل جدي في صورة «الديمقراطية القادمة بالتتالي» بسبب النموذج الليبرالي الجديد للاقتصاد الذي يقترحه الغرب مع هذه الديمقراطية في عبوة واحدة.

يجب القول ان سبب انطلاق «الربيع العربي» كان ليس فقط الديكتاتورية التي دامت عشرات السنين وحولت رؤساء الدول الى ملكول لبلادهم بل وكذلك تطبيق عمليات اصلاح سطحية وفق النموذج الليبرالي الجديد وهو ما تسبب بهزات عميقة في المجتمعات العربية التقليدية. قبل ذلك مرت على هذا الطريق ايران حيث وقعت الثورة البيضاء بزعامة الامام الخميني. وفي

هناك محاولات للترويج لنموذج «شخص المستقبل» و«مواطن العالم» المجهز بكل ما يلزم من منجزات الحضارة والتكنولوجية بدءا من القميص الامريكي وافلام هوليود حتى اجهزة الكمبيوتر المحمول ولكن هذه المحاولة طالما اصطدمت بالتنوع والاختلاف السائد في العالم انه يصطدم بمقامة مختلف التجمعات بما في ذلك الارهابية منها.

ولا تبدو كل المجتمعات مستعدة لابتلاع نظرية الانسان الحديث الذي يجب ان يكون مفصلا وفق نظريات المراكز التكنولوجية الحديثة.يحاول الغرب فرض تصوراتها عن نمط الحياة على كافة الدول والشعوب بما في ذلك عن طريق الرويج لمعايير وقيم أخلاقية غريبة تبدو قريبة من الوثنية وعبادة الاوثان في بعض الاحيان (انظروا ديفيد بيكهام وليدي غاغا ومايكل جاكسون وغيرهم من نجوم الفن والبرونوغرافيا). وهو طبعا ما يصطدم بمقاومة كبيرة في معظم الاحيان. وجدير بالذكر أن شعبية الإسلام المتطرف والراديكالي اخذ تقوى في طل «الربيع العربي» وهو الذي يعارض «الديمقراطية العارية».

وردا على الرفض والمقاومة العلنية والخفية» قامت الولايات المتحدة وحلفائها بإشعال مجموعة من الحروب المتتالية – في صربيا والعراق وافغانستان وليبيا – وكل ذلك باسم انتصار قيم الخير والعدالة والديمقراطية وحقوق الانسان وغير ذلك من القيم التجريدية التي تبدو من بعيد جميلة وجذابة. ولا تبدو ظاهرة في الافق نهاية هذه الحروب «الانسانية»بل هناك تلال من الجثث التي تنمو وتتزايد (أخرها كان في سرت الليبية – 50 الف قتيل). حاولت روسيا في مجلس الامن الدولي الحصول على رد على السؤال – من في نهاية المطاف يتحمل مسؤولية كل ذلك ولكنها محاولات باءت كلها بالفشل بشكل عناد وكانت تصطدم بحائط من الصمت المطبق. في افضل الحالات كان الرد يشبه ما قالته وزيرة الخارجية الامريكية السيدة كلينتون كتعليق على على النزاع بين اسرائيل و«حزب الله» في لبنان عام 2006 عندما وصفت ما رافق تلك الحرب بقصف شديد للمدن اللبنانية المسالمة: «هذا ألم حالة الطلق التي ترافق ولادة الشرق الاوسط الجديد».

تطرق فلاديمير بوتين لهذه المشكلة في مقالته قبل الانتخابية «روسيا والعالم المتغير» التي نشرت في 27 شباط (فبراير) عام 2012. وقال: «ما يجري في العالم العربي يعد عبرة ودرسا كبيرا.تبين

جيدا ومناسبا كثيرا: الدولة الأقوى من الناحية العسكرية والسياسية والاقتصادية وبالتكنولوجيات – الولايات المتحدة تعرض على العالم مشروع «المجتمع المفتوح» والديمقراطية التعددية والتحرك الحر للافراد والمعلومات والبضائع ورؤوس المال. وتمكنت التكنولوجيات الحديثة وخاصة في مجال الاتصالات من الانتقال عبر الحدود وتكاثف تبادل المعلومات وهو ما جعل العالم يبدو اصغر- «كقرية واحدة». وتبددت الحدود بين الدول ليس فقط من الأعلى بل ومن الأسفل وشهدت الكتل الشعبية عمليات تفاعل قوية جدا فيما يخص تحديد الهوية وظهرت اسس جديد دينية وطائفية وذابت الاسس القديمة واخذت تندثر.

ودور السيادة الوطنية في مثل هذا الحالة تقلص ولم يعد يلعب الدور المركزي وتخلى عن مكانه في الاولوية لحقوق الانسان وكان يجب ان تنتقل صلاحيات هيئات السلطة الوطنية الى هيئات فوق قومية. ولعب دور المختبر لكل هذه الامور الجديدة – الاتحاد الاوربي ومؤسساته الكثيرة المتطورة.

وبدلا من منظومة ويستفاليا وتشديدها على السيادة الوطنية للدولة ظهرت نظرية «التدخل الانساني» تحت شعار حماية حقوق الانسان. ولفت المختص السياسي الروسي إي إيليشيف الانتباه مال قاله ر. ديوما في عام 1991 عندما كان وزيرا لخارجية فرنسا حول كردستان العراق: «على الرغم من انه يجب السير وفق الالتزامات الواردة في المعاهدات الدولية إلا انه في بعض الاحيان تظهر ضرورة ملحة لانتهاك معايير القانون الدولي \14\.

وبالإضافة لذلك حاول الغرب خلال السنوات العشرين الاخيرة مرات عديدة فرض ما يسمى بقانون «التدخل الإنساني» كمقياس يفرض على ارض الواقع اعتمد في السابق ولا يزال يعتمد ويتضمن فرض عقوبات من جانب واحد ضد دولة او عدة دول تحت ذريعة حماية حقوق الانسان. ولكن سرعان ما تبين ان العالم بل وحتى اوربا تبدو مختلفة ومتنوعة جدا من الناحية السياسية والحضارية لدرجة تجعل من الصعب جدا تطبيق نموذج واحد موحد على العالم وعلى اوربا.

واخذ الكثيرون يطرحون السؤال التالي: ما القاسم المشترك بين فنلندا والبرتقال أو المانيا ورومانيا. وما هي الروابط الاوربية بين هذا وذاك وأين تكمن الهوية الاوربية لكل منها؟

ومع الانتهاء من هذا الاستعراض السريع غير الكامل يمكن الخروج باستنتاج ان منظومة العلاقات العالمية الشاملة القائمة اليوم لا تصلح بشكل جيد لفترة الهزات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية الجدية. وهذه المنظومة تقع في مرحلة انتقالية – العالم القديم (الوحيد القطب) انهار ولكن العالم الجديد المتعدد الاقطاب لا يزال في مرحلة التكون التي طالت ولا تزال مستمرة منذ 20 عاما ولم تنجز حتى الان. السؤال المحير هو – متى ستنتهي وبماذا؟ هل ستظهر في نهايتها تناقضات جديدة اكثر خطورة؟

ومن وجهة النظر هذه يمكن اعتبار ما يسمى بالثورات العربية أو «الربيع العربي» وهو ما يلمح فيه محاكاة «لربيع براغ» كانت حدث ختامي لسلسلة من الاحداث التي يمكن القول بشكل مشروط انها فصلت الحقبة ما بعد السوفيتية او فترة ما بعد الحرب البادرة عن مرحلة جديدة مختلفة في العلاقات الدولية.

أي من العلامات المميزة يمكن فرز لدى منظومة العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الدولية التي قامت قبل «الربيع العربي»على مدى 20 عاما؟

نبدأ مما كتبه في مجموعة مقالات «حركات الاحتجاجات في الدول العربية» التي صدرت عن معهد دول اسيا وافريقيا التابع لاكاديمية العلوم الروسية في عام 2011، المستشرق الروسي المعروف ل. فيتوني الذي قال: «الخطأ القاتل الذي ارتكبته النخبة الحاكمة في مصر وتونس كان يكمن في أنها بالذات وبعد التكامل على ارض الواقع في بنيات المجتمع العالمي وفي السوق العالمية تجاهلت حقيقة ان الهوة المتزايدة في مستوى الاستهلاك وامكانية الوصول والاستفادة من الخير الاجتماعي ومنجزات الحضارة لن يتم قبولها بهدوء من قبل باقي فئات المجتمع. لان هذا الامر بالذات يعتبر كذلك جزءا من السمات الليبرالية والديمقراطية وهي ظهرت ايضا بفضل سياسات التحديث التي اعتمدتها سلطات الدولتين».

بكلام اخر يمكن القول ان «الربيع العربي» كشف واخرج الى السطح كل القروح والمشكلات التي تولدت في بداية التسعينيات من القرن الماضي نتيجة نماذج العولمة ولنسميها العولمة 1.0.

ولنتذكر في المرحلة المبكرة من النصف الاول من التسعينيات بعد انهيار الاتحاد السوفيتي اخذت تقوى نزعات تكوين عالم احادي القطب موحد. وكان يبدو هذا العالم من الخارج

تجعلها تتحول الى اتحاد تكاملي سياسي واقتصادي قوي جدا. هناك امكانية كبيرة لتحقيق ذلك ولكن يجب تنفيذ العمل الكبير حتى مع الدول التي تحمل صفة المراقب مثل روسيا التي تم تقليص صلاحياتها كثيرا خلال دورة المنظمة في استانه في حزيران عام 2011 وهو ما جعل امكانية التعاون اللاحق في غاية الصعوبة.

بعد المأساة الليبية في عام 2011 عندما تعرضت الجماهيرية لعدوان غير مبرر من جانب الناتو بذريعة منافقة -»إقامة منطقة حظر جوي» فوق ليبيا لحماية السكان المدنيين، ظهرت الكثير من التساؤلات حول مستقبل الاتحاد الافريقي الذي كانت ليبيا من اللاعبين الاساسيين والفعالين فيه. هذا على الرغم من ان الجميع يدركون وجود امكانيات كامنة كبيرة لدى هذه المنظمة الاقليمية. ويجب القول ان عدة منظمات سياسية وعسكرية اقليمية في منطقة اوراسيا ومنطقة اسيا والمحيط الهادئ وامريكا اللاتينية والشرق الاوسط اخذت تزداد قوة وتتحول الى قوى مؤثرة ومن بينها يمكن ذكر منظمة معاهدة الامن الجماعي ورابطة التعاون الاقتصادي الاوراسية واسيان ومنظمة شنغهاي للتعاون وميركوسور (مختصر السوق المشتركة لدول اميركا الجنوبية) ومجلس التعاون لدول الخليج العربية (المجلس المذكور اعلن في نهاية 2011 انه وبمبادرة من الرياض سيسير على نهج التحول الى اتحاد).

ويجب القول ان بعض المنظمات التي تتطور بسرعة وتقوى مثل منظمة معاهدة الامن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون لا تنتمي بتاتا الى منظومة القيم التي ينتمي لها الناتو وهي تعتمد على فلسفة سياسية مغايرة تماما وهي قامت لحل مسائل ومهمات مغايرة تماما وهو ما سيتم الحديث عنه لاحقا.

وباختصار يمكن القول ان التناقض الرئيس في الساحة الدولية اليوم هو تناقض بين بنيات دولية تم تشكيلها وفق تصورات ونظريات العالم الاحادي القطبية ومنظمات تشكلت تحت تصورات العالم المتعدد الاقطاب. وهذه الاخيرة تطالب بالتعاون على اساس التساوي وترفض ان تعامل عن طريق «الاوامر من الاعلى». وهذه التناقضات لا تتسم بطابع التنافر ولذلك يمكن حلها فقط بطرق سياسية دبلوماسية وذلك بخلاف المراحل السابقة من التطور العالمي.

وفي اذار /مارس/عام 2012 وخلال الحوار مع روسيا وجدت جامعة الدول العربية في نفسها القوة لصياغة وعلى اساس الاجماع ما يعرف «بالبنود الخمسة». (في 10 اذار اعلن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف ما يلي: قمنا بتنسيق موقف مشترك من 5 بنود. اولا – وقف العنف من كل المصادر. ثانيا – تكوين الية محايدة غير متحاملة ومستقلة للمراقبة. ثالثا – عدم القبول باي تدخل خارجي . رابعا — السماح بنقل المساعدات الانسانية بدون عائق. خامسا- دعم مهمة كوفي عنان بقوة بهدف بدء الحوار بين الحكومة وكل الفصائل المعارضة/. وهذه البنود بالذات جاءت لاحقا في اساس خطة كوفي عنان. وفي ايار وقعت مذبحة في قرية الحولة بسورية حيث قام مجهولون بقتل حوالي مئة شخص وكان ذلك بمثابة الامتحان الجدي للجامعة وللمجتمع الدولي كله. وباتت البنود الخمسة وخاصة بند عدم التدخل الخارجي محط الشك وسيبين الزمن هل ستتمكن الجامعة من الخروج من الازمة بشرف ام لا.

وبمقدور منظمة التعاون الاسلامي (حتى عام 2011 كانت تسمى منظمة المؤتمر الاسلامي) ان تلعب دور الموازي. وهذه المنظمة تقع حاليا في طور النمو المطرد. وهي لم تقم باية حركات شديدة في مجال حل الازمة السورية وبقيت على اتصال مع السلطات السورية ولم تخرج في قراراتها خارج نطاق قرارات الامم المتحدة ومجلس الامن الدولي.

وهذه المنظمة تملك الطموح بان تصبح المنظمة الثانية بعد الامم المتحدة وهي تضم 57 دولة من دول العالم (ربع عدد دول العالم) حيث يسود الاسلام بين السكان. وزاد صوت المنظمة كثيرا في الفترة الاخيرة بفضل الدور الشخصي لأمينها العام اكمل الدين احسان اوغلو وهو سياسي ودبلوماسي مرهف قادر ببراعة على السير بتوازن بين مختلف مراكز القوى في المنظمة. وبمشاركة شخصية منه تم في عام 2005 اقرار خطة عمل المنظمة لعشر سنوات وفي عام 2008 تم اقرار النظام الداخلي الجديد للمنظمة. ولكن قد يكون لهذا السبب بالذات (ضرورة التوازن بين مختلف مراكز القوى (المملكة العربية السعودية وايران وباكستان وتركيا واندونيسيا وماليزيا) لا تزال غير واضحة حتى النهاية اتجاهات سياسة منظمة التعاون الاسلامي. وهل ستتمكن وكما في السابق توحيد الدول المختلفة عن بعضها البعض والمتفرقة في مختلف بقاع الارض فقط عبر العامل الديني او ستعمل لصياغة فلسفة ما خاصة بها

والوضع في هذا المجال قريب من مسرح اللامعقول. ولدى تحليلها لحالة الحلف المتأزمة قبيل قمة الحلف في شيكاغو كتبت الصحفية المعروفة ن.غيبير في «موند» الفرنسية في عدد يوم 14 ايرر (مايو) عام 2012 وقالت ان «الحلفاء لم يتفقوا على طريقة عمل منظومة الدفاع المضاد للصواريخ في حال ظهور الازمة ولا على التمويل الذي يقدر بمليارات من اليورو». ونوهت بان منظومة الدفاع الصاروخي ليست الا مشكلة من المشكلات الكثيرة التي تواجه الحلف.

وهذا كله لا يلغي وجود العديد من الامثلة عن التعاون البناء بين الحلف وروسيا في العديد من المشكلات الدولية الحادة ومن ضمنها مشكلة افغانستان. ولكن الذي يعكر كل ذلك ظهور مقاطع مصطنعة مثل مغامرة الناتو في ليبيا. لقد قررت دول الناتو تقويض وتغيير سير طريق تطور المجتمع الليبي الداخلي بدون ان تكون لديها اية صلاحيات وتفويض من جانب مجلس الامن الدولي.

وهناك امثلة اخرى – ومن بينها جامعة الدول العربية. انها تبدو كسفينة انهكتها عواصف الثورات العربية. ويمكن القول ان الزعيم التقليدي لها – مصر منهمك بشكل عميق في مشكلاته الداخلية وهو امر طبيعي جدا بعد الاحداث الثورية التي عاشتها هذه الدولة في 2011. وظهرت الى المقدمة واحتلت مكانة القيادة العربية السعودية وكذلك قطر ولكن هاتين الدولتين لم تتمكنا حتى الان من جعل بقية الدول العربية تلتف حولهما بالشكل الكامل. وفي تشرين الثاني (نوفمبر) عام 2011 اتخذت الجامعة قرارات بناءة نسبيا حول سورية تتوافق مع قرار مجلس الامن الدولي في 3 اب (اغسطس) عام 2011 الذي قال: «ان الطريقة الوحيدة لتسوية الازمة الجارية في سورية هو قيام عملية سياسية من قبل السوريين انفسهم». ولكن جامعة الدول العربية قامت لاحقا في بداية عام 2012 بتجاوز هذه الصيغة. وعرضت على سلطات دمشق طريقتها الخاصة لحل الازمة السورية (تسليم السلطة وصلاحيات الرئيس بشار الاسد لنائب رئيس الجمهورية فاروق الشرع) وهو امر لم يبحث حتى الان من قبل السوريين انفسهم كما جاء في قرار مجلس الامن الدولي. وقامت الجامعة بتجميد عضوية سورية على الرغم من انها من الدول المؤسسة للجامعة. وكل ذلك طبعا لم يساعد في ظهور نظرة ايجابية من جانب السلطات السورية على تصرفات الجامعة.

«بريكس» ستحفز التجارة بين دول المجموعة وتفسح المجال لتقديم القروض بالعملات الوطنية لدول المجموعة». والنقطة المبدئية هنا هي ان وجود افاق لاجراء الحسابات المتبادلة بالعملات الوطنية للدول المشاركة في اتفاقية المصرف الموحد للتطور. وتم التوقيع على هذه الاتفاقية ايضا في نيودلهي من قبل رؤساء المصارف المركزية في دول مجموعة «بريكس» [12]. ولكن هذه لا تزال الخطوات الاولى.

ويجب القول ان المنظمات المالية الدولية القائمة – صندوق النقد الدولي والمصرف العالمي لم تعد تلبي متطلبات الزمن وترد على تحدياته. وكما تبين من ازمة عام 2008 لم تتمكن هذه المؤسسات من تنفيذ المهمات الملقاة على عاتقها بشكل فعال. لقد ظهرت داخل هاتين المؤسستين ضرورة ملحة لاعادة التنظيم واعادة توزيع الاصوات لصالح الدول ذات الاقتصاد المتنامي واقامة توازنات جديدة تاخذ بعين الاعتبار نمو اقتصادات جديدة في العالم.

وقبل فترة تمكنت «بريكس» من تحقيق زيادة حصتها في المصرف العالمي من 44 الى 47%. وحصة دول «بريكس» في صندوق النقد الدولي زادت كذلك من 5ر39% الى 25ر42% ولكن على الرغم من ذلك يبدو واضحا انه يجب متابعة العمل في اصلاح وتطوير هاتين المؤسستين للتوافق مع الواقع الجديد. وتعمل بشكل فعال نسبيا بعض الاليات الاخرى الضرورية لكل العالم مثل منظمة التجارة العالمية.

وتبدو الازمة واضحة في العديد من المنظمات الاقليمية التي كانت قوية سابقا. والجميع يعلمون بازمة اليورو وهو العمود الفقري للاتحاد الاوربي والذي بدونه سيعود هذا الاتحاد الى شكل منطقة تجارة حرة لا اكثر. ويتحدث القوميون في معظم دول اوربا عن تزايد عدد المسلمين في هذه الدول [13]. ويمكن القول كذلك ان الناتو بشكله الحالي وكبقية من بقايا الحرب الباردة لم يعد نافعا واستهلك نفسه وبقي فترة طويلة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي يبحث عن سبب وجوده وكان يعتبر ذلك يكمن بشكل خاص في التوسع نحو الشرق والترويج لنفسه على انه مصدر الامن والاستقرار. والناتو لم يتخلص بعد حتى الان من افكار التحالفات العسكرية بات يرسم وكالعادة خطوط فصل ونشر منظومة الدفاع المضاد للصواريخ في منطقة مسؤوليته وذلك لحماية دول الحلف من مخاطر وهمية غير موجودة وهو ما تسبب بظهور التوتر من جديد بين الشرق والغرب.

على الامم المتحدة بحد ذاتها عبور عملية تحويل وتطوير متكاملة وهو ما تم الحديث عنه بشكل محدد في تصورات السياسية الخارجية لروسيا الاتحادية في عام 2008.

وجدير بالذكر أن التجمعات الدولية التي تتكون بشكل مواز للامم المتحدة والتي يقال انها تهدف مساعدتها، مثل مجموعة الثمانية الكبار او مجموعة الدول العشرين تعتبر من الساحات الهامة للحوار ولصياغة المسالك المنسقة لدول العالم الكبرى في المجال السياسي(مجموعة الثمانية) والمسائل الاقتصادية (مجموعة العشرين).

ولكن اعتقد انها لا تزال لا تنخرط بشكل عضوي في الاشكال الموجودة للتعاون ولا يزال دورها غير واضح بدقة في الصرح الاجمالي للعلاقات الدولية والزامية تطبيق القرارات الصادرة عنها للدول الاعضاء فيها ولبقية اعضاء المتجمع الدولي. أنها تتواجد بشكل مواز لبنيات الامم المتحدة ويجب تنفيذ العمل الكبير لكي يتم التوصل الى المستوى المطلوب من التنسيق وتجميع القوى وهو امر غير موجود اليوم.

وقد يكون دور هذه الساحات الحوارية مفيدا جدا كما يتبين من قرارات القمة الاخيرة لمجموعة الثمانية الكبار بخصوص سورية التي صدرت في ايار (مايو) من العام الجاري لانها سمحت بتكوين علاقات مشتركة بين الدول تقوم على المساواة وتطبيق القانون الدولي وعدم فرض على الدول والشعوب قرارات غير مقبولة من قبلهم.

وهناك منظمات جديدة وواعدة مثل مجموعة «بريكس» ومنظمة شنغهاي للتعاون الاقتصادي وهي لا تزال في مرحلة الترسخ على الرغم من ان عملية تحويل «بريكس» الى مؤسسة كاملة تجري بوتيرة سريعة جدا وكما اشارت لذلك مارينا لاريونوفا مديرة معهد المنظمات الدولية والتعاون الدولي في جامعة الدراسات الوطنية «مدرسة الاقتصاد العليا»[1]. ولكن هذه الخبيرة تكتب لاحقا ان «بريكس» لا تزال حتى الان لا تملك وظيفة تنفيذ القرارات وتطوير الادارة الشاملة[11].

وقد يمكن التجادل مع هذا الطرح الاخير وان قمنا بالتعرف بدقة على مواد القمة الاخيرة لزعماء دول مجموعة «بريكس» في نيودلهي (في آذار /مارس/ عام 2012) فسنرى انه تم الاتفاق على تأسيس مصرف تطوير «بريكس». وأكد رئيس وزراء الهند مانموهان سينغ خلال القمة على ان «الاتفاقية التي تم التوقيع عليها اليوم بين مصارف التنمية والتطوير في دول

أجوبة على كل هذه التحديات والمخاطر المحيقة. وفي ذات الوقت يتكون الانطباع لدى بعض المراقبين بان البشرية تتقدم نحو الامتحانات الشاملة الجديدة وهي غير مستعدة بشكل جيد وغير مجهزة بالشكل الوافي فيما يخص وسائل التأثير الدولية.

قد يقول البعض إنه توجد الامم المتحدة والمؤسسات الكثيرة المختصة وان المنظمة الدولية وخلال السنوات الـ67 التي مرت على تأسيسها قدمت نفسها على انها وسيلة لا بديل لها في المحافظة على السلام والامن العالمي وتوفير الظروف اللازمة للتطور المستقر للبشرية.

وفي كلمته امام الدورة السادسة والستين للجمعية العامة للامم المتحدة اكد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف على «ان منظمة الامم المتحدة تبقى الهيكل الاساسي للعلاقات الدولية وللتعاون المتساوي المتعدد الاطراف لصالح كل دول الامم المتحدة. وتملك الامم المتحدة شرعية فريدة من نوعها وكذلك الصلاحيات الضرورية لابداء رد الفعل المناسب والمطلوب على كل اشكال المخاطر والتهديدات المعاصرة. ويجب على الامم المتحدة بالذات مواصلة ضمان القيادة السياسية والقانونية والاخلاقية في التصدي للمخاطر والتحديات الحديثة ويجب عليها وضع وتحديد مبادئ ومقاييس عادلة للتعاون ومراقبة تنفيذها وتقديم المساعدة اللازمة للدول التي تحتاج لذلك».

هذه المنظمة وعلى اعتبارها الهيئة الدولية الاساسية والمنسق الرئيسي للجهود الدولية كان يجب أن تصبح الشكل المقرر «للحكومة العالمية» الذائعة الصيت ولكن الانقسام العقائدي في العالم منع تحقيق ذلك. والآن وعلى مدى 20 عاما تفرق العالم على هذا الأساس واندثرت الفكرة. ولكن يجب الاعتراف بان منظومة الادارة العالمية التي تلبي متطلبات الحقبة لم تقم حتى الان. وبدلا من الخلافات العقائدية ظهرت أمور فصل اخرى بما في جيوسياسية وخطوط تتعلق «نموذج المستقبل» التي يبدو مختلفا بالنسبة للقوى التي تحدد على ارض الواقع سير التطور العالمي وفي بعض الاحيان يكون هناك تعاكس تام. ومع ذلك تواصل التحديات والمخاطر الجديدة ذات الطابع العالمي بالتراكم واخذت تقترب من الحد الحرج متقدمة على التغيرات المنهجية في كل صرح العلاقات الدولية.

ويؤكد الكثير من الخبراء على ان مؤسسات وبنيات الامم المتحدة تحتاج الى تطوير كبير وجذري لكي تصبح مرنة ليس فقط في مجال اتخاذ القرار بل وفي مجال تطبيقه على ارض الواقع. ويجب

إلا الهلع والخوف من مختلف انواع الهزات التكتانية ذات المنشأ والمصدر المختلف والتي قد تتحول في القريب العاجل الى نقلة حضارية وبيئية كبيرة قد تجلب معها الكارثة إن لم يكن لكل البشرية فعلى الاقل لجزء منها.

ومن حيث الشكل قد تبدو هذه الهزات مختلفة: على غرار ما جرى في 11 ايلول (سبتمبر) وما لحقه من موجات اهتزازية في الارهاب وحروب «ضد الارهاب» وقد تكون على شكل «فوكوشيما» التي شككت بمستقبل البشرية في مجال الطاقة او على شكل الجفاف الضخم في عام 2010 الذي أعاد الى الاذهان شبح الجوع على الكوكب وقد تكون على شكل انهيار الاسواق المالية في عام 2008 تحت ضغط «الثقل» الهائل للمال المنفوخ أو مختلف أنواع «العقود الاشتقاقية» (أو اتفاق اشتقاقي في الاقتصاد، بالإنجليزية: derivative). وجدير بالذكر ان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وفي كلمته خلال يوم 21 ايار(مايو) امام الحكومة الجديدة اشار الى وجود الكثير من عوامل الغموض وعدم التحديد في العالم. وفي وقت سابق ذكر الرئيس بوتين نفس الفكرة في كلمته الاخيرة امام نواب مجلس الدوما في تشكيلته الخامسة يوم 23 تشرين الثاني (نوفمبر) 2011. والآن يمكن القول أن حجم الغموض وعدم التحديد لم يتقلص ولم يقل حجمه خلال نصف السنة الاخيرة بل وعلى ما يبدو ازداد وذلك في الاضطراب بشكل عام وفي العلاقات الدولية.

ويجب القول ان كل الاحداث التي وقعت خلال 15 – 20 عاما بما في ذلك التحولات الهائجة في 2011-2012 في العالم العربي كانت «الصبغة المعلمة» التي ابرزت ظاهرة جديدة نوعيا: باتت على مفترق الطريق ليس فقط المنظومة الاقتصادية العالمية التي تشكلت بعد الحرب العالمية الثانية التي يبدو واضحا انها باتت تحتاج الى الاهتمام الشديد بها بل وكل النظام العالمي وأولوية سيادة الدولة كما ورد في نظام وسيتفاليا وفي ميثاق الامم المتحدة والذي دفع ثمنه من دماء حوالي 62 مليون انسان ونصفهم تقريبا من أبناء وطننا.

وتعدد توارد الكوارث الطبيعية والتقنية والبيئة الكثيرة والعمليات الارهابية والثورات والازمات المالية والاقتصادية وبات ذلك من الاشياء المعتادة تقريبا ولكن ذلك لا يسمح بتحديد وبشكل كامل حجم الكارثة المقبلة واختيار المحور الرئيسي لتركيز القوى من البشرية. لقد حان الوقت لنقر بالحقيقة وننظر لها بشكل مباشر لانه عمليا نفد الوقت ولم يتبق أي منه للبحث عن

«الربيع العربي» في سياق العولمة أو إعادة تشغيل المصفوفة

اوليغ اوزيروف

سفير روسيا في المملكة العربية السعودية،
الممثل الدائم لروسيا الاتحادية في منظمة التعاون الاسلامي

كان يوجد في كل جيوش العالم اختصاص عسكري يسمى راصد الاصوات. وتكمن مهمته في تحذير القوات الصديقة من اقتراب جيش العدو. في القديم كان المذكور يضع أذنه على الارض ويحاول التقاط خبطات حوافر الجياد. وفي الفترة اللاحقة المعاصرة كان يقف لالتقاط ضجيج الطائرات المقتربة أو التقاط اشتداد نشاط وفعالية الاتصالات على الموجات اللاسلكية. واليوم وفي عالمنا المتغير بسرعة مذهلة يبدو وجود نقص واضح في مثل هؤلاء المختصين المحنكين وكأنهم اختفوا واندثروا. وفي ذات الوقت ظهر على السطح الكثير من العرافين وقارئات الكف والمحللين الماليين الذين لا يختلفون كثيرا من حيث الواقع عن المنجمين و المختصين بالإدراك الحسِّي الفائق وخاصة فيما يخص دقة التوقع.

وطبعا هناك الكثير من الذي يمكن الاستماع له في الوقت الراهن. نحن وعلى مدى سنوات عديدة لا عمل ولا شغل لنا

في (على سبيل المثال حول مستقبل افغانستان خلال المدى المتوسط) قد يلغي حتى الانجازات التكتيكية التي تم تحقيقها بفضل الجهود المشتركة، على سبيل المثال «الترانزيت الافغاني».

ثانيا — كان بمقدور الجانين الاستفادة بشكل اكبر من الامكانيات الجديدة التي تظهر للتعاون بعد انضمام روسيا الى منظمة التجارة العالمية ومن برامج تطوير الشرق الاقصى الواعدة واستثمار ثرات منطقة القطب الشمالي ومن مشاريع الطاقة الدولية. في هذا المجال تم تحقيق بعض الناجح في السنوات الاخيرة ولكن ذلك يبقى قليلا. نحتاج لمشاريع ضخمة واجتذاب البزنس الخاص اكثر في هذه العملية وكذلك مراكز البحوث المستقلة.

ثالثا — يجب نقل التعاون في مجال المجتمع المدني الى مستويات نوعية جديدة. ظاهرية الابوية Paternalism التي تبديها الولايات المتحدة في الكثير من الاحيان تثير الامتعاض والنفور في المجتمع الروسي. ولذلك يجب ان يحل دلا عنها الحوار المتساوي مع الاحترام المتبادل ومع الاخذ بعين الاعتبار الخصائص التاريخية والثقافية للتطور وكذلك الوقائع السياسية القائمة. ولتحقيق ذلك يجب بذل الجهود من الجانبين والتخلص من العوائق البيروقراطية والتفكير القديم البالي.

رابعا — حان الوقت لتطبيق الاليات الحديثة في مجال التعاون الثنائي والتي تمليها مصالح الجانبين الطويلة الامد وليس المصالح السياسية الانية. ويجب القول ان كل الامكانيات اللازمة لذلك متوفرة فعلا. وفقط يجب ظهور الإرادة السياسية.

ومن الدعوات لزيادة الحماية الجمركية الوطنية في الدولتين وهو ما سيضيف تعقيدات جديدة في العلاقات.

ثالثا — في السنوات القريبة المقبلة لا يوجد اي اساس يدعو لتوقع اي فقزات في العلاقات الثنائية لانه لم يتم في اي من الدولتين حتى الان تكون وعي ثابت ومستقر بان مصالح الدولتين على المدى البعيد تتطلب الانتقال الى مبادئ جديدة في التعاون تفترض الاخذ بعين الاعتبار واحترام كل طرف لمصالح الطرف الاخر والتعاون كشركاء لحل المشكلات الحادة في العالم .طبعا الطريق نحو هذا النوع من التعاون يبدو طويلا ومتشعبا ترافقه الصعوبات.

الخروج من الدائرة المغلقة

لا شك في ان اي سياسي او اي خبير في الشؤون الدولية سيوافق حتما على ان مواصلة التعاون بين موسكو وواشنطن تتسم باهمية فائقة ليس فقط بالنسبة للدولتين بل لكل الوضع في العالم. اجل لم تعد بنية العالم في القرن الحادي والعشرين ثنائية الاقطاب ولكن بدون التعاون بين روسيا والولايات المتحدة لا يمكن بتاتا حل الكثير من المشكلات في العالم المعاصر. ولا شك في ان زيادة فعالية المؤسسات الدولية وتسوية النزاعات الاقليمية ومكافحة الارهاب ومنع انتشار السلاح النووي وكذلك البحث عن ردود وجاوبة على الكثير من تحديات العولمة وتهديدات الامن الدولي،يمكن ان يتم فقط وفق طريق واحد فقط وهو توحيد جهود المجتمع الدولي في سبيل تحقيق ذلك. ومن الذي سيترأس هذه العملية غير روسيا والولايات المتحدة؟

ما الذي يجب القيام به من اجل الخروج من الدائرة المغلقة القائمة في العلاقات بين الدولتين، دائرة «الانفراج – المواجهة والصدام» التي لا تسمح بنقل العلاقات الى مستوى جديد، مستوى التعاون الطويل الامد المفيد للطرفين ؟

اولا- لا يجوز قط القول ان الخلاف دراميا الى حد كبير.الخلاف قد يظهر حتى بين الحلفاء المقربين.

ولكن الخلات مهما كانت عميقة ومعقدة ومؤلمة لا يجوز لها ان تطوق وتمنع تطور العلاقات في الاتاجهات الاخرى. لا شك في ان وجود قنوات للاتصالات افضل دائما من عدم وجودها حتى لو كانت فرصة صياغة الموقف الموحد قليلة جدا في هذه اللحظة. ولا شك في ان انعدام الحوار

الحملات الرئاسية في الدولتين. لقد ظهرت الى السطح مجددا المشكلات التي لم يعثر على حل لها وكذلك الازمات الكامنة التي مست بهذا الشكل او ذاك كل مجالات التعاون بين الدولتين.

وطبعا ما ذكر اعلاه لا يعني ان روسيا والولايات المتحدة تعودان الى حالة المواجهة في العلاقات كما كان خلال الحرب الباردة. لقد تبين من خلال فترة ادارة الرئيس جورج بوش انه يوجد حدود موضوعية للتدهور المحتمل للعلاقات بين الدولتين. على سبيل المثال من الصعب جدا التصور امكانية استئناف سباق التسلح بنفس الحجم الذي كان بين الدولتين سابقا. هناك حدود مالية واقتصادية وسياسية ستكبح حتما تنفيذ هذا السيناريو. وكذلك يبدو قليل الحتمال ان تقوم اي من الدولتين وعن قصد بزعزعة الاستقرار الاقليمي لتقويض موقف الطرف الاخر او استخدام التهديد بخطر الانتشار النووي لتحقيق ذلك. لا تزال هناك حاجة متبادلة وكالسابق بين موسكو وواشنطن ولذلك سيكون التنافس محدودا بين الجانبين.

في يوم 18 حزيران (يونيو) عام 2012 عقد اللقاء بين الرئيسين فلاديمير بوتين وباراك اوباما في لوس كابوس وخلاله تم استعراض السعي من قبل الدولتين لمواصلة السير على نهج تطوير العلاقات بشكل مطرد.

وعند محاولة التكهن بطريقة تطور العلاقات بين الجانبين في القريب العاجل يمكن طرح الاحتمالات التالية:

اولا — ستحاول الدولتان تجنب الخطوات التي يمكن ان تؤدي الى ازمة حادة في العلاقات بينهما. لان مثل هذا التطور للامور لا يلبي المصالح العيدة الامد للدولتين. طبعا سيتم الاعتراف بوجود خلافات ومشكلات ولكن ذلك لن يؤدي الى تاجيج منفلت للتوتر غير خاضع للرقابة والسيطرة. وعلى الاغلب ستجري المحافظة على وسائل التعاون الموجودة وستعمل قنوات التعاون الرسمية وغير الرسمية لاحقا.

ثانيا — ستتعرض العلاقات بين الدولتين لاحقا للضغط المتزايد من قبل العوامل الخارجية وبالذات تدهور الاوضاع في مختلف بقاع العالم. لا شك في ان استمرار الحرب الاهلية في سورية سيكون عامل تعقيد اضافي في العلاقات بين موسكو وواشنطن. ونفس التأثير السلبي سيكون لازدياد التوتر حول الوضع في ايران وبالذات العمل العسكري ضد المنشات العسكرية الايرانية. ومن المعروف ان انحدار الاقتصاد العالمي نحو ازمة جديدة سيزيد من المزاج القومي والمتعصب

ويجب الاشارة اخيرا بشكل منفصل الى العاون الروسي الامريكي في موضع انضمام روسيا الى منظمة التجارة العالمية.ويجب القول والاقرار انه وبدون الدعم الفعال من جانب الولايات المتحدة لم يكن بمقدور روسيا الانضمام الى هذه المنظمة الدولية وكانت العملية ستصبح معقدة وطويلة اكثر.لقد قامت الولايات المتحدة الضغط على بعض شركائها من اجل ازالة العوائق الاخيرة على طريق روسيا نحو الانضمام. ويجب القول خلال ذلك ان سياسة»اعادة الشغيل لم تسفر عن اي تحسن ملموس او نمو كبير في التجارة بين الولتين او الى زيادة الاستثمارات الامريكية شكل حاد في روسيا. وبالمقارنة مع الصين والمانيا وايطاليا وبعض الدول الاخرى يبقى موقف امريكا في السوق الروسية اكثر تواضعا.

ماذا بعد؟

يجب الاعتراف ان «اعادة التشغيل» وعلى الرغم من كل انجازاتها لم تتمكن من تغيير الاسس الاساسية للعلاقات بين الدولتين ولم تغير المزاج الاجتماعي السائد في الدولتين الذي لا يزال اسيرا للافكار البالية من زمن الحرب الباردة وبالتالي لم تتمكن عنلية «اعادة التشغيل» من نقل العلاقات الى مستويات نوعية جديدة.

عند صياغة وثيقة «ستارت - 3» البالغة الاهمية استمر الجانبان بالاستناد وطرح المفاهيم القديمة عن الاسقرار الاستراتيجي ومن ينها مفهوم»الردع الاستراتيجي» و»التوازن النووي» و»التدمير المتبادل المضمون» وغيرها.وبقي هناك مستوى كبير من عدم الثقة المتبادل الذي ظهر واضحا خلال النقاش ول مشكلات الدفاع المضاد للصواريخ.

لم تظهر حتى الان في العلاقات الروسية الامريكية المستويات المطلوبة من التفاهم المتبادل التي تسمح بضبط الاهتزاز الحتمي في الاحوال السياسية في الدولتين.

مع حلول اواسط عام 2011 بدا وكأن الدفعة الاولى النابضة من «اعادة التشغيل» قد انتهت واستنفذت قوتها. لقد تم في العلاقات الروسية الامريكية تحقيق تقريبا كل ما كان يامل بتحقيقه مع القاء في اطار النموذج التقليدي المعهود لهذه العلاقات. وبات واضحا اكثر فاكثر ان التقدم التالي الى الامام سيصبح ممنكا فقط في حال حدوث تغيير نوعي في مبادئ هذه العلاقات. ولكن لا موسكو ولا واشنطن كانتا على استعداد للقيام بذلك وهو ما ظهر بوضوح خلال

مع طهران وبفضل التعاون بين روسيا والولايات المتحدة بالذات بات ممكنا الاتفاق على قيام مجلس الامن الدولي بفرض عقوبات دولية اضافية ضد ايران مع المحافظة على منظومة الحوافر الايجابية والسلبية نحو البرنامج النووي الايراني.

وان تحدثنا فعلا عن المصالح الروسية البحتة التي تم تحقيقها خلال سير «اعادة التشغيل» فيجب اضافة الى القائمة المذكورة اعلاه عدة بنود.

قبل كل شيء يجب القول ان الولايات المتحدة وتحت تأثير هذه السياسة بالذات اخذت وبشكل اكبر من السابق تاخذ بعين الاعتبار المصالح الاستراتيجية لروسيا داخل المجال السوفيتي السابق. طبعا واشنطن لم تعترف ولم بمقدورها قط الاعتراف بان هذه المنطقة هي منطقة مصالح متميزة لموسكو ولكن واشنطن اخذت بدقة اكثر تستمع للقلق الروسي وباتت الادارة الامريكية تظهر القدر الكبير من ضبط النفس في مجال تقديم الدعم العسكري الفني لجورجيا بعد حرب اب عام 2008 وقامت كذلك بتقليص اللهجة الدعائية الداعمة لميخائيل سآكاشفيلي.

واعترف البيت الابيض ولو بدون سعادة بخسارة يوليا تيموشينكو في الانتخابات الرئاسية في اوكرانيا فو المرشح فكتور يانكوفيتش الذي كان يعتبر «موال لموسكو» وبذلك تم تاجيل الى فترة بعيدة موضوع توسيع الناتو نحو الشرق وهو امر كان من المنغصات الكبيرة في العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة.

لقد بدت واضحة جدا عملية تغير سلم الاولويات في السياسة الامريكية في منطقة الاتحاد السوفيتي السابق وهو ما دفع انصار الحزب الجمهوري للحديث عن نوع من «خيانة»المصالح الامريكية في المنطة.

ومن بين النتائج الهامة لسياسة «اعادة التشغيل» بالنسبة لروسيا كان تخفيض حدة الانتقاد الامريكي للنظام السياسي الروسي ولموضوع حقوق الانسان في روسيا.طبعا لم يكن بمقدور ادارة اوباما الديمقراطية التخلي بشكل كامل عن شعار الدفاع عن حقوق الانسان ودعم الديمقراطية واعتبار ذلك من احد المهمات في استراتيجيتها في العلاقات مع موسكو. ولكن وعلى ارض الواقع ابتعدت هذه المهمة الى الصف الثاني:بدلا من الضغط الشديد فضل الديمقراطيون استخدام تكتيك «الاجتذاب البناء» لروسيا نحو الحوار حول مسائل تطوير مؤسسات المجتمع المدني و»تبادل الخبرات»في مجال تطوير اليات الديمقراطية الخ..

لقد اعلن الرئيس باراك اوباما عن انتهاج مسلك اكثر مرونة نحو تطوير الدفاع المضاد للصواريخ الت تثير الانتقاد الحاد من جانب موسكو. وهذا التصرف وعلى الرغم من انه لم يغير من جوهر الموقف الامريكي لا انه هدف لعرض الاستعداد للحار من جانب الادارة الامريكية الجديدة مع روسيا حول مشكلات الامن الدولي.

لا شك في ان التوقيع على «ستارت-3» سمح بتشكيل المقدمات اللازمة لتوسيع التعاون الروسي الامريكي في المجال الذري بشكل عام. وفي عام 2011 باتت سارية المفعول الاتفاقية الخاصة بالتعاون في مجال الاستخادم السلمي للطاقة الذرية (ما يسمى «باتقاقية 3-2-1») التي فتحت السوق الامريكية لشركات الطاقة الذرية الروسية.

ومن بين الانجازات الكبيرة لسياسة «اعادة التشغيل» وخاصة بالنسبة للجان الامريكي كان الاتفاق حول «الترانزيت الافغاني» الذي سمح للولايات المتحدة وحلفائها في قوات التحالف الدولي العاملة في افغانستان باستخدام «المعبر الشمالي» اي عبر اراضي روسيا لنقل الحمولات غير العسكرية. وطبعا هذا الاتفاق لم يكن يعني تضامن روسيا مع الموقف الامريكي بخصوص افغانستان. لقد بقيت موسكو تنتقد بشكل حاد سياسة واشنطن في افغانستان. وتركز الانتقاد الروسي بشكل حاد على تهاون قوات التحالف الدولي وعدم مقاومتها لانتاج المخدرات في افغانستان مما ادى الى زيادة حجم انتاج المخدرات هناك بشكل لا سابقة له. وشددت موسكو على ان القسم الاكبر من هذه المخدرات يهرب لاحقا الى روسيا بالذات.ولكن على الرغم من كل ذلك اقرت روسيا بان الوجود الامريكي في افغانستان يلعب بشكل عام دور نشر الاستقرار في كل منطقة اسيا الوسطى بشكل عام ولذلك قامت روسيا بتقديم هذا الدعم المحدود ولكن الفائق الاهمية للولايات المتحدة (واستمر ذلك ليتحول الى اقامة مركز نقل لوجستي في اوليانوفسك تابع للناتو).

وبات منهجيا اكثر التعاون في مجال مكافحة الارهاب وتهريب المخدرات. ومن بين النتائج الهامة لعملية «اعادة التشغيل» كان تقارب مواقف روسيا والولايات المتحدة بخصوص البرنامج النووي الايراني. طبعا استمرت موسكو في رفضها الحاسم لاي عمل عسكري امريكي او اسرائيلي ضد المنشات النووية الايرانية في المستقبل ولكنها في ذات الوقت ذكرت بشكل واضح وصريح انها انها ضد حصول ايران على السلاح النووي. وقامت موسكو بتقليص تعاونها العسكري الفني

وبهذا الشكل يمكن القول ان الظروف التي تشكلت في بداية عام 2009 كانت تدل على تطابق المصالح الروسية والامريكية بالشكل الذي يسمح بالانتقال الى مرحلة جديدة في العلاقات الثنائية وهو ما تمت تسميته بعملية «اعادة التشغيل».

من الفائز ؟

في العلاقات بين الدول من نوع الولايات المتحدة وروسيا اللتين تملكان مصالح عالمية واسعة من الصعب تحديد معايير تسمح بالحصول على تصورات موضوعية تحدد من الذي حصل على مزايا اكثر من خلال التعاون الثنائي.ولكن طبعا يمكن التحدث بثقة والقول ان «اعادة التشغيل» فتحت امام الرطفين امكانيات جدية لحل الكثير من المشكلات بالشكل الذي يلبي مصالح كل منهما.

في 2009-2010 حدث وبشكل موضوعي فعلا تطابق في المصالح الهامة لروسيا والولايات المتحدة وهو ما حدد فعلا نجاح «اعادة التشغيل» بل واظهر بعض الامل في امكانية تكوين شراكة استراتيجية بين الدولتين. ولكن لا يجوز القول انه كان يوجد االجماع مستقر فيما يخص سياسة «اعادة التشغيل» في روسيا والولايات المتحدة لانه ومنذ الداية كان هناك انتقاد حاد للعملية في الدولتين.

طبعا تحققت في علمية «اعادة التشغيل» انجازات كثيرة ولكن اي منها يمكن ان تعتبر اساسية؟ بدون شك الانجاز الاهم والاساسي هو معاهدة «ستارت - 3» لروسية الامريكية. لقد تم اعداد المعاهدة في فترة مضغوطة جدا وكان خطوة هامة جدا في جمال الحد وتقليص الترسانات الاستراتيجية في الدولتين. وعلى الرغم من وجود الكثير من الذين انتقدوا الوثيقة في الدولتين الا انه يمكن القول بثقة انها تلبي بشكل عام مصالح الدولتين. فهي قامت وبشكل قانوني بتثبيت خطط الدولتين في مجال اعادة تنظيم وتقليص النواقل النووية الاستراتيجية واعادت الى الوجود آليات التفتيش (verification) على حجم التقليص. والوثيقة التي تم التوقيع عليها اعطت روسيا والولايات المتحدة الحق الاخلاقي بزيادة التصدي ومكافحة انتشار الاسلحة النووية ولكذلك دعوة الدول الثالثة النووية للانضمام الى عملية مراقبة السلاح النووي. ولا شك في ان ابرام معاهدة «ستارت - 3» اثبت بان المعارضة الجمهورية في الكونغرس الامريكي لم تتمكن في تلك الفترة التشكيك في استراتيجيا «اعادة التشغيل».

دوافع موسكو

ما الذي يجري على الجانب الروسي؟اعتقد انه يمكن هناك فرز 3 مقدمات اساسية لعبت لصالح سياسة اعادة تشغيل العلاقات مع الولايات المتحدة.

اولا- في خريف عام 2008 وقفت موسكو امام خطر عزلة سياسية خارجية. ولم تنل السياسة الروسية في جنوب القوقاز (الاعتراف باستقلال اوسيتيا الجنوبية وابخازيا) اي دعم من اي دولة لها تأثير ولم تنل روسيا الدعم حتى من شركائها في رابطة الدول المستقلة ومنظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة بريك. ووصل مستوى التوتر في العلاقات الروسية الامريكية المستوى الحرج. واخذت اللهجة العدائية من الجانبين تذكر بفرات الحرب الباردة وجمدت العلاقات بين روسيا والناتو وزادت حدة اللهجة المعادية لروسيا في اوربا. ولم يكن بمقدور القيادة السياسية عدم الاخذ بعين الاعتبار مدى الخطورة التي ترافق هذه النزعات.

ثانيا — اخذت روسيا تشعر اكثر فاكثر بعواقب الازمة الاقتصادية المالية العالمية. في صيف عام 2008 كانت عبارة عن تقليد موضة في موسكو الاشارة الى ان روسيا هي «جزيرة للاستقرار» في بحر الاقتصاد العالمي الشديد الهيجان. ولكن في نهاية تلك السنة بات واضحا ان روسيا ليس فقط لن تتمكن من تجنب الازمة بل ستتعرض لها بشدة كبيرة قد يزيد حتى عن المستوى الذي يشمل بعض الدول المتطورة.

ولا بد من القول ان الازمة العالمية ايقظت رؤوس بعض السياسيين الروس الذين ولاسباب مختلفة حاولو تقليص الارتباط المتزايد لروسيا بنزعات التطور العالمية. وفي هذه الحالة كان بمقدور المواجهة المتزايدة مع الولايات المتحدة ان تجلب العواقب السلبية الكبيرة للاقتصاد الوطني الروسي.

ثالثا- اعلنت قيادة روسيا عن تطبيقها لسياسة «التحديث» التي تفترض انتقال البلاد وبوتيرة متزايدة السرعة من نموذج الدولة المصدرة للخامات الى نموذج الدولة ذات الاقتصاد المستجد الذي يعتمد فيه الاقتصاد على المعارف والعلوم وهو امر لا يمكن طبعا تطبيقه في ظروف المواجهة مع الدولة التي تملك اكبر الامكانيات في هذا المجال اي مع الولايات المتحدة.

في اسواق موارد الطاقة العالمية وكذلك اسواق بعض الخامات و المواد الهامة بالنسبة للولايات المتحدة.

وفي المجال الجيوسياسي لوحظ وجود انعطاف من قبل روسيا نحو اسيا وبدأ ذلك يثير القلق في واشنطن. وتعلق ذلك بالدرجة الاولى بالنزعات المتعلقة بتعميق التعاون الروسي الصيني.

وعلى الرغم من كل البلاغة الليبرالية التي تنتهجها ادارة الرئيس اوباما كان هذه الادارة تنظر الى الصين على اعتبارها المنافس الرئيسي لها على المستوى العالمي ولذلك كان لا بد ان يثير قلق واشنطن احتمال تكون تحالف روسي صيني معادي لامريكا .وفي هذا السياق اخذت الدبلوماسية الامريكية تولي الاهتمام الكبير للكثير من الاليات المتعددة الاطراف مثل منظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة بريكس.

ويجب الملاحظة ان من بين العوامل التي لعبت لصالح عملية «اعادة التشغيل» كان العامل الذاتي المتمثل في عودة الى الادارة الامريكية بعض الاشخاص الذين لديهم خرة كيرة في مجال العمل مع روسيا بل وفي روسيا خلال عهد الرئيس بيل كلينتون.

وشكل هؤلاء نوعا من «اللوبي الروسي» في دهاليز السياسة والسلطة في واشنطن وربط الكثيرون منهم طموحاتهم المهنية بنجاح سياسة اعادة التشغيل. ووفقا لشهادة بعض المراقبين فان باراك اوباما بحد ذاته «انجذب» بحد ذاته مع مرور الوقت في الموضوع الروسي واخذ يبدي الاهتمام بشكل اكر نحو روسيا.

وبشكل تدريجي ازداد وقوي دور ومكان عملية اعادة التشغيل في منظومة الاولويات السياسية الخارجية للولايات المتحدة وكان ذلك يتعلق ايضا بعدم تحقيق نجاحات كبيرة في الاتاجهات الاخرى من «النهج الجديد» للادارة الديمقراطية في البيت الابيض.

لقد بقيت علاقات الولايات المتحدة مع العالم الاسلامي معقدة وبقيت عملية التسوية وتحقيق السلام في الشرق الاوسط راكدة ولم تتحقق نجاحات هامة في افغانستان وبقي الخلاف بين الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي حول المسائل المتعلقة باستراتيجية الخروج من الازمة .الخ..

وهذا الشكل يمكن القول ان سياسة «اعادة تشغيل» العلاقات مع روسيا كانت النجاح السياسي الخارجي الوحيد تقريبا الذي حققته ادارة اوباما والظاهر على العلن بشكل واضح. ولذلك تحولت هذه العملية من وسيلة تطبيقية الى هدف مستقل في السياسة الخارجية.

فاكثر ان امكانيات ممارسة سياسة خارجية باهظة التكاليف في ظروف العجز المتنامي في الميزانية وتزايد المشكلات الداخلية وصلت الى حدودها القصوى. وبات يظهر اكثر فاكثر في الولايات المتحدة وفي الخارج كذلك السؤال حول فعالية النوذج الاقتصادي الاجتماعي الامريكي. ووصل الامر بالبعض حتى للتحدث عن وجود ازمة عميقة في الليبرالية الامريكية وعن «نهاية القرن الامريكي».

وبعد اصطدامها بمجموعة متكاملة من المشكلات الداخلية والسياسية الخارجية اضطرت ادارة الرئيس باراك اوباما للبدء باعادة النظر في الكثير من اسس السياسة الخارجية للجمهوريين. واعادة النظر هذه لم تقتصر طبعا فقط على العلاقات الروسية الامريكية. لقد بدأت واشنطن بتلمس والبحث عن مسالك جديدة لعلاقاتها مع الحلفاء التقليديين مع تشديد اللهجة على الحوار وتقاسم المسؤوليات عن اتخاذ القرارات.

وتم الاعلان عن تسريع انسحاب القوات الامريكية من العراق وعن تغيير الاستراتيجية في افغانستان. واخذت بالتغير بلاغة واشنطن وبات التريكز الاساسي يقوم على الرغبة في الاعمال والتصرفات المتعددة الاطراف والمشتركة وعلى ضرورة البحث عن حلول وسط مع الخصوم واحترام قيمهم غير الغربية. واخذت واشنطن ترسل الاشارات عن استعدادها لاستئناف عملية نزع السلاح النووي.

ولكن ما هو المكان الذي شغلته العلاقات مع روسيا في الاستراتيجة الامريكية الجديدة؟

يبدو لي ان البيت الابيض نظر الى هذه العلاقات في المرحلة الاولى من ادارة الرئيس باراك اوباما (في العام ونصف العام الاولى) عبر موشور حل المشكلات السياسية الخارجية الاخرى التي تحتل مكان الصدارة ولها اهمية حاسمة بالنسبة لواشنطن. وكان يجب على التعاون»النقطي» مع روسيا ان يساعد في تحقيق مهمات السياسة الامريكية وفي المقام الاول فيما يخص الوضع في افغانستان حيث تعلق نجاح مهمة وعملية قوات التحالف الدولية بما في ذلك الامريكية والحليفة، والى حد كبير بموقف روسيا. لقد بقيت روسيا احد اللاعبين الاساسيين في مسائل حظر الانتشار النووي. وبدون مشاركة الجانب الروسي كان من الصعب توقع التقدم فيما يخص البرنامج النووي لكل من ايران وكوريا الشمالية. وكانت الولايات المتحدة تحتاج للتعاون مع روسيا في مجال مكافحة الارهاب الدولي. وكان من المهم جدا للولايات المتحدة ضمان الاستقرار

ويمكن اعتبار ان نقطة الذروة حلت خلال ما يسمى «بازمة القوقاز» في اب (اغسطس) عام 2008 عندما وقفت واشنطن بشكل علني وصريح الى جانب قيادة جورجيا التي تسببت بادنلاع النزاع العسكري مع روسيا.

ولا بد من القول ان هذه السياسة نحو روسيا لم تكن لا عبارة عن انعكاس للنهج العام لواشنطن الهادف الى فرض الهيمنة الامريكية الشاملة على السياسة العالمية. ومن هنا الذات تأتاي سياسة الولايات المتحدة اللامبالية نحو الامم المتحدة وغيرها من المؤسسات الدولية المتعددة الاطراف ونحو المعايير الاساسية للقانون الدولي ومن هنا بالذات التركيز على استخدام القوة وعلى اتخاذ التصرفات الاحادية والسعي للفرض الفظ لوجهات نظرها وقراراتها على الدول والشعوب الاخرى.

وتجدر الاشارة الى ان خروج الولايات المتحدة من جانب واحد من المعاهدة الخاصة بالدفاع المضاد للصواريخ الموقعة في عام 1972 والاقتحام العسكري للعراق بدون الرجوع لمجلس الامن الدولي والتدخل المكشوف في الشؤون الداخلية لروسيا واقرب الدول المجاورة لها والاهمال المكشوف لمصالح روسيا في الساحة الدولية – كل ذلك أثر حتما بشكل سلبي على وضع العلاقات الروسية الامريكية.

«إعادة تشغيل»: دوافع واشنطن

لا بد من القول ان ادارة الرئيس باراك اوباما الديمقراطية التي استلمت السلطة في كانون الثاني (يناير) عام 2009 وثت عن الادرة التي سبقتها أرثا ثقيلا في مجال السياسة الخارجية. وطبعا لم تقتصر مشكلات السياسية الخارجية الامريكية على الاتجاه الروسي فقط. فالولايات المتحدة غاصت وبشكل كبير في حرب عديمة الشعبية في العراق ولم تتمكن من تحقيق نجاحات حاسمة في افغانستان وتواصل تقلص وضعف موقف الولايات المتحدة في الشرق الاوسط وفي العالم الاسلامي بشكل عام. وظهر على الافق نمو مستقر للمزاج المعادي للامريكان في معظم دول اورا وامريكا اللاتينية بل وحتى في المناطق الاخرى.

وتعمقت مصاعب الولايات المتحدة السياسية الخارجية وزادت حدة على خلفية الازمة الاقتصادية المالية التي ضربت الدول الكبرى في العالم في اواسط عام 2008. وبدا واضحا اكثر

«إعادة تشغيل» العلاقات الروسية الامريكية: خطوة تكتيكية أو اختيار استراتيجي ؟

ايغور ايفانوف

رئيس المجلس الروسي للشؤون الدولية

isivanov@alhouse.ru

تطورت العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة في السنوات الاخيرة تحت علامة «اعادة التشغيل» التي ظهرت في بداية عام 2009 بمبادرة من رئيس روسيا دميتري ميدفيديف ورئيس الولايات المتحدة باراك اوباما.

وجاءت «اعادة التشغيل» لتحل محل مرحلة حادة من المواجهة بين الدولتين. بهذا الشكل بالذات وصف العلاقات بين الدولتين الرئيس جورج وش خلال فترة ادارة الولايات المتحدة من قبل ادارة من الحزب الجمهوري.

وجدير بالذكر انه وعلى الرغم من التصريحات الحامية عن الشراكة التي وردت في البيانات الروسية الامريكية المصادق عليها على مستوى القمة في 2002 و2008 انحدرت هذه العلاقات، حسب رأي الكثير من الخبراء، نحو ادنى نقطة لها منذ انتهاء الحرب الباردة.

يجب ان نبدو بشكل لائق في امريكا اللاتينية ويجب ان تعتبر روسيا هناك كمركز للجذب ونحن سنبذل الجهود لتحقيق ذلك. ومن المهم جدا ان يكون لدينا سياسة واضحة ودقيقة في هذا المجال ويجب التعاون وعقد الصداقة مع كل الشركاء في المنطقة ونحن فعلا نملك القاعدة الجيدة لذلك حاليا. وبقي فقط القيام بالخطوات التالية.

«الاحداث السياسية الدولية»: نشكركم سيرغي الكسييفتش على هذا الحديث الهام والممتع ونحن نأمل بالحوار معكم لاحقا حول تطور التعاون الروسي-الامريكي اللاتيني.

تاس بنشر وتوزيع الانباء باللغة الاسبانية ولكن كل ذلك يبقى قليلا جدا. قليلة جدا الكتب والصحف والمجلات المطبوعة باللغة الاسبانية ويجب علينا ولو بشكل قليل تغطية ما يجري لدينا واصدار ملاحق روسية للصحف والمجلات الصادرة في دول امريكا اللاتينية. هذه التجربة موجودة. ولكن نحن نرغب بتوسيعها. ان تم نشر المواد الخاصة بروسيا بشكل اولوي بما في ذلك عن البزنس والثقافة والحياة الاجتماعية على شكل ملحق لمجلة او صحيفة امريكية لاتينية معروفة فسيجلب ذلك الفائدة حتما. ويجب تنفيذ ذلك ايضا في الشكل الالكتروني وهذا سيسمح بانتشار اوسع وحصول جمهور واسع وكامل على هذه المعلومات، هذا الجمهور الذي يشكل المزاج بما في لك في الهيئات الحكومية. نحن نبذل الجهود في مجال تنفيذ اعمل مشتركة في مجال اعداد البرامج المحددة المواضيع ومن بينها على سبيل المثال حول نشاط مجموعة بريكس. ويجب القيام بذلك بشكل لا يجلب الملل بل يجلب اهتمامه ويعطيه الفائدة. ومن المهم جدا الاستفادة من هذا المورد بشكل فعال.

«**الاحداث السياسية الدولية**»: يبدو من طريقة حديثكم انكم من المتفائلين فعلا. وطبعا لا يمكن العمل في مجال امريكا اللاتينية بدون شحنة عالية من التفاؤل والمزاج المحب للحياة. ماهي الافاق التي ترونها في تطوير علاقاتنا في هذا الاتجاه؟

سيرغي ريابكوف: أية آفاق؟ كل ذلك يتعلق بنا. لا توجد اية قيود تاتا. ان قمنا بتشييد الفنادق في كوبا وان ازداد عدد لاعبي كرة القدم البرازيليين الذين يلعبون في الفرق الروسية على الرغم من الفارق في المناخ وان تم انتاج الخمور في التشيلي والموز في اكوادور على حساب الاستثمارات الروسية وان تابعنا تورد المعدات العسكرية لدول المنطقة وواصلنا تشييد المنشات في مجال الطاقة هناك وان زاد عدد الطلبة من تلك الدول في الجامعات الروسية فيمكن القول ان الآفاق التي تنتظرنا هناك جيدة.

لا شك في انه توجد الكثير من المشكلات الداخلية في امريكا اللاتينية ولكن هذه المشكلات في غالبيتها تتعلق بالنمو .وبسكل عام توجد في تلك المنطقة امكانيات بشرية واقتصادية هائلة فعلا والمثال المقنع على التطور الناجح لهذه المنطقة يمكن رؤيته في البرازيل العملاقة.

ومن الصعب جدا تجميع كل ذلك في منظومة موحدة وفي ذات الوقت من المعوف انه بدون المسلك المتكامل لن نتمكن من تحقيق نتائج كبيرة وملموسة. وطبعا من الصعب النافس مع الامكانيات والموارد المالية التي تملكها بعض الاطراف بما في ذلك الصين على سبيل المثال. هنا يجب علينا ان نكون واقعيين. يجب علينا العمل مع استخدام الافضليات المتوفرة لدينا- وبالذات مواقعنا العميقة اكثر في المنطقة وعلاقة السكان والناس الايجابية والودية هناك نحو روسيا. الناس تتفهم هناك ان روسيا قوة دولية هامة ومصدر من مصادر العالم المتعدد الاقطاب والمراكز. هذا التفهم يجب ان يساعدنا في تعميق تواجدنا في امريكا اللاتينية وتعزيز دورنا هناك. ان خمول البزنس وعدم وجود التمويل وكذلك النظرة نحو تلك المنطقة كموضوع لا يؤخد بعين الاعتبار على انه اساسي، هي على الاغلب الاسباب الثلاثة التي تعيق تطوير علاقاتنا مع تلك المنطقة بشكل مكثف ونشيط اكثر.

«الاحداث السياسية الدولية»: لا شك في ان تحسين الشكل والسمعة الخارجية يعتبر من الاتجاهات الهامة جدا في الاستاتيجية السياسية الخارجية لاي دولة تحترم ذاتها. ويشير المختصون في هذا المجال وبشكل عادل الى ان التصور الذي يتشكل لدى الناس في الخارج عن الدولة يؤثر وبشكل كبير وحاسم على علاقات هذه الدولة في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاعلامية الثقافية وغيرها.وطبعا لا محالة سيؤثر الشكل السلي او الايجابي للدولة على السياسة الداخلية والخارجية التي تنتهجها ويؤثر على امنها. الا تعتقدون ان العمل لدينا في مجال «تكوين الشكل» لا يزال لا يبدو بالشكل المطلوب.هل نحن نبخل في ما يخص المال او لا وقت لدينا للمارسة ذلك؟

سيرغي ريابكوف: اوافق معكم على ان العمل في مجال تكوين شلكنا المطلوب في امريكا اللاتينية لا يزال في مستويات لا ترضينا. يجب البحث عن طرق ونماذج حديثة وعدم اهمال كل ما يمكن ان يفيدنا فعلا. والطرق الحديثة تتضمن طبعا توسيع امكانيات البث والحوار عبر الانترنت ولدي احساي بوجود نقص كبير في مجال العمل باللغة الاسبانية للتعامل مع الناطقين باللغة الاسبانية. طبعا يوجد لدينا بث اذاعي باللغة الاسبانية نحو تلك المنطقة وتعمل محطة تلفزيونية «Rusia Hoy» وتقوم وكالتا «ريا نوفوستي» وايتار

تركيز العمل عليها لكي لا نتخلف عن بقية اللاعبين في هذه الساحة وللمحافظة على دينامية التعاون مع تجنب الانكباح. اولا- يجب علينا البحث عن طرق لتوسيع المجال الاقتصاد للتواجد الروسي في المنطقة. فنحن لدينا من حيث الواقع تصدير واستيراد احادي الشكل. نحن نصدر بشكل اساسي الى هناك الاسمدة وبعض انواع المنتجات العسكرية الفنية والصفائح المعدنية وبعض المعدات والاجهزة الكهربائية المكانيكية. هذا من حيث الجوهر كل طيف الصاردات. وفي ذات الوقت نحن نستورد من معظم دول المنطقة المنتجات الزراعية التي يتعرض الطلب عليها عادة للتذبذب ويخضع للوضع السائد في السوق. وفي الفترة نشهد نمو في تيارات السياحة الروسية نحو دول امريكا اللاتينية ويعود سبب ذلك الى ظهور مشكلات في الاتجاهات السياحية التقليدية – مصر وتركيا. ولكن يجب علينا الدخول في مجال الاستثمارات وتوظيف الاموال في امريكا اللاتينية. وفعلا يتطور الزنس بشكل ضعيف ولا تكفي الموارد الادارية لتشجيع وتحفيز هذه العملية. لا يزال البزنس الروسي يبدي الخمول في هذا الاتجاه واني لموافق معكم بخصوص ان مسلكنا نحو منطقة امريكا اللاتينية لا يزال غير فعالا. هذا على الرغم من وجود امكانيات وفرص حقيقية للعمل هناك. وهم طالما دعونا للعمل في منطقتهم.

ثانيا – لماذ لا توجد لدينا امكانيات وبالحجم المطلوب لتحفيز عمليات الاستيراد والتصدير وتقديم ضمانات حكومية في مجال الاستثمارات على الرغم من وجود وتأسيس مصارف متخصصة؟لا توجد بنية حكومية روسية هادفة يمكنها دراسة مسائل تقديم المساعدة لتطوير التعاون كما هو الحال في الكثير من الدول بما في ذلك لدى الصين. يجب علينا العمل في هذا الاتجاه تما.

ثالثا — لماذ يلاحظ وجود تخلف لدينا في مجال التعاون الوثيق مع امريكا اللاتينية بالمقارنة بعض الدول الاوربية والاسيوية؟ اعتقد لانه لا تزال توجد لدينا اراء بالية وقديمة عن امريكا اللاتينية كمنطقة نائية تثير الاهتمام لأنها مختلفة ولكن نحن نركز اكثر جهودنا على اوربا وبلدان منطقة رابطة الدول المستقلة والصين. ومن حيث الجوهر نحن سنتفرغ لمنطقة امريكا اللاتينية فقط بعد ان ننجز نشاطاتنا في المناطق الاخرى. مثل هذه الفلسفة موجود لدى المتاحف الروسية ولدى بعض الفرق والتجمعات الفنية.

يمكن العثور على مثل هذه الامثلة. بفضل جهود شركة «Yota» (في اطار مشروع لشركتنا الحكومية الكبرى «روس تكنولوجيا») تم تكوين شبكة اتصالات موبايل من الجيل الرابع وهي تعمل بشكل رائع وتقدم الخدمات التي تفوق من حيث الجودة ما يقدمه المنافسون. وهذا مؤشر وشكل جديد لكيفية تسيرر الاعمال بين دولتنا ودول تلك المنطقة. وبشكل عام اود القول انه يجري اليوم قيام نموذج جديد وشكل جديد للعلاقات تختلف بشكل كامل عما كان في الماضي. ولدينا على ذلك امثلة اخرى.يتسع ويكبر نطاق توريد معدات الطاقة وفزات شركاتنا بمناقصة في اكوادور .وتتواجد بشكل لا باس به في الارجنتين شركة «سيلوفييه ماشيني» الروسية. وتباع طائرات الهيلوكبتر الروسية بكميات كبيرة في المنطقة. نحن نقوم بما يمكن القيام به فعلا.

ولا يمكني كذلك الا التحدث عن امر اخر وهو ان في دول امريكا اللاتينية لا يزال هناك اهتمام في ايفاد الطلاب للدراسة في روسيا. طبعا لم تعد البعثات الدراسية كبيرة الحجم مثل ما كان في السابق في العد السوفيتي ولكن الحديث يجري عن العشرات بل وحتى المئات من الطلاب في مختلف الاختصاصات وهنا توجد ايضا بعض التعقيدات المحددة تتمثل في تمويل القدوم وتوفير راتب منحة مقبول ولائق.ولكن كل هذه المشكلات قابلة للحل طبعا. ولم اتحدث بعد عن امثلة التعاون الثقافي والانساني الذي ازدادت فعاليته كثيرا في السنوات الاخيرة. زادت عدد الجولات الي تنفذها الفرق الفنية والموسيقية الروسية في دول امريكا اللاتينية ويجب لاحق توسيع هذا التعاون.

«**الاحداث السياسية الدولية**»: ما الذ يعيق ويكبح زيادة وتكثيف علاقاتنا مع منطقة امريكا اللاتينية؟ الا يمكن القول اننا وبسبب الوتيرة الحالية الضعيفة لتطوير علاقاتنا مه هذه المنطقة قد نفقد مجالات كاملة للتعاون؟ نحن طبعا لا نتنافس مع احد ولكن الاطراف الاخرى تبقى يقظة لا تنام. او ان سلك رجال الاعمال الروس لا يزال غير مستعدا للانتشار والعمل في تلك المنطقة؟

سيرغي ريابكوف: لا حسب اعتقادي هذا السلك بات مستعدا للعمل هناك ولكن ليس الكثافة الكبيرة. لقد ظهرت على ارض الواقع امثلة حقيقية للعاون الروسي – الامريكي اللاتيني اما بخصوص المشكلات فهي طبعا موجودة. وحسب اعقادي لدينا 3 مواضيع يجب لاحقا

والمكسيك كما هو معروف تعتبر من الشركاء المقربين للولايات المتحدة وكندا وكذلك للارجنتين والبرازيل وبيرو وتشيلي...

ولا استطيع ذكر اية دولة من دول تلك المنطقة التي لا يوجد تنامي وتزايد لو قليل في علاقتنا معها – بدءا من التجارة انتهاءا بالتوسع الحاد لامكانيات التنقل بدون تاشيرات. واود القول ان امريكا اللاتينية هي المنطقة التي فيها خلال الفترة الاخيرة انجاز الكثير ونحن فعلا على طريق تحويل المنطقة الى كلها الى مجال التنقل بدون تاشيرات لمواطني روسيا. ومن نافل القول ان علاقاتنا مع البرازيل تتسم بطابع خاص متميز.ولدينا علاقات تعاون وثيقة مع هذه الدولة عبر مجموعة بريكس.ويشمل ذلك القضايا والمسائل الدولية وليس فقط النواحي الاقتصادية والمالية وهو ما بدأ منه نشاط بريكس وبشمل ذلك موضوع اصلاح المؤسسات المالية الدولية وغيرها. ومع البرازيل لدينا تعاون في مجال الفضاء الكوني.

وهناك نمو جيد في تجارتنا مع الارجنتين.ولدينا وضع فريد من نوعه مع الاكوادور ووصل الامر الى فتح خط للرحلات الجوية التجارية بين غوالكيل وبطرسبورغ وهو امر لم يكن سابقا.

وتجري دراسة مشاريع استثمارية ويشمل ذلك توظيف رؤوس اموال روسية في مجال انتاج الموز وسيشمل ذلك مجال المعالجة والاعداد والتعليب.

وفي كوبا تعمل شركة «زاروبيج نفط» الروسية في مجال التنقيب. وهناك العديد من الافكار لاباس بها.

«**الاحداث السياسية الدولية**»: وكيف حسب اعتقادكم يا نائب الوزير يتطور تعاون الشركات الخاصة الروسية مع البزنس في دول امريكا اللاتينية؟ ومن المعروف ان مثل هذه العلاقات لم تكن تتطور بالشكل المطلوب ولم يظهر الاهتمام الكبير بذلك من قبل رجال الاعمال الروس للتوجه الى هذه المنطقة البعيدة ..

سيرغي ريابكوف: اجل يمكن القول ان الامر يجري بهذا الشكل بالذات. ولكن على الرغم من ذلك ظهرت بوادر للتعاون بين البزنس الروسي والامريكي اللاتيني بشكل مباشر. ومع عدم محاولة تضخيم قيمة هذه البوادر يمكن القول انها موجودة وهناك امثلة عليها. وفي نيكارغوا

روسيا مع منطقة امريكا اللاتينية بشكل ايجابي وتؤثر كذلك بهذا الشكل او ذاك على تطور علاقاتنا في المستقبل.

طبعا كانت هناك مرحلة ليست سهلة بتاتا وكان في هذه العلاقات لحظات بدا وكأن روسيا قد غادرت المنطقة المذكورة بالكامل او هاهي ستتركها وستحل بدلا عنها الدول الاخرى. ولكن ولحسن الحظ تغيرت الامور وحلت الان بدلا منها البراغماتية في العلاقات التي تتطور بشكل دينامي الى حد كاف. ويبدو من الوقائع الواضحة البديهية ان روسيا اخذت عود الى المنطقة وباشرنا بتعويض الخسائر التي حدثت في التسعينيات من القرن الماضي وحتى بداية القرن الحالي.

ويرتبط ذلك بعدة امور اهمها:اولا- بالتعزيز العام لمواقع روسيا في المجال الدولي مع ازدياد امكانياتنا وطاقاتنا بما في ذلك الاقتصادية الخارجية وليس فقط السياسية. ويرتبط ذلك ايضا بتمسكنا وانتهاجنا لسياسة هادفة تركز على تعزيز علاقات الشراكة مع كل الدول التي تبدي الاهتمام بذلك.

واود الاشارة الى انه وبخلاف الفترة السوفيتية لا يوجد لدينا حاليا اية اولويات عقائدية واضحة وصريحة ومفتوحة ونحن لا نسعى لوضع علاقاتنا مع هذه الدولة او تلك ضد دولة اخرى.اي يمكن القول ان امريكا اللاتينية ليست المنطقة التي تتنافس فيها روسيا من اجل فرض نفوذها وسيطرتها. نحن لانضع مثل هذا الهدف نصب عيوننا ولم تعد توجد امكانيات لذلك. وامريكا اللاتينية ليست المنطقة التي نحاول نحن تحفيز عمليات ما يمكن ان تخلق المشكلات لاي طرف كان. وهناك العديد من الامثلة التي تؤكد على ان تعاوننا في مختلف المجالات يتطور مع الدول ومع الحكومات التي تنتهج سياسات لا تتطابق مع النهج السياسي الخارجي لروسيا.

وعلى الرغم من وجود الخلافات بينهم الا اننا نتعاون بشكل لا بأس به مع كولومبيا على الرغم من تطور شراكتنا الاستراتيجية مع فنزويلا. ولدينا امكانيات وفرص لتطوير السياحة والتعاون في المجال الدولي في مجال حظر انتشار اسلحة الدمار الشامل مع المكسيك على الرغم من ان هذه الدولة لا تنتمي الى مجموعة الدول التي تتمسك بالنظرات اليسارية في امريكا اللاتينية كما هو الحال في «البا» /اتحاد دول امريكا اللاتينية يضم دول من بينها كوبا وفنزويلا وبوليفيا/الذي يضع نفسه في مواجهة الولايات المتحدة او كندا.

امريكا اللاتينية تتطلب مسلكا خاصا

سيرغي ريابكوف

نائب وزير الخارجية الروسي

«**الاحداث السياسية الدولية**: كيف حسب رايكم تتطور العلاقات اليوم بين روسيا وبلدان امريكا اللاتينية وكيف هي النظرة التاريخية اليها؟

سيرغي ريابكوف: ان تحدثنا عن النظرة الى الماضي فاعتقد ان انه يمكن القول انه لا يوجد الا القليل من المناطق في العالم البعيدة عن حدودنا، هذا ان كانت موجودة، التي يوجد فيها هذا العدد الكبير من الناس الذين يكنون الود لروسيا كما في امريكا اللاتينية. هناك الكثيرون الذين درسوا في بلادنا او هناك امور اخرى ما تربطهم بها. وبالنسبة لهؤلاء الناس كانت قريبة جدا بالنسبة لهم تلك المثل العليا التي كنا ندافع عنها في السابق كدولة وهم الذين كانوا يرون في روسيا (الاتحاد السوفيتي) رمز العدالة الاجتماعية والتقدم نحو المستقبل الافضل. وهناك كذلك ومن حيث المبدأ مجموعة فريدة من الظروف التي وحسب اعتقادي لا تزال حتى الان تؤثر على علاقات

غريغوري كاراسين: تتطور رابطة الدول المسقلة باسمرار ولم تحدد عملية تطورها وافاقها بشكل صارم. وسيتعلق مستقبل مجالنا الموحد والمشترك بهل سنتمكن نحن من التصدر والرد بشكل لائق على التحديات في العالم الحديث المعاصر والمحافظة على التجاذب المتبادل بين دولنا. وهذا ان صح القول،يعتبر الابداع السياسي لقيادات الدول.

ونحن نعتقد ان الصيغة التي تم اتخاذها كاساس لضمان الامن والاستقرار الاقليمي عبر التطور، اثبتت فعاليتها وبررة وجودها. وخلال يومنا هذا يوجد في رابطة الدول المستقلة التفهم المشترك لاهمية وجود الرابطة وضرورة رفع وزيادة عطائها لكل من دول الرابطة. وهناك تصورات للتطور اللاحق لرابطة الدول المستقلة وخطة الفعاليات الرئيسةية في تنفيذها. ويجري تنفيذ ذلك في كل الاتجاهات.

ونحن واقعيون وندرك ان الاشكال التكاملية الموجودة داخل الرابطة ليست بالمثالية قط ولكن يبدو واضحا تماما انه لا يوجد ايضا البديل العقلاني لها ولا يوجد كذلك الديل لتطوير العلاقات ذات الفائدة المتبادلة بين روسيا واقرب جيرانها.

لاشك في ان التكامل الاقليمي وشبه الاقليمي يعتبر من النزعات الموضوعية في العالم الحديث. ونحن لسنا بالاستثناء في هذه الحالة.

لابناء الوطن الروس الذين يقيمون هناك والمقدر عددهم باكثر من 5ر7 مليون شخص وحماية حقوقهم ومصالحهم والمحافظة على الروابط الروحية والثقافية بينهم وبين الوطن التاريخي – روسيا. وكل ذلك يحدد اهمية منطقة اسيا الوسطى كمنطقة مصالح استراتيجية لروسيا الاتحادية.

«الاحداث السياسية الدولية»: كيف تقيمون امكانية الاعتراف باستقلال جمهوريتي ابخازيا واوسيتيا الجنوبية في العالم؟ وماهي النزعات السائدة اليوم في هذا المجال: مقاومة هذا الاعتراف او الخمول او على العكس الموالاة له؟

غريغوري كاراسين: بالاضافة الى روسيا اعترف باستقلال هاتين الجمهوريتين كل من نيكاراغوا وناورو وفانواتو وتوفالو وفنزويلا. ونحن نعتقد ان هذه الخطوات الهامة تؤكد على الحق التام للدول المستقلة بانتهاج سياسة خارجية مستقلة ويساعد ذلك بشكل موضوعي في قيام العالم المتعدد الاقطاب ويشجع على تطوير العلاقات الدولية.

ولا شك في ان عملية تعزيز الموقع السياسي الخارجي لكل من ابخازيا واوسيتيا الجنوبية بما في ذلك عن طريق اقامة العلاقات الرسمية مع الدول الاخرى تلاقي المعارضة والممانعة الشديد من قبل جورجيا والدول الغربية التي تدعم خطط جورجيا الانتقامية المتعلقة «باعادة تكامل» ابخازيا واوسيتيا الجنوبية مع جورجيا. وكل دولة تبدي مسلك غير متحامل نحو الواقع السائد في القوقاز تتعرض لضغوط خارجية لا سابقة لها بتاتا.ونحن نعلم بوجود مثل هذه الوقائع.

ولكن يجب القول انه لن يكون بمقدور احد بعد وقف سير عملية دخول الجمهوريتين في الاسرة الدولية.ولا شك بان الضمان الرئيسي لذلك هو عملية بناء الدولة وتعزيز المؤسسات الديمقراطية والاجتماعية. والن تقيم الدولتان علاقات واسعة مع دائرة واسعة من دول الشرقين الاوسط والأدنى وامريكا اللاتينية ويجري ذلك عن طريق الاوساط الاجتماعية والبرلمانات واوساط الاعمال وتجري عملية اقامة علاقات اقتصادية ذات فائدة متبادلة. ويستحق الثناء الكبير النشاط والفعالية الكبيرة للهيئات السياسية الخارجية للجمهوريتين وخاصة في الاتجاه المذكور اعلاه.ومن جانبنا سنواصل نحن لاحقا تقديم الدعم المطلوب لاصدائنا الابخاز والاوسيتين الجنوبيين في الساحة الدولية.

«الاحداث السياسية الدولية»: في ختام اود السؤال: ماهي افاق المحافظة على الاستقرار الامن الاقليمي والتطور المطرد لبلدان رابطة الدول المستقلة في ظروف العولمة الجارية في العالم؟

وبهذا الشكل نرى ان الرابطة توفر اطر واسعة للتعاون. ومن خلال مشاركتها في الراطبة يمكن لهذه الجمهورية الاستنتاج بنفسها بخصوص افضليات مختلف اشكال التكامل والتقارب.

ونحن نعتقد ان سعي قيادة مولدافيا للتقارب مع الاتحاد الاوربي لا تتعارض مع تحقيق المصالح الوطنية لمولدافيا داخل مجال رابطة الدول المستقلة.

«الاحداث السياسية الدولية»: ماهي اوليات تطوير العلاقات مع دول اسيا الوسطى؟

غريغوري كاراسين: منطقة اسيا الوسطى تشغل نكانها الخاص المتميز في قائمة الاولويات السياسية الخارجية لروسيا الاتحادية. ونحن نسعى لتطوير علاقات الشراكة الاستراتيجية والتعاونمع دول المنطقة المذكورة. ونحن يهمنا تعزيز الاستقرار السياسي الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة. وبنجاح الجهود المشتركة يتعلق والى حد كبير استعدادنا المشترك للتصدي للتحديات الجديدة ومن بينها انتشار الارهاب والتطرف والجريمة المنظمة وتهريب المخدرات والهجرة غير المشروعة وهنا يبدو واضحا ان الحديث يدور كذلك عن امن وازدهار روسيا الاتحادية.

وروسيا من جانبها تسعى فعلا للعلب دور حقيقي تشعر من خلالها دور منطقة اسيا الوسطى بمدى جاذبية وعطاء العمليات التكاملية في مجال رابطة الدول المستقلة. وهذه الدول بالذات تشكل هيكل واساس البنيات التكاملية في المنطقة السوفيتية السابقة. هناك تركيز كبير على تطوير التعاون الاقتصادي مع دول اسيا الوسطى على المستوى الثنائي وعبر العديد من المنظمات مثل رابطة التعاون الاقتصادي الاوراسية ومنظمة شنغهاي للتعاون والى هنا يجب كذلك اضافة تعميق التعاون في اطار الاتحاد الجمركي والمجال الاقتصادي الموحد. حتى الان لا تزال فقط كازاخستان تشارك في هذه العمليات بفعالية ولكن تبدي الاهتمام بها دول المنطقة الاخرى.

من الامثلة الايجابية على التعاون الدولي مع دول اسيا الوسطى يمكن ذكر استخدمنا الناجح لساحة اللجنة الاقتصادية الاوربية والبرنامج الخاص للامم المتحدة لاقتصادات دول المنطقة بهدف تقديم المساعدة في التنمية الاقتصادية الاجتماعية لاسيا الوسطى في مجال الموارد المائية وموارد الطاقة والابتكارات.

اما ما يتعلق بالسياسة التجارية فان ما يهمنا هو «توفيق» سعي دول اسيا الوسطى للانضمام الى عمليات التكامل داخل رابطة الدول المستقلة وافاق انضمامها الى منظمة التجارة العالمية لاحقا.

ومن الاولويات الهامة في علاقاتنا مع دول اسيا الوسطى يبقى موضوع توفير الرظوف الملائمة

وانطلاقا من هذه المهمة قمنا بالعرض على الجانب الجورجي فرض نظام العبور بدون تأشيرات لمواطني الدولتين ولكن سلطات تبليسي الرسمية رفضت هذا المبادرة. وهناك يواصلون بشدة الترويج لقيام جورجيا بالغاء تاشيرات الدخول لمواطني روسيا من جانب واحد. أنها فعلا قمة الرياء والنفاق :من المعروف ان الاجهزة الامنية الجورجية المختصة تواصل الكشف عن المواطنين الروس الذين زاروا ابخازيا واوسيتيا الجنوبية وتقوم بزجهم خلف القضبان.

وبالرغم من كل ذلك لا ازال على ثقة من انه من الممكن تجاوز الازمة في العلاقات بين الدولتين التي نجمت عن سياسة ميخائيل ساكاشفيلي. هناك تقارب كبير روحي وتاريخي بين شعبينا ولدينا تقاليد صداقة وحسن جوار على مدى قرون ويتمتع مئات الآلاف من أبناء القومية الجورجية الجنسية الروسية الكاملة والكثير من ابناء هذه الجالية يدخلون في النخبة السياسية والثقافية والاقتصادية في روسيا. ولا شك في ان الحياة ذاتها تتطلب تطبيع العلاقات بين الدولتين. ولكن متى سيحدث ذلك – يتعلق بظهور في تبليسي قيادة عقلانية مسؤولة تسترشد بالمصالح الطونية الحقيقية لجورجيا والتي اهمها – العيش بوفاق مع اقرب الجيران.

«الاحداث السياسية الدولية»: تشغل مولدافيا وضعها الخاص المتميز في رابطة الدول المستقلة ماهي حقيقة وواقع تعاونها المتبادل مع روسيا الا تعتقدون ان هذه الدولة ستخرج من رابدة الدول المستقلة؟

غريغوري كاراسين: التعاون مع جمهورية مولدافيا له ماضيه وحاضره ومستقبله. ولا شك في ان صفة الحياد التي التزمتها مولدافيا هي التي تحدد التحفظ الذي تبديه هذه الدولة نحو ما يتعلق بالمشاركة في التجمعات المشتركة لضمان الامن لدول الرابطة.

من ناحية اخرى لا يجوز بتاتا تناسي الاتفاقات التي تشكل اساس تكوين رابطة الدول المستقلة والبلدان المكونة لها تضمن وحدة اراضي مولدافيا. وان نظرنا الى المشكلة بشكل كامل من وجهة نظر يومنا هذا فمن الانسب ان ننظر الى المهمات الاولوية التي حددتها حكومة مولدافيا في برانامجها المعلن.

ومن بين هذه الاولويات يمكن ذكر:تنفيذ الحوار السياسي والتعاون في اطار المنظمة وذلك لاستخدام الافضليات التي توفرها الرابطة في مجال تنقل الافراد وتطوير التجارة والتادل في مجالات الثقافية والانسانية.

ونحن في روسيا لا نخفي اننا نرغب برؤية اوكرانيا ليس فقط كشريك استراتيجي في العلاقات الثنائية بل وكاحدى قاطرات الجر لعمليات التكامل الجارية في منطقتنا. وتبدو واضحة الفائدة المتبادلة من تكاثف جهودنا وتجميع امكانياتنا.

«**الاحداث السياسية الدولية**»: خرجت جورجيا من رابطة الدول المستقلة في عام 2008 وهي لا تملك حاليا علاقات دبلوماسية مع روسيا. هل ستبقى هذه الدولة»كثغرة سوداء» بالنسبة لروسيا؟

غريغوري كاراسين: العلاقات بين روسيا وجورجيا على مستوى الدول توجد اليوم في طريق مسدود. ويحاول حكام تبليسي عبثا القاء اللوم في ذلك على روسيا. لا يمكن تزويق الدجل والكذب حتى بواسطة اشد انوع الدعاية. ولا شك في ان ضمير سآكاشفيلي يتحمل عواقب المغامرة العسكرية المجرمة في اوسيتيا الجنوبية في آب (اغسطس) عام 2008. لقد تم خلال ذلك قتل جنودنا من وحدة حفظ السلام وكذلك الكثير من السكان المدنيين في تسخينفالي. تحاول قيادة جورجيا زرع في المجتمع الجورجي صورة روسيا على انها العدو المقيت ويجري الغاء تدريس اللغة الروسية من المدارس في جورجيا ويجري نزع وازالة النصب التذكارية الخاصة بابطال الحرب الوطنية العظمى وتقوم ماكينة الدعاية بترسيخ الزعم القائل بان جورجيا كانت وعلى مدى قرون محتلة من قبل روسيا.

ولكن وعلى الرغم من عدائية سلطات تبليسي ومناوراتها كنا نحن وسنبقى منفتحين لكل خطوات ذات طابع بناء تهدف الى تطبيع العلاقات الثنائية بين الدولتين. نحن لا نرفض قط المباحثات ونحن نواصل مع ابخازيا واوسيتيا الجنوبية الحوار المباشر مع تبليسي من خلال المناقشات في جنيف حول المسائل المتعلقة بما وراء القوقاز. وقبل فترة عرضنا استئناف العلاقات الدبلوماسية التي قطعتها جورجيا. ولكن وللاسف لم تلق مبادرتنا الاذن الصاغية وتم رفضها على الرغم من انها كانت فعلا ستساعد في تطبيع العلاقات.

الا اننا سنواصل القيام بكل ما يمكن في الوضع الحالي للمحافظة على العلاقات الانسانية والبشرية ولكي تستمر علاقات القرابة بين سكان الدولتين. هناك اتصالات برية وجوية مباشرة وتجري اتصالات بين الشخصيات الكنسية والاجتماعية والثقافية والوسط العلمي. هناك علاقات انسانية. ومن المهم جدا عدم السماح بقطع القرب التاريخي التقليدي بين الشعبين الشقيقين.

العلاقات في السنوات الاخيرة للكثير من من الاغراء. ماالذي تفعله الدبلوماسية الروسية لمنع ليس فقط تدهور وضعف روابط العلاقات الروسية – الاوكرانية بل وتعزيزها على الامد الطويل على الرغم من مختلف الخلافات بما في ذلك في مجال الغاز؟

غريغوري كاراسين: فعلا تتسم علاقاتنا مع اوكرانيا بالطابع الخاص المتميز. هناك شعبان شقيقان بتاريخ طويل مشترك وبلغتين قريبتين وهناك ثقافة متقاربة جدا ومجال روحي موحد وهناك علاقات قرابة عائلية كثيرة.

والى كل ذلك يجب ان نضيف وجود روابط قائمة في الاقتصاد ووجود اهتمام مشترك في تطوير العلاقات التجارية والاستثمارية والمشاريع المشتركة في البنى التحتية والعلاقات الوثيقة في مجال العلوم وتصميم والتكنولوجيات الجديدة. وتصطدم روسيا واوكرانيا بتحديات متشابهة ومشكلات مشتركة بما في ذلك في الشؤون الدولية.

ويمكن القول بكل سرور ان القيادة الاوكرانية الحالية وكافة شركائنا في اوكرانيا في اغلبيتهم العظمى يؤيدون المحافظة على تطوير العلاقات الوثيقة جدا مع روسيا في كل مجالات التعاون بين الدولتين.

اما فيما يتعلق ببعض مسائل الخلاف المنفردة في العلاقات مع اوكرانيا هي .اولا- لا تتسم بالطابع غير الخاضع للحل وثانيا يبدو واضحا وجود استعداد متبادل للبحث بشكل عملي عن حلول ترضي الجانبين لكل المشكلات حتى تلك التي تبدو صعبة الحل.

ونحن دائما ننطلق في العلاقات مع شركائنا الاوكرانيين من ان المحافظة على التعاون الوثيق الكامل وفقا لروح الشراكة الاستراتيجية يلبي بشكل كامل مصالح الدولتين والشعبين وهو يهدف للمساعدة في تطوير وازدهار البلدين. ونحن نعتزم السير على هذا الخط لاحقا ونحن نامل بان هذا الخط سيلاقي لاحقا الدعم والتفهم من جانب اوكرانيا.

واود هنا التأكيد على ان روسيا معنية في تطوير العلاقات مع اوكرانيا بشكل وثيق جدا في كل المجالات بدون استثناء – في الاقتصاد والسياسة والمسائل الانسانية والشؤون الدولية. ونحن على قناعة من ان اقامة العلاقات المتعددة الجوانب مع روسيا يلبي المصالح الجذرية للشعب الاوكراني.ويبدو واضحا ان الافكار المطروحة بخصوص توسيع عمليات التكامل في المجال السوفيتي السابق بما في ذلك الاتحاد الاوراسي يمكن ان تثير اهتمام شركائنا الاوكرانيين.

«**الاحداث السياسية الدولية**»:هناك الكثير من الاليات تعمل في العلاقات بين روسيا ودول الرابطة ومن بينها الاتحاد الجمركي ورابطة التعاون الاقتصادي الاوراسي. وعلى المجال السياسي يتمثل ذلك بقمم «روسيا — رابطة الدول المستقلة «والجمعية البرلمانية لرابطة الدول المستقلة وكذلك عضوية بعض دول الرابطة في منظمة معاهدة الامن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون. ماهي المهمات الجيوسياسية التي يجب على كل ذلك حلها في المستقبل الاستراتيجي؟

غريغوري كاراسين: لقد لاحظت بشكل صحيح وجود هذا الجمع الكبير من الاليات التكاملية داخل مجال رابطة الدول المستقلة. وعمليا يجري تنفيذ مبدأ «الهندسة الرياضية المتحركة» في التعاون وهو يسمح للدول بان تختار بحرية الشكل والاتجاه الذي يرضيها للتعاون والذي يتوافق مع خصائصها ومصالحها واولوياتها السياسية الخارجية. وهذا المسلك المتعدد المستويات يلبي الواقع القائم ويتوافق مع التجربة الدولية.

ولا شك في ان البنيات التي تم ذكرها اعلاه تبدو مختلفة من حيث قوام المشاركين فيها ومن حيث طيف المشكلات التي تقوم عادة بحلها. ولكن في المحصلة النهائية تعتبر كلها جزءا لا يتجزأ من العمليات التكاملية الاقليمية التي تسعى لتحقيق اهداف جيوسياسية مشتركة.

ويمكن القول ان المرشد الاستراتيجي او حتى المهمة القصوى –هي التطور الموثوق والدينامي لمنطقتنا المشتركة وضمان امنها ورفع مستوى حياة المواطنين فيها. ومفتاح النجاح يكمن في تعزيز والتعميق اللاحق لتعاوننا المتعدد المستويات والاتجاهات.

ولا شك في ان تجميع الموارد الطبيعية والتكنولوجية والذهنية وفي مجال اليد العاملة وكذلك التكامل والتعاون الانتاجي والاستخدام المشترك للبنى التحتية في مجال النقل وتوحيد الاسواق – هي عبارة عن افضليات وميزات هامة جدا في مجال التنافس لدولنا.ونحن نستطيع ويجب علينا استخدام كل ذلك لمصلحة دولنا وشعوبنا.

«**الاحداث السياسية الدولية**»: حاولت روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي المحافظة على العلاقات الودية التاريخية مع اوكرانيا وهي الدولة المرتبطة بنا اقتصاديا ولها مصير مشترك معنا وهناك روابط عائلية قائمة على مدى مئات السنين ولكن. وعلى الرغم من ذلك تعرضت هذه

الرابطة. ولذلك يمكن القول انكم قمتم بدقة وبشكل صحيح بتحديد الاهداف التي حددها قادة دولنا والتي تعمل الدبلوماسية الروسية بنشاط من اجل تحقيقها. واعتقد انه يمكن الحكم على مدى الفعالية عبر النتائج المحددة.

في الفترة الاخيرة نحن نلاحظ بنوع كبير من الرضا التسارع الملحوظ في وتيرة التكامل الاقتصادي في المجال الاوراسي. ويمكن بشكل واضح تلمس النتائج الناجمة عن الاتحاد الجمركي الذي يضم روسيا وبيلوروسيا وكازاخستان الذي باشر نشاطاته في 1 تموز (يوليو) عام 2012.

واعتبارا من 1 كانون الثاني (يناير) من عام 2012 بدأ سريان مفعول مجموعة من 17 اتفاقية دولية اساسية كانت ضرورة لتشغيل المجال الاقتصادي الموحد للدول الثلاث. وبشكل تدريجي تقوم قرغيزيا وطاجكستان بالانضمام الى عمليات «الثلاثي». واعتبارا من 1 شباط (فبراير) من نفس العام بدأ عمل اللجنة الاوراسية الاقتصادية وهي هيئة موحدة دائمة العمل للاتحاد الجمركي وللمجال الاقتصادي الموحد والتي ستحصل على صلاحيات اكثر فاكثر من المستويات الوطنية. لقد تم وضع مهمة تتلخص في تشغيل الاتحاد الاقتصادي الاوراسي مع حلول 1 كانون الثاني 2015. وهذا دون شك احد اكثر المشاريع طموحة في السنوات الاخيرة وهو سيحدد مستقبل «الثلاثي» ومستقبل كل المجال السوفيتي السابق.

ومن الاحداث الكبرى كان التوقيع في تشرين الاول (اكتوبر) من عام 2011 على الاتفاقية الخاصة بمنطقة التجارة الحرة في اطار رابطة الدول المستقلة. وهي تهدف طبعا للحل محل مجموعة كبيرة من الاتفاقية الثنائية والمتعددة الاطراف. وفي الاتفاقية الجديدة تم الاخذ بعين الاعتبار معايير وقواعد منظمة التجارة العالمية. واعتبارا من 1 نيسان (ابريل) من عام 2012 انجزت روسيا عملية ابرام هذه الوثيقة. ونحن نامل بان الشركاء في الرابطة سينجزون ايضا عمليات الابرام في القريب العاجل.

ولا بد من القول انه توجد اولوية اخرى للتعاون في مجال الرابطة ترتبط بالعلاقات الاقتصادية – اعطاء دفعة حقيقية للتعاون في مجال الابتكارات والمجال العلمي الفني. وهو ما يؤثر بشكل مباشر على عملية تحديث الاقتصاد في دول الرابطة ويوفر الظروف اللازمة لرفع القدرة التنافسية للاقتصادات الوطنية في دول الرابطة. وتم كذلك اقرار وبدأ تنفيذ برنامج حكومي مشترك للتعاون في مجال الابتكارات للفترة حتى 2020.

استراتيجيين ولدينا معها مهمات مشتركة في مجال تطوير المتجمع وتحديث الاقتصاد في دول الرابطة والتصدي للتحديات والمخاطر الجديدة والسعي لتطبيق نظام عالمي اكثر عدالة.

وتقوم علاقات روسيا مع دول الرابطة اليوم على مبادئ المساواة والمنفعة المتبادلة والاخذ بعين الاعتبار مصالح بعضنا البعض. وطبعا تتطلب عمليات التكامل بحد ذاتها الانفاق من قبل الجميع. وطبعا يتعلق حجم الانفاق بالوزن الاقتصادي لكل دولة. ولكن في نهاية المطاق يبقى ذلك مساهمة في المستقبل في اقامة مستويات نوعية جديدة للتعاون بين الدول مع مكاسب اقتصادية جدية. فعلى سبيل المثال ازداد حجم التبادل التجاري داخل الاتحاد الجمركي خلال عام فقط بنسبة 40% تقريبا.

وبخصوص «القفزة» في سؤالكم يمكن القول انه يمكن استخدام هذا المعيار على الاغلب عندما الامور تبدأ من الصفر او تخضع لعملية تغيير جذري ولكن الشراكة في الرابطة تكونت، وهناك منظومة كبيرة ومتشعبة من العلاقات الحكومية المشتركة في كافة المجالات عمليا، ونحن نعمل في مجال رفع نوعية وجودة كل ذلك. ويمكن القول انه تم تحقيق الناجح الملحوظ في المجال الاقتصادي. ويجري بشكل مطرد تطوير اليات التعاون الانساني ويجري حل مهمات ضمان الامن في كل اتجاهاته.

«الاحداث السياسية الدولية»: يتضمن جدول الاعمال اليوم موضوع مشاريع التكامل على الامد البعيد في المجال السوفيتي السابق. وتتلخص المهمة في توفير واقامة تجمع قادر على المنافسة في المنطقة الاوراسية وذلك من اجل التكامل الفعال في السوق العالمية. ماهو مدى مساعدة الدبلوماسية الروسية في انجاح كل ذلك؟ وهل هناك تفهم لهذه المهمة من قبل بلدان رابطة الدول المستقلة؟

غريغوري كاراسين: تعمل منطقة رابطة الدول المستقلة بفعالية «للانضمام» الى منظومة العلاقات السياسية والاقتصادية المعاصرة. ويجري تنفيذ عمليات تكاملية طويلة الامد في المجال السوفيتي السابق – وهذا بدون شك ضرورة ملحة للجميع. وبالتعاون يصبح من الاسهل لدول الرابطة حل مهمات المتشابهة في مجال التطور الاقتصادي الاجتماعي وضمان المكان اللائق لنفسها في الوجود الدولي الجديد. وتبين التجربة العالمية ان التكامل الناجح يحدث عادة وقبل كل شيء في حال توفر التربة الاقتصادية الصلبة وهو ما يدركه بشكل جيد كل الشركاء في

لا بديل عقلاني لرابطة الدول المستقلة كتجمع تكاملي

غريغوري كاراسين

نائب وزير الخارجية الروسي

«الاحداث السياسية الدولية»: من المعروف ان العلاقات مع بلدان رابطة الدول المستقلة تعتبر من الاولويات الراسخة في السياسة الخارجية لروسيا. هل من الممكن اليوم التحدث عن تحقيق قفزات في التعاون الاقتصادي والسياسي او الانساني والانتقال الى مستويات اعلى في التعاون مع الدول في المجال السوفيتي السابق؟

غريغوري كاراسين: لا شك في ان التصور المبدئي للعلاقات المتبادلة بين روسيا واقرب الدول المجاورة لها – واقصد هنا قبل كل شيء الجمهوريات السوفيتية السابقة، والتجمعات التكاملية بالمشاركة الروسية، ليست وليدة اليوم. وبدون شك يعتبر تطور التعاون الثنائي والمتعدد الاطراف في المجال السوفيتي السابق من الاولويات غير المشروطة في السياسة الخارجية الروسية. وهذه المقولة مثبتة في نظرية السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية وهي بالنسبة لنا ليس مجرد كلمات. لا شك في ان دول الرابطة هي اقرب الدول الينا. هي بالنسبة لنا شركاء

تهم عمليا كل السفراء والممثلين الدائمين – وهذا يشمل النشاط الاقتصادي الخارجي والدبلوماسية المتعددة الاطراف ومشكلات التحديات والمخاطر الجديدة والعمل الاعلامي والمسائل القنصلية والتعاون مع ابناء الوطن المغتربين. وتمت زيادة عدد الجلسات العمومية. وخلال العمل في الاقسام تم بحث ومناقشة المواضيع الاقليمية والمسائل المتعلقة بالمشاركة في المنظمات الدولية. وتضمن جدول الاعمال كذلك مختلف اتجاهات ونواحي ضمان نشاط الوزارة — من الكوادر والامور المالية الى الامور المادية التقنية والاجتماعية الحياتية.

ومن الواضح ان تنفيذ مهمات زيادة فعالية ونشاط العمل السياسي الخارجي يتطلب تعزيز الوسائل الموجودة تحت تصرف الدبلوماسية الروسية.

قام رئيس الدولة فلاديمير بوتين بتكليف الحكومة الروسية بصياغة تصورات بخصوص تعزيز الامكانيات في مجال الكوادر والموارد في منظومة وزارة الخارجية الروسية وكذلك وزارة التنمية الاقتصادية الروسية ومؤسسة «روسسترودنيتشيستفو» — التي تملك شبكات خاصة بها من الممثليات في الخارج – بعثات تجارية ومراكز ثقافية ويهدف كل ذلك الى ضمان العمل الفعال لخدماتنا الدبلوماسية وفقا للمستوى المطلوب وبشكل يتناسب مع مستوى تعقيد المهمات المكلفة بها.

وتبذل وزارة الخارجية الروسية الجهود للسير قدما مع الزمن وهي تسعى لفتح اكثر فاكثر نشاطاتها امام الجمهور العريض وتوسيع الامكانيات للوسائل الاعلام.

وطبعا لا توجد لدينا اية شكوك بان الدبلوماسية الروسية ستبقى وفية للتقاليد المترسخة على مدى قرون في مجال خدمة الوطن وستبقى لاحقا تعمل مع كامل العطاء لتنفيذ الاولويات السياسية الخارجية والسعي لكي تشغل روسيا مكانها اللائق في المنظومة الدواية المتكونة وتعزيز الامن والاستقرار العالمي.

للتقسيم.ونحن على قناعة من ان هذا المبدأ يحصل في الظروف المعاصرة على الطابع العام الشامل ويجب ان يقع في اساس تشكيل الصرح الجديد للامن والتعاون في منطقة اوربا والاطلسي وكذلك في منطقة اسيا والمحيط الهادئ وفي المناطق الاخرى من العالم. ومن هذا بالذات انطلقنا عندما طرحنا في عام 2008 مبادرة عقد معاهدة حول الامن الاوربي. نحن منفتحون لمواصلة الحوار المفصل والبناء من اجل البحث عن حلول مقبولة من كل الاطراف وذلك لكل طيف مشكلات الامن داخل منطقة اوربا والاطلسي.

ونحن خلال ذلك طبعا نرى وجود مشكلات كامنة يمكنها ان تتسبب بكبح دينامية التعاون وتقلص مستوى الثقة . الحديث يدور قبل كل شيء عن خطط الولايات المتحدة لاقامة منظومة دفاع مضاد للصواريخ شاملة. وتكمن شروطنا المبدئية في ضرورة تقديم لنا ضمانات صلبة وثابتة تؤكد على عدم توجيهها ضد قوات الردع النووي الروسية، ويمكن اختبارها من حيث المعايير العسكرية الفنية والجغرافية. ويجب التخلي عن الوهم الذي يقول انه من الممكن محاولة حل المسائل المبدئية في الامن والاستقرار الاوربي والعالمي بدون روسيا ومع بشكل يضر مصالحها.

من بين الدلائل التي تؤكد على تعزز الموقع الدولي لروسيا – رئاسة دولتنا لمختلف المنظمات والتجمعات المتعددة الاطراف بما في ذلك رابطة التعاون الاقتصادي لمنطقة اسيا والمحيط الهادئ في العام الجاري ولمجموعة الدول العشرين في العام المقبل وفي مجموعة الثمانية الكبار في عام 2014 وفي العام الذي سيليه أي عام 2015 ستترأس روسيا منظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة بريكس. ودولتنا تحتل الموقع الثابت بين مراكز القوى الكبرى المؤثرة في العالم الحديث.

ولا يزال أمامنا لاحقا العمل الكبير في مجال تطوير آليات حماية حقوق ومصالح المواطنين الروس وتطوير التعاون مع ابناء الوطن في الخارج وتوسيع مجال التواجد الثقافي الروسي وتعزيز مواقع اللغة الروسية في العالم والاستخدام الفعال اكثر لامكانيات وموارد الدبلوماسية الشعبية ونقل الى مستوى نوعي جديد المرافقة الاعلامية للنشاط السياسي الخارجي.

وفي عام 2012 عقد اجتماع السفراء والممثلين الدائمين الروس خلال 3 ايام وليس خلال يومين كما كان في السابق. ومن اجل جعل عمل المحفل عالي النتائج الى اقصى حد قمنا باللجوء الى عدة امور جديدة. وتم خلال الجلسات العمومية النظر في كل المسائل والمواضيع الانية التي

بالطابع الاستراتيجي وليس قط بالطابع المرحلي المؤقت. ولذلك سيبقى النهج السياسي الخارجي لروسيا متزنا وفعالا وخلاقا يقوم على السعي نحو تطوير الحوار الكامل القوام والتعاون مع كل من يكون مستعدا لذلك.

نحن لا نحاول تمويه الخلافات القائمة ولكننا في ذات الوقت لا نعتزم صبغها بالطابع الدرامي. وبكلام اخر يمكن القول ان روسيا تسعى للسير قدما في تعزيز التعاون مع شركائها ونقل العلاقات معهم الى مستويات جديدة اعلى وطبعا بحيث يكون كل ذلك على اساس المساواة والاحترام المتبادل.

ومن نافل القول ان النقطة الاولوية الاساسية في سياسة دولتنا الخارجية تعتبر تعميق التعاون المتعدد الاتجاهات وعمليات التكامل في مجال رابطة الدول المستقلة والتطوير اللاحق للتعاون المتعدد الاتجاهات مع دول الاعضاء في رابطة الدول المستقلة في مختلف المجالات. وتركز الدبلوماسية الروسية على التطوير الفعال للعلاقات مع الشركاء الآخرين في الاتجاهات الاخرى – مع الاتحاد الاوربي ومع الولايات المتحدة ومع دول منطقة اسيا والمحيط الهادئ ومع دول امريكا اللاتينية وحوض الكاريبي ومع دول افريقيا.

وخلال ذلك تتركز كل سياستنا الخارجية قبل كل شيء على تكوين الظروف الخارجية الملائمة لتطوير روسيا على المدى البعيد وتحديث اقتصادها الوطني وتعزيز مواقع دولتنا كشريك متساوي الحقوق في الاسواق العالمية.ونحن على ثقة من ان هذا المسلك يعد الاساس الطبيعي للتعاون الدولي الواسع لان متطلبات التطور والتحديث تتمتع بقيمة اساسية بالنسبة لكل الدول.

ولاشك في ان توحيد جهود المشاركين المسؤولين في التعامل الدولي يعتبر اساس الحل الناجح للمشكلات المعقدة التي تقف امام الاسرة الدولية. فكل الدول تصطدم بتحديات عالمية شاملة ومشتركة ومن بينها انتشار اسلحة الدمار الشامل والارهاب الدولي والجريمة المنظمة ونقل المخدرات والقرصنة والتغيرات في المناخ والهجرة غير المشروعة والكوارث الطبيعية والتقنية والنقص في المواد الغذائية والأوبئة .ويمكن طبعا مواصلة هذه القائمة كثيرا.

وخلال البحث عن ردود متكافئة ومتضامنة على هذه التحديات تبدو مطلوبة اكثر فأكثر الدبلوماسية الشبكية التي تفترض تكوين اتحادات مرنة تتسم بالحلول الوسط على اساس تطابق المصالح. ومن هنا ياتي إصرارنا خلال الترويج للأجندة الايجابية والإصرار على تسوية المشكلات القائمة على اساس التعزيز والتثبيت القانوني الدولي لمبدأ الامن المتساوي غير القابل

لا شك في ان تنفيذ هذه المبادئ يهدف الى تعزيز موقع روسيا كشريك مسؤول يمكن التكهن بتصرفاته الذي تتحدد سمعته وقيمته في الشؤون الدولية ليس فقط بعوامل القدرة والقوة العسكرية والاقتصادية بل بوجود الاستمرارية ووضوح الموقف ودلائل الاسترشاد الاساسية.

وتجدر الاشارة الى ان اجتماع السفراء الروس اتسم بطابع خاص مميز لان العالم دخل في مرحلة التغيرات الهادرة التي وعلى الاغلب سيكون لها طابع تاريخي عميق. نحن نرى كيف تجري امام أعيننا تحولات في الشكل والوضع الجيوسياسي التي تترافق بعمليات عنيفة غير منضبطة على المستويين العالمي والاقليمي. وبشكل لا مثيل له تتزايد نبضات الحياة الاجتماعية وتتسارع في الوقت الذي تصبح فيه العمليات الجارية في العلاقات الدولية اكثر تعقيدا وتنوعا. وفي هذه الظروف تزداد ضرورة الحصول على تحليل محايد لا تحامل فيه للنزعات التي تسود في العلاقات الدولية المعاصرة. ولذلك يبدو طبيعيا جدا التكليف الذي كلفت به وزارة الخارجية الروسية والخاص بإعداد مع حلول عام 2012 النص الجديد لنظرية السياسية الخارجية الروسية. وطبعا من اجل تنفيذه سنعمل بشكل جماعي ومع الاستخدام الاعظم للامكانيات الذهنية المتوفرة في الجهاز المركزي في الوزارة وفي مؤسساتنا في الخارج وبالتعاون الوثيق مع المؤسسات الحكومية الاخرى ومع اوساط الخبرة.

وجدير بالذكر ان بعض اتجاهات تطور الاحداث لا يمكن إلا ان تثير القلق لدينا. والحديث يدور بشكل خاص عن تصرفات بعض اللاعبين الخارجيين المتعلقة بالنزاعات الداخلية في بعض الدول، ومحاولة حل المشكلات القائمة عن طريق استخدام وسائل القوة مع الالتفاف على القانون الدولي والاشكال القائمة والمعتمدة لاتخاذ القرارات. ولكن روسيا ستحاول باصرار تعميق دور القانون الدولي في الشؤون العالمية، وستدافع بحزم عن الدور المركزي للامم المتحدة، وعن المبادئ الرئيسية في ميثاق هذه المنظمة العالمية التي تعتبر حجر الاساس في كل منظومة العلاقات الدولية — وهذا قبل كل شيء يتعلق باحترام سيادة ووحدة اراضي الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. ونحن على قناعة من انه يجب ان تحظى سيادة القانون والمبادئ الديمقراطية بالاحترام ليس فقط في داخل بعض الدول المنفردة بل وفي العلاقات الدولية. وبدون ذلك لن يكون من الممكن تجنب التزايد الخطير لعناصر الفوضى في السياسة العالمية.

في مقالة الرئيس فلاديمير بوتين «روسيا والعالم المتغير» التي تم نشرها قبيل الانتخابات الرئاسية الروسية في اذار /مارس/ قام رئيس الدولة بالتأكيد على ان اهداف سياستنا الخارجية تتسم

يشحن بدون شك الدبلوماسية الروسية للعمل بأقصى درجات الفعالية عند الدفاع عن المصالح الروسية.

وتم توجيه الدعوة لحضور الاجتماع الى رؤساء والموظفين المسؤولين في ادارة رئيس الدولة في روسيا الاتحادية، ومن حكومة روسيا الاتحادية ومن مجلسي الجمعية الفدرالية في روسيا الاتحادية ومن عدة وزارات فدرالية ومؤسسات ومنظمات وكذلك بعض الشخصيات الاجتماعية العلمية المعروفة وكذلك بعض ممثلي البزنس الوطني وممثلي أوساط الخبرة العلمية واللجنة التنظيمية المشرفة على الألعاب الاولمبية الشتوية في سوتشي عام 2014. ومن الطبيعي انه اشترك في الاجتماع بعض العاملين المتقاعدين المشهود لهم في السلك الدبلوماسي وكذلك بعض الدبلوماسيين الشباب.

وجدير بالذكر ان اجتماع السفراء والممثلين الدائمين لروسيا الاتحادية لدى المنظمات الدولية كان متميزا لعدة أسباب. انه عقد في بداية الفترة الرئاسية الجديدة لرئيس الدولة وهو ما يجعل من الضروري تدقيق الاولويات في السياسة الخارجية. ومن المعروف ان الرئيس فلاديمير بوتين قام مباشرة بعد حفل تنصيبه 7ايار /مايو/ من عام 2012 بالتوقيع على المرسوم الرئاسي رقم 605 «حول إجراءات تنفيذ النهج السياسي الخارجي لروسيا الاتحادية».

وفيه قام رئيس الدولة وبشكل مكثف بعرض المهمات الاساسية التي تقف امام وزارة الخارجية الروسية وهيئات سلطة الدولة التنفيذية الاخرى في مجال السياسة الخارجية. وبذلك تم تحديد الاتجاه العام لنشاطنا في مجال السياسة الخارجية خلال المرحلة المقبلة.

ويتوجب على تنفيذها ضمان المصالح القومية للبلاد في ظروف تكون منظومة جديدة متعددة المراكز في مجال العلاقات الدولية والمساعدة في تعزيز الامن والاستقرار العالمي.

وخلال الاجتماع جري حديث مفصل يتسم بطابع الاحتراف حول الطرق المناسبة لتنفيذ التكليفات الصادرة عن رئيس الدولة الروسي.

تم في المرسوم التأكيد بوضوح على استمرارية النهج السياسي الخارجي الذي ستبقى لاحقا في اساسه المبادئ الاساسية البراغماتية والانفتاح وتعدد المحاور والاستمرار المطرد في الدفاع والترويج للمصالح القومية ولكن دون الدخول في مواجهات.لأن كل ذلك اثبت بشكل كامل فعاليته وحاز من حيث الجوهر على الطابع الشامل والعام.وهذا بالذات سيبقى لاحقا يحدد فلسفة تصرفاتنا على الساحة الدولية.

روسيا في العالم المتغير: استمرارية الاولويات والامكانيات الجديدة

اندريه دينيسوف

النائب الاول لوزير الخارجية الروسي

في مقدمة هذه المقالة ورد شعار الاجتماع المقبل للسفراء والممثلين الدائمين لروسيا الاتحادية لدى المنظمات الدولية. تعقد هذه الاجتماعات وكما جرت العادة المتبعة مرة كل عامين. وهي تعتبر من الاقسام الهامة في نشاط السياسي الدبلوماسي لوزارة الخارجية الروسية والمؤسسات التابعة لها في الخارج، وهي تسمح باجراء تحليل متكامل للوضع الدولي،وتدقيق مهمات الدبلوماسية الروسية في بعض الاتجاهات المحددة.

وعقد الاجتماع الدوري السادس في 11-9 تموز /يوليو/. والقسم الاساسي في هذا الاجتماع يتمثل وبشكل تقليدي في الكلمة التي يلقيها خلاله رئيس الدولة في روسيا الاتحادية الذي وحسب الدستور يحدد السياسة الخارجية للبلاد. ولا شك في ان اللقاء مع رئيس الدولة يتسم دائما بقيمة عملية كبيرة بالنسبة للمؤسسة الدبلوماسية وهو يسمح بضمان تفهم وإدراك أعمق لأولوياتنا السياسية الخارجية، وهو

والاستنتاج يبدو واضحا — الاخلاق في السياق المعاصر للتطور في العلاقات الدولية تعتبر من المفاهيم الانية الملحة.وبدون الاعتراف «بالقانون الاخلاقي» الاعلى سيكون من الصعب جدا تحقيق النجاح في الجهود المبذولة لتكوين منظومة دولية ديمقراطية عالدة ومستقرة. وللاسف لا يزال عامل القوة المسلحة يحتفظ حتى الان بقيمته ونحن نضطر لاخذه بعين الاعتبار عند الاختيار.وهنا لا بد من تذكر كلمات البطل الاسطوري الروسي الكسندر نيفسكي (وهو الذي اتقن تحقيق الانتصارات العظيمة من اجل ارض روسيا) — «الرب ليس بالقوة بل في الحق».

السنوات الاخيرة ان هذه المخاطر تتشعب وتحتد وقد تنتقل من منطقة الى اخرى. ولذلك يمكن القول ان الحياة بحد ذاتها تملي علينا ضرورة تكوين اجندة مشتركة للشؤون الدولية. ولكن ذلك لا يمكن القيام به بدون وجود اساس اخلاقي محدد للجهود المشتركة على الساحة الدولية.

وبشكل عام اكبر يمكن القول ان ان افاق التطور المستقر اللاحق لحضارتنا يرتبط بمقدار قدرتنا على الاستناد الى الاساس الاخلاقي خلال العمل المشترك المتضامن للمجتمع الدولي.

ومن المهم جدا ان يتم حل المشكلات التي يصطدم بها العالم المعاصر،على اساس العدالة. لانه وما ان تضيع الاخلاق حتى تظهر افكار ظالمة وتظهر افكار لا تساعد قط في حل المشكلات بل على العكس تعقدها وتعمقها.ونحن نعتبر ان تعزيز الاخلاق في اساس العلاقات الدولية يعد من الاقسام الاساسية في السياسة الكبرى.

ويجب العمل لوضع وترسيخ معايير اخلاقية مقبولة من الجميع تسود في العلاقات الدولية والعمل على جعلها اكثر ديمقراطية وتطهيرها من الافكار القديمة البالية والمعايير المزدوجة.

لا بد من القول ان القاسم المشترك الاخلاقي كان يوجد دائما في الديانات العالمية بما في ذلك السعي للسلام والعدل والنزاهة والاحسان والتفاني في العمل. ومن بين المعايير الاساسية في القيم التقليدية – الكرامة والحرية والمسؤولية.وتم ترسيخ كل ذلك في بيان حقوق الانسان في عام 1948 وفي الاتفاقية الاوربية حول الدفاع عن حقوق الانسان والحريات الاساسية لعام 1950.

وبدون شك ستتضمن المنظومة الدولية المتعددة الاقطاب،كل التعدد والغنى الثقافي الحضاري العالمي. ويبدو واضحا انه سيكون من الصعب على اوربا العثور على لغة مشتركة مع الحضارات الاخرى ان نسيت جذورها المسيحية التي تعتبر اساس هويتها.

ونحن نعتقد ان يجب تشديد اللهجة في الظروف المعاصرة على ضرورة احترام المعايير العامة المعترف بها. والمرشد في ذلك يجب ان يكون قرار مجلس الامم المتحدة لحقوق الانسان «تشجيع حقوق الانسان والحريات الاساسية بفضل الفهم الاعمق للقيم التقليدية للانسانية».

ويجب تشجيع الحوار بين الديانات وبين الحضارات وهو ما تقوم به روسيا.

وتتعلق نجاعة الوضع بالمدى الذي يمكن معه تنشيط الامكانيات الانسانية للمجتمع الدولي ودفعه نحو صياغة برنامج عمل يؤكد في كل مكان على رؤية تقارب الثقافات والقيم على اساس مبادئ الصمود والتطور المستقر وازدهار البشرية.

الحجج ونعتبرها مشروعة. وعملية التشيكل المؤسساتي للمجموعة يجب ان تسير وفقا لنضوجها الطبيعي ووفقا لمدى استعداد الاطراف المشاركة.

وهنا يمكن القول اننا حققنا الكثير .لقد تم قيام تقليد ثابت يتضمن عقد اللقاءات السنوية على مستوى القم – والقمة التالية ستعقد في جمهورية جنوب افريقيا في اذار من العام المقبل. وعلى غرار مجموعة الثمانية ومجموعة العشرين تم تكوين مؤسسة «الشخص المتعمد لزعيم الدولة» (Sherpaو Emissary-Sherpa) تعمل الية اللقاءات الدورية لوزراء خارجية الدول الاعضاء وكذلك الوزراء الاخرين والممثلين المسؤولين من المؤسسات الاخرى .ووضعت البداية للتعاون العلمي المشترك ويجري تنفيذ مشاريع في الحقل الاعلامي والعلوم السياسية وكذلك في بعض المجالات الاخرى مثل المجال المالي المصرفي ويجري نقاش واسع ومفصل ولطرق واولويات التعاون المقبل.وبالمختصر التطور يجري بشكل مكثف.

وتساعد المصالح المشتركة على المدى البعيد في التقارب الموضوعي لدول مجموعة بريكس ويتضمن ذلك الرغبة والسعي لاصلاح الصرح الاقتصادي المالي في العالم الذي بات باليا وكذلك التمسك بمبادئ ومعايير القانون الدولي وعدم قبول السياسة من موقع القوة والاملاء على الاخرين وكذلك يبدو وجود قاسم مشترك في المشكلات الموجودة لدى دول المجموعة وبالذات الاقتصادية والاجتماعية وهناك والى حد كبير الكثير من التكامل ويمكن القول ان اقتصادات دولنا تكمل بعضها البعض . وتم تراكم تجربة وخبرة كبيرة في مجال تنسيق الجهود في الساحات الدولية وبما في ذلك الامم المتحدة وبالذات حول مجموعة من المشكلات السياسية الاقتصادية. نحن نعتقد ان يجب مواصلة هذا العمل.

«الاحداث السياسية الدولية»: هل تعتقدون انه يمكن التوفيق بين الاخلاق والسياسة الخارجية؟ بات يبدو في الفترة الاخيرة وكأن الاخلاق لم تعد من الامور الانية في السياسة الخارجية .ماهو رايكم في ذلك؟

سيرغي لافروف: اني على قناعة تامة من ان السياسة الخارجية والاخلاق ليس فقط مفهومين متلازمين بل ويسيران جنبا الى جنب.ونحن ننطلق من ذلك بالذات في نشاطاتنا.

واود القول ان موضوع الموجهات الاخلاقية في العلاقات الدولية يبدو مطلوبا وملحا اكثر من اي وقت مضى.الان تظهر الى المقام الاول التحديات العالمية الشاملة التي تهدد البشرية. وتبين احداث

اجبار كل الاطراف المتنازعة في سورية على وقف العمليات القتالية والجلوس خلف طاولة المفاوضات.

ونحن نقوم بهذا العمل مع الحكومة السورية التي اكدت على انها مستعدة للاتفاق مع الاطراف الاخرى على وقف متزامن لاطلاق النار يخضع للمراقبة.ولكن المعارضة ترفض بشكل مطلق القبول بذلك وتطالب الغرب والدول الاخرى ارسال قواتها للاطاحة بالنظام القائم في دمشق. والحديث طبعا ليس عن كون النظام العالمي الحالي وميثاق الامم المتحدة يستطيعان حماية السلام من مثل هذه الحوادث،ولكن اللجوء الى مثل هذه التصرفات «لم يعد موضة متبعة» وبات ذلك يؤثر سلبا على سمعة من يقوم بذلك.

«الاحداث السياسية الدولية»: يهتم الكثيرون بموضوع تطور مجموعة «بريكس» ويظهر حتى الجدل هل هي «ساحة للمباحثات» ام منظمة دولية كاملة القوم؟ كيف من جانبكم تقييمون المكان الحالي اليوم لمجموعة بريكس وكذلك بعض مشاركيها المنفصلين – شركاء روسيا في الشؤون الدولية؟

سيرغي لافروف: الحق يقال لا تعتبر هذه المجموعة — على الاقل حتى الان- منظمة دولية بالمعنى الكامل لهذه الكلمة.

ولكن نحن نرحب بتقوية القسم المؤسساتي لمجموعة بريكس في المستقبل اللاحق. ولكننا في ذات الوقت لا نعتقد انه يجب تسريع العملية. وروسيا من جانبها – وكذلك الشركاء الاخرين في هذه المجموعة الخماسية — تولي الاهتمام الكبير لهذا الشكل من التعاون. وتعتقد ان التعاون في اطاره يعتبر احد الاتجاهات الرئيسية في السياسة الخارجية الروسية. ونحن ندعو الى منح هذا التعاون بشكل تدريجي طابع الشراكة الاستراتيجية المتعددة الاطراف في مجموعة واسعة من مسائل السياسة والاقتصاد العالمي. ونحن خلال ذلك نسعى لعرض بريكس كنموذج جديد للعلاقات العالمية تفوق على المخططات من نوع «شمال-جنوب» او «شرق-غرب».

خلال قمة مجموعة بريكس في نيودلهي في 29 اذار (مارس) من عام 2012 تم اقرار بيان ختامي من 50 بندا وكذلك خطة محددة للعمل. وكل لك يدل على ان عزم المشاركين في هذا «الخماسي» العمل لاحقا معا وبتعاون كامل. واما فيما يتعلق بسعي شركائنا المحافظة حاليا على الطابع الاساسي غير الرسمي للتعامل ضمن مجموعة بريكس فنحن نوافق على هذه

ونفس الامر حدث في العراق وتم وكذريعة استخدام الزعم القائل ان الولايات المتحدة حصلت على معلومات مؤكدة تدل على وجود اسلحة دمار شامل لدى العراق وتم الاعلان عن ذلك في اللحظة التي اقتربت فيها اللجنة الخاصة للامم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية من الخروج باستنتاج يدل على عدم وجود اي اثر يسمح لهم بالحديث عن وجود اسلحة دمار شامل في العراق.

وبهذا يمكن القول انه لا يمكن بتاتا ضمان عدم قيام البعض باستخدام القرارات «المبهمة» الصادرة عن مجلس الامن الدول واستخدامها للتمادي واساءة استخدام التفويض كما حدث في ليبيا. حينذاك تم الاتفاق على ضرورة اقامة «منطقة حظر جوي» ونحن وافقنا على ذلك وتم الاعلان عن اقامة منطقة الحظر المذكورة. ولكن دول الناتو التي قررت تنفيذ قرار مجلس الامن الدولي المذكور خرجت عن نطاق التصرفات اللازمة لمراقبة المجال الجوي وعدم السماح بتحليق الطيران الحربي التابع للنظام الليبي وباشرت هذه الدول بقصف الاهداف الارضية والمشاركة الى جانب الثوار في الحرب الاهلية.

نحن على استعداد للمشاركة في صدور عن مجلس الامن الدولي حول سورية ولكن لماذا يتناسى الجميع ان مجلس الامن الدولي اصدر قرارين حول سورية وتم كذلك تنسيق بيان لمجموعة العمل التي اجتمعت يوم 30 حزيران من العام الجاري في جنيف ونحن اقترحنا المصادقة على هذا البيان في مجلس الامن الدولي ولكن الامريكان رفضوا ذلك لانه لا يتضمن التهديد ولا يتضمن التقييمات الاحادية الجانب والعقوبات ضد النظام. هذا البيان تضمن المسلك المتزن ويهدف لوقف سفك الدماء في الجمهورية العربية السورية.

نحن نستطيع ضمان عدم قيامنا بتاتا بانتهاك التزامتنا الدولية لكن الذين يقومون بذلك على مدى سنوات يدركون ان ذلك بات يثير الامتعاض اكثر فاكثر لدى المجتمع الدولي. وعلى الرغم من عدم التصريح عند ذلك بشكل علني دائما الا ان الغالبية العظمى من الدول لا تريد استمرار هذه النزعة. ولهذا السبب بالذات تحاول الدول التي تريد استخدام التدخل العسكي الخارجي في سورية «لجرجرة»قرار يتضمن الاستناد الى الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة الذي يتضمن إجراءات الزامية ضد «الدول المخالفة». ولكني اكرر مرة اخرى ان الحديث في الحالة المذكورة يدور عن نزاع داخلي ولا يوجد اي اساس للتدخل فيه لصالح جهة ما. يجب

«الاحداث السياسية الدولية»: هناك موضوع مؤلم آخر – «التدخل الانساني».ماهو تقييمكم لهذه العبارة بحد ذاتها التي ظهرت قبل فترة وجيزة ومحاولات بعض الدول بمساعدة هذه العبارة حل بعض مشكلات سياسية محددة في العالم؟

سيرغي لافروف: «التدخل الانساني» عبارة تتعارض مع ميثاق الامم المتحد. هناك قانون انساني دولي وهو يفترض شكل محدد للعمل خلال فترة النزاعات المسلحة وهو يحدد قواعد التعامل مع الاسرى وقواعد نقل المساعدات الانسانية وغيرها. والان لم يعد يستخدم مصطلح «التدخل الانساني» لانه «فضح نفسه بنفسه» والان باتوا يفضلون استغلال مصطلح اخر وهو «المسؤولية للحماية».

خلال قمة عام 2005 تم تنظيم مناقشات خاصة وفي البيان الختامي للقمة تم في فصل خاص استعراض معنى مصطلح «المسؤولية للحماية» — وهو يعني الكثير من الامور بما في ذلك نقل المساعدات والمحافظة على ممتلكات السكان وغيرها. ولكن في هذه الوثيقة لا توجد ولا كلمة واحدة عن ان هذا المصطلح يمكن ان يستخدم لتبرير تدخل عسكري خارجي في شؤون دولة اخرى. اكرر مرة اخرى: فقط قرارات مجلس الامن الدولي يمكن ان تكون شرعية. نحن طبعا لا يمكننا ضمان عدم حدوث انتهاكات فظة للقانون الدولي مثل التي حدثت سابقا عبر ذرائع مختلقة لقصف يوغسلافيا وبدء الحرب في العراق. لقد باشروا بقصف يوغسلافيا في عام 1999 عندما اعلن رئيس بعثة منظمة الامن والتعاون الاوربي الامريكي ان «مذبحة جماعية»وقعت في قرية راتشك.عثر هناك على جثث 30 قتيلا من الالبان. وفقط لاحقا وعندما تم التحقيق تبين انهم لم يكونوا من السكان المدنيين بل من المسلحين الالبان الذين قتلوا ليس عن طريق اطلاق الرصاص بشكل مباشر بالمواجهة (كما زعم ممثل منظمة الامن والتعاون الاوربي) بل قتلوا في المعركة واثبتت ذلك كل فحوص الطب الشرعي والتشريح. وليس محض صدفة انه تم مباشرة استبعاد واخفاء التقرير الذي وضعه اطباء شرعيين من فنلندا بطلب من الاتحاد الاوربي.

ولكن في تلك اللحظة التي اعلن فيها المواطن الامريكي ورئيس بعثة منظمة الامن والتعاون الاوربي ان «مذبحة جماعية» وقعت في قرية راتشك لم يقم اي احد بالتحقق من صحة كلماته بل فقط تم التمسك بهذه الذريعة وقالوا: «لقد كان ذلك الشعرة التي قصمت ظهر صبرنا ونحن سنباشر القصف».

هذه الخطوات سيكون لها اثرها الهدام والخطير بالنسبة لسورية ولكل منطقة الشرق الاوسط وفي المحصلة لكل النظام العالمي الحديث المعاصر.

وفي فترة سابقة حاولت بعض الدولة فرض على مجلس الامن الدولي طروحاتها السياسية التي تحدد مسبقا نتائج الحوار بين السوريين والهادفة لتغيير النظام الحاكم في سورية. وهذا يتعارض مع الافضليات الاولوية لمجلس الامن الدولي ومبادئ ميثاق الامم المتحدة حول عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المستقلة ذات السيادة. وبدلا من اطلاق عملية المفاوضات كما تتطلب قرارات مجلس الامن الدولي التي صدرت بالاجماع قرر الخصوم الخارجيين للنظام السوري عمليا السير على طريق الاطاحة بالنظام القائم في سورية. وهم وكما يبدو لا يتعزمون تغيير نهجهم هذا على الرغم من ان هذا المسلك هو المسلك غير المقبول لانه يشجع المعارضة الراديكالية على رفض الحوار وفي ذلك بالذات سبب استمرار العنف في سورية ومعاناة الشعب السوري. نحن لا نحاول تبرير تصرفات النظام السوري ونحن لا نرفع المسؤولية عنه ولكن نقول انه يمكن وقف سفك الدماء فقط عن طريق اجبار الجميع الذين يقاتلون على وقف العمليات القتالية والجلوس خلف طاولة المفاوضات. لقد تم الاتفاق على ذلك خلال اللقاء في جنيف يوم 30 حزيران ولكن بعد ذلك رفضت الولايات المتحدة اقرار هذه الاتفاقات عبر مجلس الامن الدولي.

ومن هذا كله يمكن الاستنتاج ان الطريقة السياسية الدبوماسية لحلحلة الوضع السوري لا ترضي بعض شركائنا. وهم من حيث الجوهر يدفعون بالامور نحو تنفيذ «النموذج الليبي» وذلك عن طريق مساعدة احد اطراف النزاع وبذلك الايحاء للمعارضة ودفعها نحو رفض اية افاق للحوار السلمي مع الحكومة الحالية في الجمهورية العربية السورية. واني اعتقد ان هذا طريق مسدود. ويوافق على وجهة نظرنا الكثير من الدول التي تدرك مدى خطورة تطور الوضع في سورية وفق هذا السيناريو. واني اتحدث عن ذلك لان الموضوع السوري بات في الفترة الاخيرة يحتل احد المراكز الاساسية في كل اللقاءات الدولية.

و المخرج من الوضع السائد واحد فقط وهو –»الضغط « على كل الاطراف المتقاتلة في سورية لدفعها نحو الجلوس خلف طاولة المفاوضات للاتفاق على معايير الدولة المقبلة في سورية. لا يزال هناك بعض الوقت لتحقيق ذلك وروسيا مستعدة لمثل هذا العمل.

وفيما يخص اوكرانيا على سبيل المثال استطيع الاشارة الى نتائج دراسة قام بها خبراء من هذه الدولة بالاشتراك مع بنك النمية والتطوير الاوربي والحديث يدور عن ان انضمام اوكرانيا الى المجال الاقتصادي الموحد سيزيد حجم الناتج الداخلي الاجمالي لهذه الدولة بنسبة 6-7% سنويا.

«الاحداث السياسية الدولية»: العقدة السورية تعتبر اكثر ظاهرة مقلقة في السياسة العالمية الحالية. وانتم دائما تتحدثون عن هذا الموضوع مع قادة مختلف الدول. ماهي الانطباعات التي ظهرت لديكم عن مسالكهم في مجال تسوية النزاع؟ هل هم مستعدون للحل الوسط او ان مواقف البعض منهم لا تزال متشددة لا تساهل فيها بحيث يجعل سورية لا ترى السلام لفترة طويلة؟ على سبيل المثال تصريح وزيرة الخارجية الامريكية هيلاري كلينتون في تركيا يمكن ان يدفن عملية المفاوضات في مجلس الامن الدولي. ماهو المخرج من هذا الوضع المعقد حسب اعتقادكم؟

سيرغي لافروف: منذ بداية الازمة السورية اعربت روسيا الاتحادية على الدوام عن تاييدها لصياغة مسالك وتصرفات موحدة متقف عليها من قبل المجمع الدولي لمصلحة الوقف العاجل لكل انواع العنف في سورية من قبل كل الاطراف المتنازعة هناك لتخفيف معاناة السكان المدنيين في هذه الدولة وتوفير الظروف لاطلاق العملية السياسية من قبل السوريين انفسهم.

ولتحقيق ذلك توجد قاعدة سياسية- قانونية للتسوية معدة من قبل الاسرة الدولية .والحديث عن قرارات بهذا الشأن عن لمجلس الامن الدولي وعن خطة السلام من 6 بنود التي وضعها الموفد الخاص السابق للامم المتحدة وجامعة الدول العربة لشؤون التسوية السورية كوفي عنان التي لا تفقد حتى اليوم آنيتها وكذلك البيان الختامي للقاء وزراء الخارجية لمجموعة العمل حول سورية في 30 حزيران (يونيو) في جنيف.

ولكن وللاسف في الفترة الاخيرة يبدو من التصريحات التي تصدر عن الشركاء الغربيين تلميحات تدل على انهم يعتزمون البحث عن طرق لتسوية النزاع في سورية خارج اطار مجلس الامن الدولي. ولكني آمل بان التصريح الذي صدر عن وزيرة الخارجية الامريكية هيلاري كلينتون يوم 11 آب (أغسطس) خلال زيارتها لتركيا وكذلك باقي التصريحات من هذا النوع تحمل الطابع الانفعالي او تعتبر الانعكاس للعمليات السياسية الداخلية المعقدة. واني لعلى ثقة من ان مثل

المثال منذ بدء عمل الاتحاد الجمركي بشكل كامل ازداد حجم التبادل التجاري بين روسيا وبيلوروسيا وكازاخستان بنسبة 40% .والتنيجة المباشرة بعمل الاتحاد الجمركي تعتبر كذلك توفير فرص عمل جديدة وخفض الضرائب وتحسين وتطوير ظروف عمل البزنس بما في ذلك المتوسط والصغير وتحسين المناخ العام للاستثمارات في دولنا.واعتبارا من 1 شباط (فبراير) من عام 2012 باشرت بالعمل اللجنة الاقتصادية الاوراسية – وهي هيئة فوق وطنية موحدة تعمل باسمرار وظيفتها ضبط هيئات الاتحاد الجمركي والمجال الاقتصادي الموحد وهي ستستلم صلاحيات جديدة بشكل تدريجي.

وتم تحديد اهداف عمل «الثلاثي» للمستقبل في البيان الخاص بالتكامل الاقتصادي الاوراسي الذي صدر عن قمة المجلس الاقتصادي الاوراسي الاعلى في 18 تشرين الاول (نوفمبر) عام 2011 .وتنص خارطة الطريق هذه على ان نتيجتها يجب ان تكون الانتقال في 1 كانون الثاني (يناير) عام 2015 الى تشكيل الاتحاد الاقتصادي الاوراسي من قبل الدول الثلاث. ويجب ان ننظر الى ذلك كاولوية مطلقة لعملنا داخل مجال رابطة الدول المستقلة وكمهمة اساسية لسياستنا الخارجية.

واعتبارا من 20 ايلول (سبتمبر) من عام 2012 يسري بالنسبة لروسيا واوكرانيا وبيلوروسيا مفعول الاتفاقية الجديدة حول منطقة التجارة الحرة في اطار رابطة الدول المستقلة. واني لعلى ثقة تامة من انه ومع بدء سريان هذه الوثيقة ستحصل علاقاتنا الاقتصادية مع دول الرابطة على دفعة قوية اضافية. ونحن نامل بتحقيق دينامية جدية مع اوكرانيا التي تعتبر الشريك التجاري الاكبر لروسيا بين دول الرابطة.

ونحن نرحب بانضمام الدول الاخرى من رابطة الدول المستقلة التي لم تقم بذلك حتى الان لاسباب مختلفة ومن المعروف ان المباحثات حول ذلك تجري مع اذربيجان وتركمانيا واوزبكستان.

وبهذا الشكل يجري داخل مجال رابطة الدول المستقلة عمليات تكاملية مختلفة من حيث العمق والسرعة. ويحق لكل دولة اختيار طريقها الخاص انطلاقا من مصالحها الخاصة. والدور الرئيسي هنا ستلعب الافضليات الكامنة التي تقدمها المشاركة في هذا الشكل التكاملي او ذاك.

سيرغي لافروف: لقد تطرقت الى موضوع اعداد النص الجديد للتصورات للسياسة الخارجية. ونحن نأمل بان هذه الوثيقة ستكون ضخمة وغنية تعكس مجموعة كبيرة من المهمات الخاصة بتنفيذ الاولويات الاساسية في النشاط الدولي للبلاد التي تم تحديدها في مرسوم الرئيس فلاديمير بوتين «حول اجراءات تنفيذ النهج السياسي الخارجي لروسيا الاتحادية» الصادر في 7 ايار(مايو) من العام الجاري.

في كلمته خلال اجتماع السفراء والممثلين الدائمين لروسيا في الخارج اكد الرئيس فلاديمير بوتين على اهمية تعزيز العمل في الاتجاه الرئيسي – في العلاقات مع بلدان رابطة الدول المستقلة بما في ذلك الدول التي نملك معها علاقات تكامل وثيقة، المشاركة في «الثلاثي» (روسيا وبيلوروسيا وكازاخستان) التي قامت بتكوين الاتحاد الجمركي والتي باشرت للعمل في المجال الاقتصادي الموحد.

وجدير بالذكر ان تعزيز التعاون المتعدد الاطراف وتعميق عمليات التكامل داخل اراضي الرابطة – هو نهج سيعمل به على المدى الاستراتيجي البعيد وهو يعكس التجاهات الموضوعية لعصر العولمة، بما في ذلك تقوية المنظمات الاقليمية. لقد كان ذلك وسيبقى من الاولويات المطلقة في السياسة الخارجية الروسية.

في الفترة الحالية ازدادت وتيرة عمليات التكامل داخل رابطة الدول المستقلة بشكل كبير جدا ونحن ننظر الى تنفيذها كاحد العوامل الجدية في ضمان الاستقرار النمو الاقتصادي على المستوى العالمي.

وجدير بالذكر ان جهودنا في مجال التكامل تحصل على قيمة خاصة مميزة وذلك في سياق المخاطر المتبقية وبالذات بسبب ظواهر الازمة في منطقة اليورو، والمشكلات في اسواق الولايات المتحدة والصين وغيرها.

ولا شك في العمل المنفذ في مجال نزع العوائق في مجال التجارة المتبادلة وضمان التنقل الحر للبضائع والخدمات ورؤوس الاموال والقوى العاملة يعتبر فعلا من الوسائل المؤثرة والفعالة في مكافحة الازمة العالمية.

والاهم من كل ذلك انه يحمل في طياته الفائدة الاقتصادية التي يشعر بها سكان الدول المشاركة في التجمع التكاملي.وهذه الفائدة العملية تظهر ليس فقط على شكل ارقام في نمو الناتج الاجمالي الداخلي التجارة المتبادلة على الرغم من ان كل ذلك كبير فعلا. فعلى سبيل

المشتركة من اجل انعاش مجال الانترنت الموحد. ويجب وبسرعة ايجاد حل موضوعي لتخطي الخلل في التوازن في التطور الاقتصادي والاجتماعي بين الدول والمناطق وتعزيز الامن في مجالات الطاقة والغذاء والبيئة. وللأسف الشديد نرى ان قائمة المناطق ذات «المشكلات»تكبر وتتسع على الدوام ومهمة الامم المتحدة ابداء ردالفعل السريع والدقيق على المخاطر التي تظهر من جديد وعدم السماح الزعزعة والتشتت في صفوفها.

من المهم جدا احترام مبدأ ميثاق الامم المتحدة المتعلق بوحدة الاعضاء الدائمين في مجلس الامن الدولي لانه الشرط الاساسي عند اتخاذ القرارات وعند فرض الإجراءات الالزامية.

ويصبح ملحا وآنيا اكثر فاكثر دور الامم المتحدة في منع وفي تسوية النزاعات،وفي عمليات اعادة البناء بعد النزاعات. ولكن فعالية الامم المتحدة هنا ترتبط بشكل مباشر بمدى التزام الدول الاعضاء في المنظمة وبنزاهة بالمبادئ الاساسية في ميثاق الامم المتحدة – احترام سيادة ووحدة اراضي الدول ،وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ، وحل الخلافات بالطرق السلمية.

لقد تحدثت عن ذلك سابقا. واود القول انه اكثر ما يثير القلق في هذا المجال هو الدعوات التي تدعو للمراهنة على طرق استخدام القوة بشكل احادي وبدون الرجوع الى مجلس الامن الدولي.

لا يمكن لاي سياسي او خبير في مجال العلاقات الدولية سليم العقل ان يعتبر انه يجب رمي المنظمة الدولية «في النفايات». هذه التصريحات استفزازية ولا اساس لها بتاتا ولها هدف واحد فقط وهو – فسح المجال لاولئك الذين يرغبون تنفيذ السياسة الدولية وفقا لرغباتهم الذاتية بدون الاخذ بعين الاعتبار آراء الشركاء الاخرين في العلاقات الدولية. ولهذا السبب بالذات يعتبر العمل الهادئ والمنظم للامم المتحدة وكساحة حوار كبرى «المصل الواقي» من «فيروس الفوضى» في العلاقات الدولية.

«الاحداث السياسية الدولية»: يبدو واضحا ان آفاق الاتحاد الجمركي ومنطقة التجارة الحرة لبلدان رابطة الدول المستقلة باتت اكثر ايجابية . قبل فترة اتخذ رئيس اوكرانيا فكتور يانوكوفيتش القرار بخصوص انضمام بلاده لمنطقة التجارة الحرة. كيف ترون علاقات روسيا مع بلدان رابطة الدول المستقلة من منظور النص الجديد لتصورات السياسة الخارجية الروسية التي تجري صياغتها في الوقت الراهن؟

سيرغي لافروف: لا يوجد اي جديد في الاحاديث عن اصلاح الامم المتحدة. والامم المتحدة وخلال اكثر من نصف قرن من وجودها كانت دائما في خضم السياسة العالمية وحديث العلوم السياسية وهي كانت تتوافق بشكل عام مع الواقع في حقبتها المحددة بفضل قدرتها على التكيف معها.

ومع استخدام عبارة تشرتشل عن الديمقراطية استطيع القول ان الامم المتحدة ليست مثالية ولكنها افضل ما تمكنت البشرية من ابتداعه. لتنذكر ولادة الامم المتحدة ذاتها- لقد كان ذلك ممكنا بفضل الحل الوسط بين قادة الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وبريطانيا وتلك الثقة وذلك التفاهم المتبادل التي تبلور خلال النضال ضد النازية.

وفي النصف الثاني من القرن العشرين تغير الشكل الجيوسياسي في العالم بشكل دينامي ويكفي ان نتذكر على سبيل المثال عمليات التحرر من الاستعمار – ولكن الامم المتحدة وبفضل الارادة السياسية للدول المكونة لها كانت فعالة الى حد كبير في كل مرحلة تاريخية والان تبقى هذه المنظمة المنتدى العام بين الدول المتعرف بشعبيته من قبل الجميع والذي فيه تجتمع الدول وتتعاون في البحث عن حلول لاكثر المشكلات حدة والتي تمس الجميع دون استثناء.

ولا شك في ان تعاون الدول ضمن الامم المتحدة يساعد في المحافظة على السلام عن طريق تعزيز علاقات الشراكة وتوسيع الاجندة الموحدة وترسيخ سيادة القانون.

وجدير بالذكر ان عملية اصلاح الامم المتحدة تجري على قدم وساق ويتم تكوين مؤسسات جديدة تابعة لها وتطوير الموجودة وتحديث جدول الاعمال وباتت عمليات حفظ السلام اكثر فعالية ولكن من المهم ان لا يتم فصل عملية الاصلاح عن الواقع وان لا تتحول الى هدف بحد ذاتها والاهم هو ان لا تكون ذريعة لتخريب عناصر تدعيم منظومة العلاقات الدولية التي يعتبر حجر الاساس فيها ميثاق الامم المتحدة.

وفي ظروف اعادة البناء الشاملة لمنظومة الادارة العالمية نحو نموذج اكثر اتزانا وعدالة ومتعدد الاقطاب يجب توخي الحذر لأن إعادة النظر في بنوده الرئيسية سيؤثر على الامن العالمي بدون شك.

وفي المرحلة الحالية المعاصرة تبدو مطلوبة اكثر من اي وقت مضى عملية بذل الجهود في مجال نزع التسلح ومكافحة الارهاب ومكافحة الجريمة ومكافحة المخدرات وكذلك الخطوات

التفويض. ولكن تم استخدامه بتعسف كبير لاحقا وهذا طبعا موضوع منفصل بحد ذاته وتحدثت عن ذلك القيادة الروسية مرات عديدة. وجرت محاولات لتنفيذ عمليات بعد النزاع في ليبيا خارج اطار الامم المتحدة .ولكن سرعان ما عاد الموضوع الى المنظمة.

لاحظوا جيدا: في التصورات الاستراتيجية للناتو ورد بشكل صريح وواضح إن الدول الاعضاء في الحلف ستتخذ في كل مكان الاجراءات اللازمة للحفاظ على الامن والسلام ولكن يجب احترام القانون الدولي عند تنفيذ ذلك. واما فيما يتعلق بالاستهتار في تفسير ما يرد في القرارات فنحن من جانبنا سنتخذ لاحقا كل الاجراءات لمنع صدور اي ابهام وازدواجية في المعاني في تفويضات مجلس الامن الدولي.

ولا شك في ان ميثاق الامم المتحدة يبقى الاساس للعلاقات الدولية على الرغم من محاولات زعزعة هذه المنظومة وفقا للمبدأ القائل- «القانون هو مايصل الينا».

الان لنتحدث قليلا عن تعزيز دور القانون الدولي. التأكيد المطرد على سيادة القانون في الشؤون الدولية يعتبر من الاولويات الاساسية في دبلوماسيتنا. وبشكل مواز تجري عملية تطوير وتحديث بعض المعايير القانونية. فعلى سبيل المثال بدأ العمل في تطوير التعاون في مجال التصدي للقرصنة البحرية وبالذات تكوين الاليات الدولية لتحميل القراصنة المسؤولية.

ولا يجوز ان ننسى كذلك ان اسس القانون الدولي تحدد صلاحيات مجلس الامن الدولي وكذلك نظام اتخاذ القرارات فيه وكذلك ان مبادئ اتفاقية الامم المتحدة حول القانون البحري تبلورت نتيجة التنسيق المعقد للمصالح المتضاربة والمتشابكة للدول ولذلك يجب حمايتها من المحاولات القصيرة النظر التي تحاول تخريبها ويجب النظر بشكل متزن نحو كل مجمل التحديات ومع الادراك الكامل للمسؤولية الجدية المتعلقة بذلك.

«الاحداث السياسية الدولية»: ظهرت في الفترة الاخيرة احاديث تقول ان الامم المتحدة باتت تحتاج للاصلاح. وبعض الشخصيات السياسية في الخارج تلمح الى ان الامم المتحدة «باتت مؤسسة الحقبة الماضية» ولم يعد بمقدورها العمل بفعالية في الظروف المعاصرة والرد بفعالية على تحديات الزمن. كيف تقييمون مثل هذه الاقوال؟ وكيف ترون دور الامم المتحدة في الشؤون الدولية؟

تنحصر في اطاره. هل توافقون على هذا التقييم؟ وكيف بشكل عام تقييمون عملية استخدام معايير القانون الدولي في الظروف المعاصرة. وهل يمكن بشكل ما تقوية دوره؟

سيرغي لافروف: اود القول انه يصعب علي الموافقة على هذا التقييم المتشائم على الرغم من اني اتفهم موقف المختصين الذين طرحوه. لا شك في ان محاولات تقويض المبادئ الاساسية لميثاق الامم المتحدة بما في ذلك المتعلقة باحترام سيادة الدول ووحدة اراضيها وكذلك محاولات الالتفاف على القانون الدولي وعلى الاشكال المتعمدة لاتخاذ القرارات وهو ما نشهده في الفترات الاخيرة ستؤدي الى عواقب سلبية جدية وسيتسبب بزيادة عدم الاستقرار في العلاقات الدولية. ولكن لا داعي للانجراف في حالة الهلع اكثر من اللازم ويجب الاعتماد على التقييم الواقعي للاحداث الجارية وفقط هذا المسلك سيسمح لنا بالبقاء فوق التحولات والتغيرات الجارية في الشؤون الدولية.

وجدير بالذكر ان الحديث عن تقلص دور القانون الدولي ظهر وترسخ بين اوساط الخبرة الدولية بسبب العمليات التي قام بها حلف الناتو بدون وجود قرار من مجلس الامن الدولي او مع انتهاكه. لتعالوا لنتذكر القصف الجوي ليوغوسلافيا في عام 1999 الذي تم بدون وجود تفويض من مجلس الامن الدولي وبعد ذلك اخذ من يقف خلف هذا القصف يبحث عن غطاء شرعي بعد مرور الوقت وتم تنسيق قرار مجلس الامن الدولي رقم 1244 الذي اكد على ضرورة حل مشكلة كوسوفو مع احترام سيادة صربيا والجبل الاسود. وبدا ان الوضع عاد الى الحقل القانوني ولكن لاحقا تم انتهاك هذا القرار بشكل فظ عندما قام الغرب بالاعتراف باستقلال كوسوفو الذي اعلنته بريشتينا من جانب واحد.

ولتتذكر الحرب في العراق. لقد حاول زعماء الناتو حينذاك الحصول على قرار من مجلس الامن الدولي ولكن تحت ذريعة مختلقة كما اتضح لاحقا. ولكنهم لم يتمكنوا من تحقيق ذلك في تلك الفترة ولذلك باشروا بالعمليات القتالية بدون تفويض ولكن الولايات المتحدة وبعد فترة قصيرة اخذت وبشكل نشيط تطلب من مجلس الامن الدولي المساعدة لعقد مؤتمر دولي للمصالحة الوطنية في العراق. لقد فرض الواقع الموضوعي ضرورة هذه الخطوة واضطر الناتو للعودة الى الاليات القانونية الدولية.

وفي ليبيا لم يتجرأ الناتو العمل بدون تفويض من مجلس الامن الدولي لان الحلف كان يدرك ان المجتمع الدولي لن يقبل بتصرفات احادية الجانب من بعض اعضاء الحلف. وحصل الناتو على

بعض الانجازات الهامة في السنوات الاخيرة مثل التوقيع على معاهدة الحد من وتقليص الاسلحة الهجومية الاستراتيجية وانضمام روسيا الى منظمة التجارة العالمية وعمل اللجنة الرئاسية الروسية الامريكية وتخفيف نظام التاشيرات.

ولا يزال ينتظرنا لاحقا جدول اعمال مكثف وكبير واللهجة الاساسية ستتركز فيه على منح دينامية نوعية جديدة للتعاون في المجال الاقتصادي التجاري والمجال الاستثماري. ولا شك في ان تعميق العلاقات في مجال البزنس بين الدولتين سيعزز ويقوي «شبكة التامين والحماية» التي تضمن حماية العلاقات بين الدولتين من تقلبات الاوضاع السياسية. وسيتم تريكز الاهتمام الكبير على تكوين ظروف ملائمة للتبادل العلمي والتعليمي والثقافي والانساني.

وطبعا لا يزال هناك حجم كبير من المشكلات وأحد اهم هذه المشكلات تبقى مشكلة منظومة الدفاع المضاد للصواريخ. ولا يجوز بتاتا التخفيف من مدى جديتها. ويبدو واضحا ان القرارات بهذا الخصوص اتخذت من جانب الولايات المتحدة وبعد ذلك من قبل حلف شمال الاطلسي بدون الاخذ بعين الاعتبار مصالح روسيا .ومن المعروف ان المهم بالنسبة لنا هو ان لا تقوم المنظومة التي ترغب الولايات المتحدة بتكوينها، بتقويض قدرة الردع الروسية وبالتالي لا تخل بالتوازن في القوى الموجود ويجب تحديد اطر دقيقة وواضحة للتعاون في مجال الدفاع المضاد للصواريخ بما في ذلك صياغة ضمانات قانونية ملزمة تنص على عدم توجيه المنظومة التي تقيمها الولايات المتحدة ضد روسيا وضد قواتنا النووية (وكذلك ضد اية دولة في منطقة الاطلسي واوربا). ويجب تنسيق المعايير العسكرية الفنية التي تسمح بمراقبة هذه الضمانات. وطبعا يبدو واضحا أن حل هذه المشكلة وكذلك حل الكثير من المسائل التي لم تسويتها سيجري بعد الانتخابات الرئاسية الامريكية. ولكن وبغض النظر عن نتائج هذه الانتخابات نحن على استعداد لتطوير الحوار السياسي مع الولايات المتحدة وحتى المستوى الذي يكون الشركاء الامريكان مستعدين له. وانطلاقا من ان ذلك سيقوم على مبادئ المساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ورفض محاولات فرض تصورات احادية الجانب حول المسائل المتعلقة بالتطور الداخلي وكذلك بالتعاون على الساحة الدولية.

«الاحداث السياسية الدولية»: يلاحظ الكثير من المختصين وبقلق تراجع مستوى دور القانون الدولي في الحياة الدولي المعاصرة ويؤكدون على ان السياسة الحقيقية لبعض الدول لا يمكن ان

وبالاضافة لذلك يجب القول ان حق الفيتو يعتبر جزءا لا يتجزا من الية اتخاذ القرارات وهو ما وقعت عليه كل الدول الاعضاء في الامم المتحدة. هذه الدول ليس فقط وقعت على الميثاق بل وعلى مبدا حق الفيتو وقامت هذه الدول بابرام هذه الوثائق. وحق الفيتو ظهر ليس لمنح افضلية ما للدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن الدولي بل يمكن القول ان طبيعته وضعت من قبل الدول المؤسسة للمنظمة وهي تؤكد على حقيقة تقول انه اذا صدر قرار يمس مصير السلام فيجب ان يصدر بعد الأخذ بعين الاعتبار برأي الدول المؤثرة وإلا فانه لن يطبق على ارض الواقع ولن يعمل.

واود التذكير بان «عصبة الامم» انهارت لان فيها تم اهمال مصالح الدول الكبرى وعند تكوين الامم المتحدة اصرت الولايات المتحدة بالذات على اضافة حق الفيتو في ميثاق الامم المتحدة لكي لا يتكرر المصير المحزن لعصبة الامم.

ولذلك يمكن القول ان الاساس القانوني المطلوب لتطور العلاقات الدولية في الظروف المعاصرة، موجود وهو ملائم تماما واثبت شموليته. والان نحن نملك امكانية فريدة لتطوير العلاقات الدولية واقامة نظام عالمي جديد على الاساس الذي وافقت عليه كل الدول عندما واقرت وابرمت ميثاق الامم المتحدة.

«الاحداث السياسية الدولية»: في بداية الفترة الرئاسية الاولى للرئيس باراك اوباما عرض الامريكان سياسة «إعادة تشغيل العلاقات» مع روسيا . ما هي حسب رأيكم نتائج هذه المرحلة من العلاقات الروسية – الامريكية؟

سيرغي لافروف: قبل عدة سنوات اعرب الرئيس باراك اوباما وفريقه عن الاستعداد للعمل بشكل جدي في مجال تجديد العلاقات الثنائية وتسوية المشكلات المتراكمة فيها ونحن نظرنا من جانبنا بشكل ايجابي الى هذه الاشارة. ولكن ومنذ البداية المحنا الى ان حل كل المهمات المطروحة امام دولتينا بفعالية سيصبح ممكنا فقط على اساس مبدا الاحترام المتبادل و امكانية التكهن والاخذ بعين الاعتبار وبشكل حقيقي مصالح الطرف الآخر. ويمكن القول ان المنحى الذي اتخذ في تلك الفترة في مجال التعاون اثبت صحته وبفضل الجهود المشتركة تمكنا من تحسين مناخ الحوار وتوسيع حدوده. وبشكل عام تم تحقيق نتائج عملية كبيرة في العديد من المجالات – في الاقتصاد وفي ضمان الاستقرار الاستراتيجي وتطوير العلاقات الانسانية. واود ذكر

وبكلمات اخرى يمكن القول ان ميثاق الامم المتحدة تمت برمجته ليكون الضابط للعالم المتعدد الاقطاب الذي يمكنه في الظروف الحالية ضمان اسقرار وثبات النظام العالمي المعاصر.

ولا شك في ان فترة الحرب الباردة عندما تم تكون عالم من قطبين وتم ضمان التوازن الدولي عن طريق المواجهة الحادة بين الدولتين العظمتين – الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، ومن قبل حلفين عسكريين –حلف الناتو ومنظمة حلف وارسو ، تعتبر حالة شاذة بالنسبة لمبادئ الواردة في ميثاق الامم المتحدة.

وبعد انهيار النظام العالمي المكون من قطبين بات واضحا للجميع انه لا يجوز قيام عالم من قطب واحد لانه لا توجد في العالم اي دولة – بما في ذلك الولايات المتحدة – يمكنها ادارة الشؤون في الساحة الدولية لوحدها. ومع ظهور مراكز جديدة للنمو الاقتصادي والقوة المالية وبالتالي التأثير العملي تبين للجميع ان النظام العالمي الجديد يجب ان يكون متعدد الاقطاب.

وهذه طبعا عملية طويلة نسبيا ونحن لا نزال نقع في بداية نضوجها. وتجري الان عملية تصاعد نشاط العديد من البنيات الجديدة مثل «مجموعة الدول العشرين» ويتزايد دور مجموعة بريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون في حل المشكلات الدولية وهناك تعزيز لنزعات واتجاهات التكامل في امريكا اللاتينية وكذلك في اسيا وافريقيا. وكل ذلك يكون عالم متعدد الاقطاب. ويمكن القول ان القاعدة القانونية لقيامه عمله موجودة ولا يوجد اي داعي لابتداعها من جديد – انها ميثاق الامم المتحدة الذي تم وضعه في الاساس كوسيلة ضبط لعمليات التعاون المتعددة الاطراف. لقد تخطينا مرحلة الحرب الباردة هكذا اراد التاريخ واختفى الاتحاد السوفيتي وحلف وارسو وظهرت دول كبيرة ومؤثرة في العالم ويجب اخذها بعين الاعتبار.

يقول الذين ينتقدون مواقفنا في الغرب ان مجلس الامن الدولي»اصيب بالشلل» لان روسيا والصين استخدمتا حق الفيتو ضد مشاريع قوانين موجهة للاطاحة بالنظام القائم في سورية. ولكن هذا الطرح بعيد عن الحقيقة. لقد استخدمنا الفيتو ضد قرار موجه لتغيير نظام في دولة ومن المعروف ان ميثاق الامم المتحدة لا يسمح بالتدخل الخارجي لتغيير الانظمة الحاكمة القائمة وهو يطالب باحترام سيادة ووحدة اراضي الدول. وبهذا الشكل يمكن القول ان روسيا والصين دافعتا عن ميثاق الامم المتحدة عند التصويت ضد مشاريع القرار بخصوص سورية.

وعلى العكس ترتبط الظهورات السلبية في العلاقات الدولية الحالية بتنفيذ التصرفات من جانب واحد ومحاولات فرض على الاخرين معايير القيم الذاتية ومحاولة الحصول على مكاسب وافضليات جيوسياسية حتى لو كان ذلك تحت شعارات نبيلة.

وهذه الظهورات السلبية ترتبط بتزايد ظاهرة الخوف من الغريب والكراهية ومختلف اشكال التمييز والعدمية القانونية. وكل هذا يمكن ان يتسبب بانتشار الفوضى وفقدان النظام في الشؤون الدولية.

اما بالنسبة لروسيا فيمكن القول ان فلسفة العمل المشترك الخلاق تتواجد في اساس كل السياسة الخارجية لدولتنا. ونحن على استعداد للسير بعيدا الى الامام في مجال تطوير التعاون العميق والمتعدد الاتجاهات والطويل الامد مع كل من يبدي الاستعداد المقبل لذلك. ونحن طبعا سنواصل المساهمة في تحليل ما يجري في العالم من عمليات بما في ذلك في اطار العمل المتعلق بتنفيذ تكليف رئيس روسيا الاتحادية الخاص باعداد النص الجديد لنظرية السياسة الخارجية قبل نهاية العام الجاري. وسنقوم ووفقا للمهمات التي حددها الرئيس امام الدبلوماسية الروسية، بالعمل للتأثير بشكل اكبر على الوضع وخاصة حيث تمس المصالح القومية الروسية بشكل مباشر وسنستعد لاي تطور في الاوضاع.

«**الاحداث السياسية الدولية**»: يظهر الانطباع بان منظمة الامم المتحدة والغلاف القانوني الدولي للعلاقات بين الدول التي قامت بعد الحرب العالمية الثانية تتعرض لهجمات قوية. هل يعتبر ذلك دلالة على الانتقال الى شكل اخر من العلاقات الدولية؟

سيرغي لافروف: « أن تم النظر الى الامم المتحدة على اساس «سلام يالطا» والنظام العالمي الذي قام فاني لا ارى اية اشكال اخرى قادرة على الاستمرار والحياة يمكنها ان تحل بدلا عن ذلك. وجدير بالذكر ان ميثاق الامم المتحدة يعد وثيقة فريدة تم تشكيلها على موجة النصر في الحرب العالمية الثانية من قبل الدول المنتصرة في الحرب. وفي الميثاق تم ومنذ البداية وضع مبادئ لا تزال تحتفظ وحتى ايامنا هذه بحيويتها وآنيتها.

والحديث يدور عن المساواة السيادية للدول ومبدأ سيادة القانون في العلاقات الدولية والقائم على عدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام سيادة واستقلال ووحدة اراضي اية دول والاصرار على الطرق الجماعية المشتركة لاتخاذ القرار.

وثانيا – لا تزال تتزايد سرعة العمليات التاريخية ونحن نرى ذلك في التطورات (الانزياحات) التيكتونية العميقة والمتسارعة وفي اعادة توزيع القوى والتاثير على المستوى العالمي وفي الاندفاع الحاسم للاحداث في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا وفي بعض المناطق الاخرى من العالم.

وثالثا بات يبدو واضحا ان العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين اخذت تسير نحو قيام نظام متعدد المراكز. وهذا يعني ان مصير العالم لم يعد يحدد من قبل دولة واحدة حتى لو كانت الاقوى ولا من قبل الاحلاف السياسية العسكرية التي تقف في مواجهة بعضها البعض كما كان الامر خلال فترة الحرب الباردة ولا حتى من قبل تجمع ضيق من الدول «المختارة « ومن مراكز التأثير العالمي. والحديث يدور عن ضرورة بناء منظومة للعلاقات الدولية عادلة وديمقراطية ومستقرة، وفي الحالة الامثل قادرة على ضبط نفسها.

واما بخصوص ما هو الايجابي وما هو السلبي فاعتقد انه من الصعب تقييم نزعات تطور العلاقات الدولية بشكل موحد اي وفق مبدأ ومعيار أما أبيض او أسود. ولكن وفي ذات الوقت يمكن القول بثقة محددة انه وفي العالم المعاصر الذي بات يتسم بصفات العولمة، يمكن العثور على حلول التحديات المشتركة للجميع فقط على طريق الشراكة الحقيقية وعلى اساس المساواة والاحترام المتبادل ومع الاخذ بعين الاعتبار مصالح وقلق بعضنا البعض. ولا شك انه يمكن اعتبار ادراك هذه الحقيقية والتصرف العملي على هذا الاساس هو احد اكثر النزعات الايجابية للعصر الحديث. وذلك لانه تقف امام كل اعضاء المتجمع الدولي مهمات متشابهة فعلا الى حد كبير وهي تربط بضمان الظروف اللازمة للتطور الاقتصادي الاجتماعي المتوازن وتعزيز الامن والسلام الدولي وتسوية اوضاع الازمات واقامة تعاون دولي واسع. وهناك الكثير من الامثلة على قيام مثل هذا المسلك ومن بينها يمكن ذكر نشاط العديد من التجمعات مثل مجموعة الدول العشرين ومجموعة الثمانية الكبار ومجموعة بريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون. وبشكل عام هذا يمس البنيات الشبكية في السياسة العالمية وطبعا مع الاحتفاظ بالدور المركزي للامم المتحدة. وهذا يعني التصرفات المشتركة في التصدي للمخاطر المتعددة بما في ذلك خطر انتشار اسلحة الدمار الشامل والارهاب والقرصنة وغير ذلك الكثير.

سيرغي لافروف

وزير خارجية روسيا

الدبلوماسية الروسية وتحديات القرن الحادي والعشرين

«الاحداث السياسية الدولية»: نود سؤالكم اي نزعات ايجابية وسلبية تشاهدون في هذه الايام في السياسة العالمية ؟ والى يمكن ان تؤدي.

سيرغي لافروف: هناك عدة معايير اساسية لتقييم الوضع الدولي المعاصر ويوافق على ذلك كل من يحاول بشكل جدي التمعن في نزعات التطور الدولي. اولا – الحديث يدور عن اننا نعيش ونمر اليوم بمرحلة انتقالية ، مما من حيث الجوهر يمكن ان يعني تبديل دوري في الحقب التاريخية. وقد اشار الى هذه المقولة الرئيس فلاديمير بوتين في كلمته خلال اجتماع السفراء والممثلين الدائمين الروس في تموز (يوليو) الماضي. وجدير بالذكر ان تغيرات عميقة تجري في المحيط الدولي وترافق باضطرابات في مجالات الاقتصاد والسياسة وفي العلاقات الدولية بشكل عام.

مجلس المجلة:

سيرغي لافروف
وزير الخارجية الروسي

الكسندر افدييف
بصفة شخصية

أندريه دينيسوف
النائب الاول لوزير الخارجية الروسي، دكتوراه في العلوم الاقتصادية

الكسندر دزاسوخوف
دكتور في العلوم السياسية

ايغور ايفانوف
رئيس المجلس الروسي للشؤون الدولية

قسطنطين كوساتشوف
رئيس الوكالة الفيديرالية «روس سوترودنيشستفو»

فلاديمير لوكين
المفوض الروسي لحقوق الانسان، بروفيسور، دكتور في التاريخ

ميخائيل مارغيلوف
رئيس لجنة مجلس الاتحاد الروسي للشؤون الدولية، دكتوراه في العلوم السياسية

سيرغي ماريف
المدير العام لوزارة الخارجية الروسية

ألكسي ميشكوف
سفير فوق العادة مطلق الصلاحيات

ألكسندر بانوف
دكتور في العلوم التاريخية

غيورغي بيتروف
نائب رئيس غرفة التجارة الروسية

يفغيني بريماكوف
اكاديمي

ألكسي بوشكوف
رئيس لجنة الدوما للشؤون الدولية، دكتوراه في التاريخ

فلاديمير تيتوف
نائب وزير الخارجية الروسي

أناتولي توركونوف
مدير جامعة موسكو الحكومية للعلاقات الدولية ، أكاديمي

ألكسي فيدوتوف
سفير للمهام الخاصة، عضو مجلس وزارة الخارجية الروسية

فلاديمير تشيجوف
المندوب الروسي الدائم لدى مجلس اوروبا

فيتالي تشوركين
المندوب الروسي الدائم لدى الأمم المتحدة، دكتوراه في التاريخ

يوري شافرانيك
رئيس مجلس ادارة شركة «سيوز نفط غاز»، مدير صندوق «السياسة العالمية والموا رد»

ألكسندر ياكوفينكو
السفير الروسي فوق العادة مطلق الصلاحيات في بريطانيا العظمى،
دوكتور في الحقوق

مدير هيئة التحرير: ارمين اوغانيسيان

توجهات

سيرغي كوريتس، مختص بالمسلك المنهجي الخاص بحل مشكلات الادارة، بروفيسور دكتور في العلوم التقنية
فاليري فوربيوف، نائب رئيس جامعة موسكو الحكومية للعلاقات الدولية لدى وزارة الخارجية الروسية، دكتور في العلوم القانونية
المجتمع المدني في النموذج الجديد للادارة الحكومية والقانون الدستوري 113

يفغيني فورونين، موظف علمي اساسي في معهد الدراسات الدولية التابع لجامعة موسكو الحكومية للعلاقات الدولية لدى وزارة الخارجية الروسية، سفير فوق العادة كامل الصلاحيات
مشكلة شرعية التدخل المسلح. Casus belli (حادثة لأجل الحرب) الليبية 127

فلاديمير بيلياكوف، مختص علمي اساسي في معهد الاستشراق في اكاديمية العلوم الروسية، بروفيسور في الجامعة العسكرية التابعة لوزارة الدفاع الروسية وفي الجامعة الانسانية الحكومية الروسية
مصر: ولادة «الجمهورية الثانية» 141

الكسندر فومينكو، مؤرخ مختص بالعلوم السياسية، نائب في مجلس الدوما (التشكيلة السادسة)
افاقنا المستقبلية: ابعاد السياسة الاوراسية الخارجية 153

عمود رئيس التحرير

ارمين اوغانسيان
النقص في «عظمة الدولة» 161

يوبيل

بوريس بايادیشيف، سفير فوق العادة كامل الصلاحية، رئيس تحرير مجلة «الاحداث السياسية الدولية» (1987-2009)، دكتور في العلوم القانونية
90 عاما ليست بالعمر الكبير ولدى «الاحداث السياسية الدولية» المستقبل الزاهر... 165

مع وضد

صناعة الطاقة العالمية: المعادلات الجديدة في المجال الجيوسياسي 183

الفهرس

سيرغي لافروف، وزير خارجية روسيا
الدبلوماسية الروسية وتحديات القرن الحادي والعشرين 5

السياسة

اندريه دينيسوف، النائب الاول لوزير الخارجية الروسي
روسيا في العالم المتغير: استمرارية الاولويات والامكانيات الجديدة 25

غريغوري كاراسين، نائب وزير الخارجية الروسي
لا بديل عقلاني لرابطة الدول المستقلة كتجمع تكاملي 31

سيرغي ريابكوف ، نائب وزير الخارجية الروسي
امريكا اللاتينية تتطلب مسلكا خاصا 41

ايغور ايفانوف، رئيس المجلس الروسي للشؤون الدولية
«إعادة تشغيل» العلاقات الروسية — الامريكية : خطوة تكتيكية أو اختيار استراتيجي ؟ 49

اوليغ اوزيروف، سفير روسيا في المملكة العربية السعودية، الممثل الدائم لروسيا الاتحادية في منظمة التعاون الاسلامي
«الربيع العربي» في سياق العولمة أو إعادة تشغيل المصفوفة 61

الدبلوماسية المتعددة المسارات

سيرغي ناريشكين، رئيس دوما الدولة
روسيا والجمعية البرلمانية لمجلس اوربا: آفاقنا المقبلة 79

غينادي غاتيلوف، نائب وزير خارجية روسيا
تجربة التعامل مع الازمة او من يجب ان تحميه الاسرة الدولية؟ 87

فلاديمير تشيجوف، الممثل الدائم لروسيا لدى الاتحاد الاوربي
الشراكة الاستراتيجية بين روسيا والاتحاد الاوربي: الازمة الاوربية ليست ذريعة لالتقاط النفس 99

مدير المشروع

ارمن اوغانيسيان، رئيس تحرير مجلة «الاحداث السياسية الدولية»

الحرر المسؤول للمشروع

بيفغينيا بياديشيفا، السكريتيرة المسؤولة لمجلة «الاحداث السياسية الدولية»، دكتوراه في العلوم التاريخية

المحرر الستشار

اندريه دوبينا، محرر مجلة «الاحداث السياسية الدولية»

الصور الفوتوغرافية

ايرينا زناتنوفا
مارينا تشورينا
فيكتوريا بوزدنياكوفا

النشرة العربية

الترجمة الى اللغة العربية
© «بروغريس إ.د.» («دار التقدم إ.د.»)
المدير العام: ساركيس اوغانيان
مديرة هيئة التحرير: مارغاريتا تارفيردوفا
المترجم: فارس اديب
المحرر: نيقولاي غورينوفتش
المسؤول عن كتابة الكمبيوتر: الكسي اوفاروف
المسؤول عن طبع النص

عنوان هيئة التحرير:

105064، موسكو، غوروخوفسكي بيرئولوك، 14
الهاتف: 74992653781+ ؛ الفاكس: 74992653771+
E-mail: journal@interaffairs.ru

© وزارة الخارجية الروسية . هيئة تحرير مجلة «الاحداث السياسية الدولية»، 2012

Digest 2012

الاحداث السياسية الدولية

قضايا السياسة الخارجية، والدبلوماسية، والأمن القومي

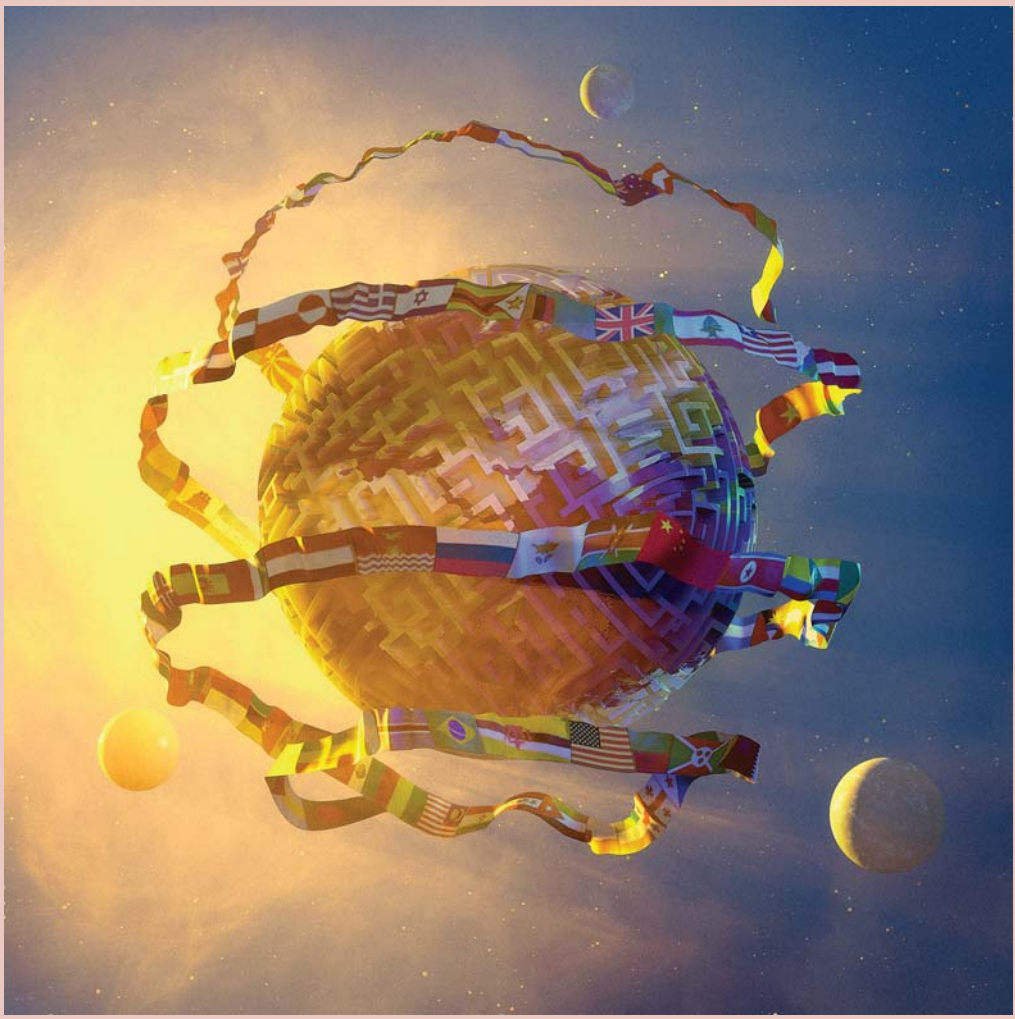

www.INTERAFFAIRS.ru